

كتاب

الجهاد: قتال الكفار، وهو فرض كفاية، وسُنُّ بتأكُّدٍ مع قيام مَنْ يكفي به.

ولا يجب إلا على ذَكَرٍ، مسلم، حرٌّ،

شرح منصور

(الجهاد) مصدرٌ جاهد جهاداً ومُجاهدةً، من جَهِدَ، أي: بالغ في قتلِ عدوِّه، فهو لغةً: بذلُ الطَّاقةِ والوُسْعِ، وشرعاً: (قتالُ الكفارِ) خاصَّةً. (وهو فرض كفاية) لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠]، مع قوله: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢]. فإذا قامَ به مَنْ يكفي، سقطَ عن الباقيين، وإلا أئتموا كلَّهم.

(وسُنُّ) جهادٌ (بتأكُّدٍ مع قيام مَنْ يكفي به) للآيات والأخبار. ومعنى الكفاية هنا: نهوضُ قومٍ يكفونَ في قتالهم، جنداً كانوا لهم دواوين، أو أعدوا أنفسهم له تبرُّعاً، بحيث إذا قصدَهم العدوُّ، حصلتِ المنعةُ بهم، ويكون بالثغور مَنْ يدفعُ العدوَّ عن أهلها. ويبحثُ الإمامُ في كلِّ سنةٍ جيشاً، يُغيرون على العدوِّ في بلادهم.

(ولا يجب) جهادٌ (إلا على ذَكَرٍ) لحديث عائشة: هل على النساءِ جهاد؟ فقال: «عليهنَّ جهادٌ لا قتالٌ فيه: الحجُّ والعمرة»^(١). ولضعفُ المرأة،^(٢) أي: عدمُ شجاعتها^(٣)، وخَوَرُها، فليست من أهل القتال. ولا يجب على خُنثى مُشكِليٍّ؛ للشكِّ في شرطه^(٣). (مسلم) كسائر فروع الإسلام. (حرٌّ) فلا يجب

(١) تقدم تخريجه ٤١٣/٢.

(٢-٢) ليست في النسخ الخطية.

(٣) في (م): «شروطه».

مكلف، صحيح - ولو أعشى أو أعور، ولا يُمنع الأعمى - واجد، بملك أو بذل إمام، ما يكفيه وأهله في غيبته. ومع مسافة قصر، ما يحمله. ...

شرح منصور

على عبد؛ لما روي أنه ﷺ كان يبايع الحرَّ على الإسلام والجهاد، ويبايع العبد على الإسلام دون (١) الجهاد (٢).

(مكلف) فلا يجب على صغير ولا على مجنون؛ لحديث: «رُفِعَ القلمُ عن ثلاث» (٣). (صحيح) أي: سليم من العمى والعرج والمرض؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧]. وكذا لا يلزم أشل ولا أقطع يد أو رجل، ولا من أكثر أصابعه ذاهبة، أو إبهامه، أو ما يذهب بذهابه نفع اليد أو الرجل، (ولو) كان الصحيح (أعشى) أي: ضعيف البصر، (أو) كان (أعور) فيجب عليه (٤). والعرج المسقط للوجوب: الفاحش المانع المشي الجِدَّ والركوب، دون السير الذي لا يمنع ذلك. وكذا (٥) لا يُسقط الوجوب من المرض إلا الشديد دون اليسير، / كوجع ضرس، وصُداع خفيف (٦). (ولا يمنع الأعمى واجد، بملك، أو) واجد (بذل إمام، ما يكفيه، و) يكفي (٧ عياله و٧) (أهله في غيبته) لقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾ الآية [التوبة: ٩١]. (و) أن يجد (مع) بُعد محل جهاد (مسافة قصر) فأكثر من بلده (ما يحمله) لقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ الآية [التوبة: ٩٢]. ويعتبر أن يفضل ذلك عن قضاء دينه وحوائجه، كحج.

٥٤٣/١

(١) في (م): «لا».

(٢) أخرجه النسائي ١٥٠/٧، من حديث جابر.

(٣) تقدم تخريجه ٢٥٠/١.

(٤) بعدها في (س) و(م): «ولا يمنع أعمى».

(٥) ليست في (م).

(٦) ليست في (س) و(م).

(٧-٧) ليست في (س) و(م).

وَيُسْنُ تَشْيِيعُ غَارِ، لَا تَلْقِيَهُ. وَأَقْلُ مَا يُفْعَلُ مَعَ قَدْرَةٍ كُلِّ عَامٍ مَرَّةً، إِلَّا أَنْ تَدْعُوَ حَاجَةً إِلَى تَأْخِيرِهِ.

وَمَنْ حَضَرَهُ، أَوْ حُصِرَ أَوْ بَلَدُهُ، أَوْ اِحْتِجَجَ

شرح منصور

(وَيُسْنُ تَشْيِيعُ غَارِ، لَا تَلْقِيَهُ) نصًّا، لَأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ شَيَّعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَلَمْ يَتَلَقَّهُ^(١)، وَرَوَى عَنِ الصَّدِيقِ أَنَّهُ شَيَّعَ يَزِيدَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الشَّامِ. الْخَبَرُ، وَفِيهِ: إِنِّي أَحْتَسِبُ خُطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٢). قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»^(٣): وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ حَجًّا. وَفِي «الْفَنُونِ»: تَحَسُّنُ التَّهَنُّتِ بِالْقُدُومِ لِلْمَسَافِرِ، كَالْمَرْضَى^(٤).

(وَأَقْلُ مَا يُفْعَلُ) جِهَادٌ (مَعَ قَدْرَةٍ) عَلَيْهِ (كُلِّ عَامٍ مَرَّةً) لِأَنَّ الْجَزِيَةَ بَدَلٌ عَنِ النَّصْرَةِ، وَهِيَ تُؤْخَذُ كُلِّ عَامٍ، فَكَذَا مَبْدَلُهَا، (إِلَّا أَنْ تَدْعُوَ حَاجَةً إِلَى تَأْخِيرِهِ) كَضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ فِي عَدَدٍ أَوْ عُدَّةٍ، أَوْ اِنْتِظَارِ مَدَدٍ يَسْتَعِينُونَ بِهِ، أَوْ بِالطَّرِيقِ مَانِعٍ، أَوْ خُلُوقِهَا مِنْ عَلْفٍ أَوْ مَاءٍ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَالِحٌ قَرِيشًا عَشْرَ سِنِينَ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ، حَتَّى نَقَضُوا عَهْدَهُ^(٥)، وَأَخَّرَ قِتَالَ قَبَائِلَ مِنَ الْعَرَبِ بِغَيْرِ هُدْنَةٍ، فَإِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ فِي عَامٍ، فُعِلَ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ، فَوَجِبَ مِنْهُ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، وَلَا يُؤَخَّرُ لِرَجَاءِ إِسْلَامِهِمْ.

(وَمَنْ حَضَرَهُ) أَيُّ: صَفَّ الْقِتَالَ، (أَوْ حُصِرَ، أَوْ حُصِرَ^(٦)) (بِلَدِّهِ) تَعَيَّنَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَذْرٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ [الأنفال: ٤٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥]، (أَوْ اِحْتِجَجَ

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ٤٤٧/٢ - ٤٤٨، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» ٥٣٤/١٢ - ٥٣٥،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٨٩/٩ - ٩٠.

(٣) ١٩٢/٦.

(٤) الْمُقْتَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٣٣/١٠.

(٥) حَدِيثٌ صَلَحَ الْحَدِيثِيَّةُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٢٣/٤ - ٣٢٦، وَابْنُ خَرَّازٍ (٢٧٣١)، (٢٧٣٢)، مِنْ

حَدِيثِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَأَخْرَجَهُ مُخْتَصَرُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٦٥)، مِنْ حَدِيثِ الْمُسَوَّرِ..

(٦) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَ(ع).

إليه، أو استنفره من له استنفاره، تعين على من لا عذر له ولو عبداً. ولا ينفر في خطبة الجمعة، ولا بعد الإقامة. ولو نودي بالصلاة والنفير، والعدو بعيد، صلى ثم نفر، ومع قربته ينفر ويصلي راكباً، أفضل. ولا ينفر لآبق. ولو نودي: الصلاة جامعة، لحادثة يشاور فيها، لم يتأخر أحد بلا عذر.

ومنع النبي ﷺ من نزع لأمة الحرب، إذا لبسها، حتى يلقي العدو،

شرح منصور

إليه) في القتال ولو بعد، تعين عليه إن لم يكن له عذر؛ لدعاء الحاجة إليه. (أو استنفره) أي: طلبه للخروج للقتال (من له استنفاره) من إمام أو نائبه، (تعين) القتال (على من لا عذر له، ولو عبداً) لقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ولقوله ﷺ: «وإذا استنفرتم، فانفروا». متفق عليه^(١). (ولا ينفر في) حال (خطبة الجمعة، ولا بعد الإقامة) للصلاة. نصاً. (ولو نودي بالصلاة والنفير، والعدو بعيد) جملة حالية، (صلى، ثم نفر) إجابة للدعاءين (و) إن نودي بالصلاة والنفير (مع)^(٢) (قربه) أي: العدو، / (ينفر ويصلي راكباً، أفضل). نصاً، ويجوز أن يصلي ثم ينفر. (ولا ينفر) أي: لا يُنادى بالنفير (ل) أجل (آبق) لئلا يهلك الناس بسببه. (ولو نودي: الصلاة جامعة، لحادثة يشاور فيها، لم يتأخر أحد بلا عذر) له؛ لوجوب جهاد بغاية ما يمكن من بدن ورأي وتدبير. والحرب خدعة.

٥٤٤/١

(ومنع النبي ﷺ من نزع لأمة حربه إذا لبسها، حتى يلقي العدو) لحديث أحمد، وحسنه البيهقي، ورواه البخاري تعليقاً^(٣). واللام، كثرمة تجمع

(١) البخاري (٢٧٨٣)، ومسلم (١٣٥٣)، من حديث ابن عباس.

(٢) في (م): «ومع».

(٣) هو قوله ﷺ: «إنه ليس لنبي إذا لبس لأمته أن يضعها حتى يقاتل». أخرجه أحمد (١٤٧٨٧)، من حديث جابر، والبخاري تعليقاً قبل حديث (٧٣٦٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٤١/٧، من حديث ابن عباس.

ومن الرمز بالعين والإشارة بها ، والشعر والخط وتعلمهما .
وأفضل متطوع به: الجهاد. وغزو البحر أفضل.

شرح منصور

على لأم كتمر، وعلى لؤم كصرد على قياس. قال الجوهري: ولعله جمع لؤمة، كجمعة وجمع^(١).

(و) منع (من الرمز بالعين والإشارة بها) خير: «ما ينبغي لني أن تكون له خائنة العين». رواه أبو داود، وصححه الحاكم^(٢) على شرط مسلم. وهي: الإيماء إلى مباح، من نحو ضرب أو قتل^(٣)، على خلاف ما هو ظاهر. سمي بذلك؛ لشبهه بالخيانة لإخفائه، ولا يحرم ذلك على غيره إلا في محظور. (و) منع من (الشعر والخط وتعلمهما) لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَخْطُوهُ بِمِيمِنِكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

(وأفضل متطوع به) من العبادات (الجهاد) قال أحمد: لا أعلم شيئاً من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد^(٤)؛ لحديث أبي سعيد قال: قيل: يا رسول الله، أي الناس أفضل؟ قال: «مؤمن»^(٥) يُجاهد في سبيل الله بنفسه وماله. متفق عليه^(٦). ولأن الجهاد بذل المهجة والمال، ونفعه يعم المسلمين كلهم، صغيرهم وكبيرهم، قويهم وضعيفهم، ذكرهم وأنثاهم، وغيره لا يساويه في نفعه وخطره، فلا يساويه في فضله.

(وغزو البحر أفضل) من غزو البر؛ لحديث ابن ماجه مرفوعاً: «شهيد البحر مثل شهيد البر»، والمائد^(٧) في البحر كالمتشحط في دمه في البر، وما

(١) اللأمة: الدرع. «لسان العرب»: (لأم).

(٢) أبو داود (٤٣٥٩)، والحاكم في المستدرک ٤٥/٣، من حديث سعد بن أبي وقاص.

(٣) في (م): «قتال».

(٤) معونة أولي النهى ٥٩/٣، المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٦/١٠.

(٥) في (س) و(م): «من».

(٦) البخاري (٢٧٨٦)، ومسلم (١٨٨٨).

(٧) في (س): «المائل». وجاء في هامش الأصل مانصه: [المائد، أي: من الدوخة التي تحصل لبعض الناس عند ركوب البحر].

وتكفرُ الشهادةُ غيرَ الدِّينِ. ويُغزَى مع كلِّ برٍّ وفاجرٍ يحفظانِ المسلمين، لا مُخَذِّلٍ ونحوه. ويقدمُ أقواهما. وجهادُ المجاورِ متعيَّنٌ....

شرح منصور

بين الموحَّتين، كقاطع الدنيا في طاعة الله. وإنَّ الله قد وكلَّ ملك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد البحر فإنه يتولَّى قبض أرواحهم، ويغفرُ لشهيد البرِّ الذنوبَ كُلَّها إلا الدِّينَ، ويغفرُ لشهيد البحر الذنوبَ كُلَّها^(١) والدِّينَ^(٢)، ولأنَّ البحرَ أعظمُ خطراً ومشقةً.

(وتكفرُ) الذنوبَ^(٣) (الشهادةُ غيرَ الدِّينِ) للخبر. قال الشيخ تقي الدين: وغيرَ مظالم العباد، كقتلٍ وظلمٍ، وزكاةٍ وحجٍّ أخرهُما، وقال: مَنْ اعتقد أنَّ الحجَّ يُسقطُ ما وجبَ عليه من الصلاة والزكاة، استُتيب، فإن تاب، وإلا قُتل. / ولا يسقطُ حقُّ الآدمي من دمٍ أو مالٍ أو عرضٍ بالحجِّ. إجماعاً^(٤).

٥٤٥/١

(ويُغزَى مع كلِّ برٍّ)^(٥) وفاجرٍ يحفظانِ المسلمين) لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «الجهادُ واجبٌ عليكم مع كلِّ أميرٍ، برًّا كان أو فاجراً». رواه أبو داود^(٦). و(لا) يُغزَى مع (مُخَذِّلٍ ونحوه) كمعروفٍ بهزيمةٍ أو تضييع المسلمين. (ويقدمُ أقواهما) أي: الأميرين، ولو عُرفَ بنحوٍ حميرٍ أو غُلُولٍ؛ لحديث: «إنَّ الله ليؤيِّدُ هذا الدينَ بالرجلِ الفاجرِ»^(٧).

(وجهادُ العدوِّ) (المجاورِ متعيَّنٌ) لقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]، ولأنَّ اشتغالهم بالبعيد يَمَكِّنُ القريبَ من انتهاز

(١) ليست في الأصل و(س).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٧٧٨)، من حديث أبي أمامة.

(٣) بعدها في (ع): «كلها».

(٤) الفروع ١٩٤/٦.

(٥) في (م): «بار».

(٦) في سننه (٢٥٣٣).

(٧) أخرجه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١١١)، من حديث أبي هريرة.

إلا لحاجة، ومع تساوي، جهاد أهل الكتاب أفضل.

وسُنَّ رِبَاطٌ، وهو: لزومُ ثغرٍ لجهادٍ ولو ساعةً، وتماؤه أربعون يوماً.
وأفضله بأشدَّ خوفٍ،

شرح منصور

الفرصة.

(إلا لحاجة) إلى قتال الأبعد، ككون الأقرب مهادناً أو مَنَعَ مانع من قتاله، أو كان الأبعد أخوف، أو لعزته^(١) ونحوها، فلا بأس بالبداة بالأبعد للحاجة. (ومع تساوي) في قربٍ وبُعدٍ بين عدوين، وأحدهما أهلُ كتابٍ، (جهادُ أهلِ الكتابِ أفضلُ) لقوله ﷺ لَأَمْ خَلَادٍ^(٢): «إِنَّ ابْنَكَ لَهُ أَجْرُ شَهِيدِينَ» قالت: ولم ذاك يا رسول الله؟ قال: «لأنه قتله أهلُ الكتابِ» رواه أبو داود^(٣)، ولأنهم يقاتلون عن دين.

(وسُنَّ رِبَاطٌ) في سبيل الله؛ لحديث سلمان مرفوعاً: «رِبَاطٌ لَيْلَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، فَإِنْ مَاتَ، جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ. وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْفِتَانُ». رواه مسلم^(٤). (وهو) لغة: الحبس، وغرفاً: (لزومُ ثغرٍ لجهادٍ)^(٥) تقوية^(٦) للمسلمين، (ولو ساعةً) قال أحمد: يومٌ رِبَاطٌ، وليلةٌ رِبَاطٌ، وساعةٌ رِبَاطٌ^(٧). والثغر: كلُّ مكانٍ يُخِيفُ أَهْلُهُ الْعَدُوَّ وَيُخِيفُهُمْ، وَسُمِّيَ الْمَقَامُ بِالثَّغْرِ: رِبَاطاً؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَرِبُطُونَ خِيُولَهُمْ، وَهَؤُلَاءِ يَرِبُطُونَ خِيُولَهُمْ. (وتماؤه) أي: الرِبَاطُ (أربعون يوماً). رواه أبو الشيخ في كتاب «الشواب»^(٨) مرفوعاً. (وأفضله) أي: الرِبَاطُ (بأشدَّ خوفٍ) من الثغور؛

(١) في الأصل (س): «لغزته»، وفي (ع): «لغزته».

(٢) أم خَلَادُ الْأَنْصَارِيَّة، هِيَ الَّتِي سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ابْنِهَا وَقَدْ قَتَلَ يَوْمَ بَنِي قَرِيظَةَ. «أَسَدُ الْغَابَةِ» ٣٢٥/٧، «الْإِصَابَةُ» ٢٠٣/١٣٠.

(٣) فِي سَنَنِهِ (٢٤٨٨).

(٤) فِي صَحِيحِهِ (١٩١٣) (١٦٣)، وَفِيهِ: «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ».

(٥) فِي (م): «الْجِهَادُ».

(٦) فِي (م): «تَقْيِيهِ».

(٧) مَعُونَةُ أَوَّلِي النَّهْيِ ٥٩٦/٣. الْمَقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٢٨/١٠.

(٨) أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٧٦٠٦)، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا».

إِنْ قَدَرَ، وَلَوْ فِي عِدَّةٍ بِلَا رَاحِلَةٍ وَمَحْرَمٍ، وَسُنَّتٌ لِقَادِرٍ.

وَلَا يَتَطَوَّعُ بِهِ مَدِينُ آدَمِيٍّ لَا وَفَاءَ لَهُ، إِلَّا مَعَ إِذْنٍ، أَوْ رَهْنٍ يُحْرَزُ،
أَوْ كَفِيلٍ مَلِيٍّ.....

شرح منصور

(إِنْ قَدَرَ) عاجزٌ عن إظهار دينه على الهجرة؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ...﴾ الآية. [النساء: ٩٨]. وسواءٌ في ذلك الرجل والمرأة، (ولو) كانت (في عِدَّةٍ بِلَا رَاحِلَةٍ وَ) بلا (مَحْرَمٍ) بخلاف الحج.

(وَسُنَّتٌ) هجرة (لِقَادِرٍ) على إظهار دينه بنحو دار كفرة؛ ليتخلص من تكثير الكفار، ويتمكن من جهادهم. وعلم مما تقدم: بقاء حكم الهجرة؛ لحديث: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». رواه أبو داود^(١). وأما حديث: «لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(٢)، أي: من مكة. ومثلها كلُّ بلدٍ فُتِحَ؛ لأنه لم يبقَ بلدٌ كفر.

(وَلَا يَتَطَوَّعُ بِهِ) ^(٣)أي: الجهاد^(٣) (مَدِينُ آدَمِيٍّ لَا وَفَاءَ لَهُ) حالاً كان الدين^(٤) أو مؤجلاً؛ لأنَّ الجهاد يُقصدُ منه الشهادة، فَتفوتُ به النفسُ، فيفوتُ الحقُّ. فإن كان الدينُ لله أو لآدميٍّ، وله وفاءٌ، جاز له التطوُّعُ به، (إِلَّا مَعَ إِذْنٍ) ربِّ الدينِ^(٥) فيجوز؛ لرضاه، (أو) مع (رَهْنٍ يُحْرَزُ) الدين، أي: يمكن وفاءه منه، (أو) مع (كَفِيلٍ مَلِيٍّ) بالدين، فيجوزُ إذن؛ لأنه لا ضررَ على ربِّ الدين. فإن تعيَّن عليه الجهادُ، فلا إذنَ لغريمه، لتعلق الجهاد بعينه، فيقدم على ما في ذمته، كسائر فروض الأعيان. ويستحبُّ له أن لا يتعرضَ لمظانِّ قتلٍ، كمبارزةٍ ووقوفٍ في أوَّلِ مقاتلةٍ.

(١) في سننه: (٢٤٧٩)، من حديث معاوية.

(٢) تقدم تخريجه ص ٨.

(٣-٣) ليست في الأصل و(ع).

(٤) ليست في الأصل.

(٥) في (س): «الحق».

ولا مَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهِ حُرٌّ مُسْلِمٌ، إِلَّا بِإِذْنِهِ، لِأَجَدٍّ وَجَدَّةٍ، وَلَا فِي سَفَرٍ وَاجِبٍ.

ولا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِينَ فِرَارٌ مِنْ مِثْلِهِمْ، وَلَوْ وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ، أَوْ مَعَ ظَنٍّ تَلَفٍ،

شرح منصور

(ولا) يَتَطَوَّعُ بِجِهَادٍ (مَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهِ حُرٌّ مُسْلِمٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) لحديث ابن عمرو: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أجاهد؟ قال: «ألك أبوان؟» قال: نعم. قال: «ففيهما فجاهد»^(١)، وعن ابن عباس نحوه. قال الترمذي: حسن صحيح^(٢)؛ ولأنَّ بَرَّ الوالدين فرضٌ عين، والجهاد فرضٌ كفاية، فإن كانا رقيقين أو غير مسلمين أو أحدهما / كذلك، فلا إذن؛ لفعل الصحابة، ولعدم الولاية. فإن خَرَجَ في تطوُّعٍ بإذنهما^(٣)، ثم منعاه بعد سيره قبل تعيينه عليه، لزمه الرجوع، إلا مع خوفٍ أو حدوثٍ نحو مرضٍ، فإن أمكنه الإقامة بالطريق، وإلا مضى مع الجيش. وإذا حضر الصَّف، تعيَّن عليه بحضوره، وإن أذنا له في الجهاد وشرطا عليه أن لا يقاتل، فحضر القتال، تعيَّن عليه. و(لا) يُعْتَبَرُ إِذْنُ (جَدٍّ وَجَدَّةٍ) لورود الأخبار في الأبوين^(٤)، وغيرهما لا يساوِيهما في الشفقة. (ولا) يُعْتَبَرُ إِذْنُ الأبوين (في سفرٍ) لـ (واجبٍ) من حجٍّ أو علمٍ أو جهادٍ متعيَّنٍ ونحوه.

٥٤٧/١

(ولا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِينَ فِرَارٌ مِنْ) كَفَّارٍ^(٥) (مِثْلِهِمْ وَلَوْ) كَانَ الْفَارُّ (وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ) كَافَرَيْنِ. قال ابن عباس: مَنْ فَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ، فَقَدْ فَرَّ، وَمَنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَمَا فَرَّ^(٦). (أَوْ مَعَ ظَنٍّ تَلَفٍ) أي: وَلَوْ ظَنُّ الْمُسْلِمُونَ التَّلَفَ، لَمْ يَحْزُرْ

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٤)، ومسلم (٢٥٤٩) (٥).

(٢) أورده الترمذي عقب تخريجه الحديث (١٦٧١).

(٣) في (س) و(ع): «بلا إذنهما»، وقد ضرب على «لا» في الأصل.

(٤) تقدم ذكرها آنفاً.

(٥) ليست في (م).

(٦) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١١٥١).

إِلَّا مُتَحَرِّفِينَ لِقِتَالٍ، أَوْ مُتَحَيِّزِينَ إِلَى فِتْنَةٍ وَإِنْ بُعِدَتْ. وَإِنْ زَادُوا، فَلَهُمُ الْفِرَارُ، وَهُوَ مَعَ ظَنِّ تَلْفٍ أَوَّلَى. وَسُنُّ الثَّبَاتِ مَعَ عَدَمِ ظَنِّ التَّلْفِ. وَالْقِتَالُ - مَعَ ظَنِّهِ فِيهِمَا - أَوَّلَى مِنَ الْفِرَارِ وَالْأَسْرِ.

شرح منصور

فرارهم من مثليهم.

(إِلَّا مُتَحَرِّفِينَ لِقِتَالٍ، أَوْ مُتَحَيِّزِينَ إِلَى فِتْنَةٍ وَإِنْ بُعِدَتْ) الفتنَةُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦]. ومعنى التحريف في القتال: التحيزُ إلى موضع يكون فيه القتالُ أمكنَ، كأنخرافهم عن مقابلة شمسٍ أو ريحٍ، أو استنادٍ إلى نحو جبلٍ ونحوه، مما حَرَّتْ به العادة. ومعنى التحيزُ إلى فتنة: أن يصيرَ إلى فتنةٍ من^(١) المسلمين؛ ليكونَ معهم، فيتقوى بهم. قال القاضي: لو كانت الفتنةُ بخُراسانَ، والزحفُ بالحجاز، جاز التحيزُ إليها؛ لحديث ابن عمر مرفوعاً: «إني فتنة لكم». وكانوا بمكانٍ بعيدٍ منه^(٢). وقال عمر: أنا فتنةٌ لكلِّ مسلمٍ. وكان بالمدينة وجيوشُه بمصرَ والشَّامَ والعراقَ وخُراسانَ. رواهما سعيد^(٣). (وَإِنْ زَادُوا) أي: الكفارُ على مثلي المسلمين، (فَلَهُمُ الْفِرَارُ) للخبر^(٤)، (وهو) أي: الفِرَارُ إذا زاد الكفارُ على مثلي المسلمين (مَعَ ظَنِّ تَلْفٍ أَوَّلَى) مِنْ ثَبَاتٍ؛ حِفْظاً لِلنَّفُوسِ. (وَسُنُّ الثَّبَاتِ مَعَ عَدَمِ ظَنِّ التَّلْفِ) للنكايَةِ. ولم يجب؛ لأنَّهم لَا يَأْمَنُونَ الْعَطَبَ (وَالْقِتَالُ مَعَ ظَنِّهِ) أي: التَّلْفِ (فِيهِمَا) أي: الْفِرَارِ وَالثَّبَاتِ (أَوَّلَى مِنَ الْفِرَارِ وَالْأَسْرِ) لينالوا درجةَ الشَّهَادَةِ الْمُقْبِلِينَ عَلَى الْقِتَالِ، وَلِحَوَازِ^(٥) أَنْ يَغْلِبُوا. قَالَ تَعَالَى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ بِإِذْنِ اللَّهِ [البقرة ٢٤٩]. وَإِنْ حَصَرَ عَدُوٌّ بِلَدَ مُسْلِمِينَ، فَلَهُمُ التَّحَصُّنُ مِنْهُمْ، وَلَوْ كَانُوا أَكْثَرَ

(١) ليست في الأصل.

(٢) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٩/١٠ - ٥٠.

(٣) في سنته (٢٥٣٩)، (٢٥٤٠).

(٤) هو قول ابن عباس الذي تقدم في الصفحة السابقة.

(٥) في (م): «و لو حاز».

وإن وقع في مركبهم نارٌ، فعلوا ما يروْنَ السلامةَ فيه، من مُقام، ووقوع في الماءِ. فإن شكوا، أو تيقنوا التلفَ فيهما، أو ظنوا السلامةَ فيهما ظناً مُتساوياً، خيروا.

فصل

يجوزُ تبَيُّتُ كُفَّارٍ، ولو قُتِلَ بلا قصدٍ من يحرمُ قتلهُ، ورميهم بمنجنيقٍ

شرح منصور

٥٤٨/١

من نصفهم، ليلحقهم/ مدد أو قوة، وليس تولياً ولا فراراً. وإن لقوهم خارج الحصن، فلهم التحيزُ إليه. وذهابُ الدوابِّ في الغزو ليس عذراً في الفرار؛ لإمكان القتالِ على الأرجل. وإن تحيَّزوا إلى جبلٍ ليقَاتِلُوا فيه، فلا بأس. وإن ذهب سلاحهم فتحيَّزوا إلى مكانٍ يمكنهم قتالُ فيه بحجارةٍ وتسترٍ بنحو شجرٍ، أو لهم في التحيزِ إليه فائدةٌ، جاز.

(وإن وقع في مركبهم) أي: المسلمين (نارٌ) فاشتعلت فيه، (فَعَلُوا مَا يَرَوْنَ) أي: يظنون (السلامةَ فيه، من مُقامٍ) في المركب (ووقوع في الماء) لأنَّ حفظَ الروح واجبٌ، وغلبةُ الظنِّ كاليقين في أكثر الأحكام. (فإن شكوا) فيما فيه السلامة (أو تيقنوا التلفَ فيهما) أي: المُقام والوقوع في الماء ظناً مُتساوياً، (أو ظنوا السلامةَ فيهما) أي: المُقام والوقوع في الماء (ظناً مُتساوياً، خيروا) بينهما؛ لعدم المرجح.

(يجوز تبَيُّت كُفَّارٍ)، أي: كبسُّهم ليلاً، وقتلهم وهم غارون (ولو قُتِلَ بلا قصدٍ من يحرمُ قتلهُ) كصبيٍّ وامرأةٍ؛ لحديث الصَّعب بن جثامة اللبني، قال: سمعتُ النبي ﷺ يُسأل عن الديار من ديار المشركين، يُبَيِّتُونَ، فيُصَيَّبُونَ من نسائهم وذرائعهم؟ فقال: «هم منهم»^(١). قال أحمد: أما أن يتعمَّدَ قتلهم فلا^(٢). (و) يجوز (رميهم) أي: الكفار (بمنجنيقٍ) نصّاً، لأنه ﷺ

(١) البخاري (٣٠١٢)، ومسلم (١٧٤٥) (٢٦).

(٢) معونة أولي النهى ٦١٢/٣.

ونار، وقطع سائلة وماء، وفتحهُ لِيُغْرِقَهُمْ ، وَهَدَمُ عامِرِهِمْ، وَأَخَذُ شَهِدٍ، بِحَيْثُ لَا يُتْرَكُ لِلنَّحْلِ شَيْءٌ. لَا حَرْقُهُ أَوْ تَغْرِيقُهُ، أَوْ عَقْرُ دَابَّةٍ، وَلَوْ لَغَيْرِ قِتَالٍ، إِلَّا لِحَاجَةِ أَكْلِ.

شرح منصور

نصب المَنْجَنِيْقَ على الطائف. رواه الترمذي مرسلًا^(١). ونصبه عمرو بن العاص على الإسكَنْدَرِيَّة^(٢)، وظاهرُ كلام أحمد: جوازه مع الحاجة وعدمِها.

(و) يجوز رميهم بـ (نار، و) يجوز (قطع سائلة) أي: طريق، (و) قطع (ماء) عنهم، (و) فتحهُ لِيُغْرِقَهُمْ، (و) يجوز (هدم عامرهم) وإن تضمنَ إتلافَ نحو نساءٍ وصبيانٍ؛ لأنَّه في معنى التبييت، (و) يجوز (أخذُ شَهِدٍ، بِحَيْثُ لَا يُتْرَكُ لِلنَّحْلِ) منه (شيءٌ) لأنَّه من الطعام المباح، وهلاكُ النحلِ بأخذِ جميعه يحصلُ ضمناً لا قصداً. و(لا) يجوزُ (حرقه) أي: النحل، (أو تَغْرِيقُهُ) لقول الصديق ليزيد بن أبي سفيان حين بعثه أميراً على القتال بالشام: وَلَا تُحْرِقَنَّ نَحْلًا، وَلَا تُغْرِقَنَّه^(٣). (أو عَقْرُ دَابَّةٍ وَلَوْ لَغَيْرِ قِتَالٍ) كبقيرٍ وغنمٍ، فلا يجوز (إلا لحاجة أكل) سواءً^(٤) خِفْنَا أَوْ خَفْنَا أَوْ لَا؛ لقول الصديق ليزيد بن أبي سفيان: وَلَا تَعْقِرَنَّ^(٥) شَجَرًا مُثْمَرًا، وَلَا دَابَّةً عَجْمَاءَ، وَلَا شَاةً إِلَّا لِمَا كَلَّتِ^(٦). فإن كان الحيوانُ لَا يُرَادُ إِلَّا لِأَكْلِ، كدجاجٍ وحمائمٍ وصيودٍ،/ فحكمه كالطعام.

٥٤٩/١

(١) في سننه عقب حديث (٢٧٦٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٨٤/٩، من حديث علي بن رباح.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور (٢٣٨٣)، وفيه: «وَلَا تُحْرِقَنَّ نَحْلًا وَلَا تُغْرِقَنَّه»، وأخرجه مالك في «الموطأ» ٤٤٨/٢، بلفظ: «وَلَا تُحْرِقَنَّ نَحْلًا وَلَا تُغْرِقَنَّه».

(٤) ليست في (س) و(م).

(٥) في (س): «لَنَا».

(٦) في (م): «تَحْرِقَنَّ».

ولا إتلافُ شجرٍ أو زرعٍ يُضِرُّ بنا. ولا قتلُ صبيٍّ، وأنثى، وخُنْثى، وراهبٍ، وشيخٍ فانٍ، وزَمِنٍ، وأعمى، لا رأيَ لهم، ولم يقاتلوا أو يُحرِّضوا.....

شرح منصور

(ولا) يجوز (إتلافُ شجرٍ، أو زرعٍ يضرُّ) إتلافه (بنا) لأنه إضرارٌ بالمسلمين. فإن لم يضرَّ بنا، أو لم نقدر عليهم إلا به، كقريبٍ من حصونهم يَمْنَعُ قتالهم أو يستترون به، أو يُحتاجُ إلى قطعه لتوسعة طريقٍ، أو كانوا يفعلونه بنا، جاز قطعه.

(ولا) يجوز (قتلُ صبيٍّ، و) لا (أنثى، و) لا (خُنْثى، و) لا (راهبٍ، و) لا (شيخٍ فانٍ، و) لا (زَمِنٍ، و) لا (أعمى، لا رأيَ لهم، ولم يقاتلوا، أو يُحرِّضوا) على قتال؛ لحديث ابن عمر مرفوعاً: نهى عن قتل النساء والصبيان. متفق عليه^(١)، وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾ [البقرة: ١٩٠] يقول: لا تقتلوا النساء والصبيان والشيخ الكبير^(٢). وأوصى الصديق رضي الله تعالى عنه يزيداً حين بعثه إلى الشام، فقال: لا تقتل صبيّاً، ولا امرأة، ولا هَرَمًا^(٣). وعن عمر أنه وصّى سلمة^(٤) بن قيس بنحوه^(٥). رواهما سعيد. وقال الصديق: وستمرون على أقوام في مواضع لهم احتبسوا أنفسهم فيها، فدعوهم حتى يميتهم الله على ضلالتهم^(٦). وعموم قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وقوله ﷺ: «اقتلوا شيوخ المشركين»^(٧). مخصوص بما تقدّم، والزمن والأعمى ليسا من أهل القتال، فهما كالمرأة، فإن كان لأحدٍ منهم رأيٌ في القتال،

(١) البخاري (٣٠١٥)، ومسلم (١٧٤٤) (٢٥).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» ٥٦٣/٣.

(٣) تقدم تخريجه آنفاً، وفيه: «ولا تقتل صبيّاً ولا امرأة ولا صغيراً».

(٤) في النسخ الخطية: «مسلمة».

(٥) أخرجه سعيد بن منصور (٢٤٧٦).

(٦) تقدم تخريجه آنفاً، وفيه: «وستمرون على قوم في صوامع لهم....».

(٧) أخرجه أبو داود (٢٦٧٠)، والترمذي (١٥٨٣)، من حديث سمرة بن جندب.

وإن تترس بهم، رُمُوا بقصدِ المقاتلةِ. وبمسلمٍ لا، إلا إن خيفَ علينا،
ويُقصدُ الكفارُ.

ويجبُ إتلافُ كتبهم المبدلة.

شرح منصور

جاز قتله؛ لأنَّ دريدَ بن الصِّمة^(١) قُتلَ يومَ حنين، وهو شيخٌ فانٍ، وكانوا قد
خرجوا به معهم ليستعينوا برأيه، فلم يُنكرِ ﷺ قتله، ولأنَّ الرأيَ من أعظم
المعونة في الحرب، وربما كان أبلغَ من القتال. وكذا إن قاتلَ أحدُ منهم، أو
حرَّضَ عليه؛ لحديث ابن عباس: أن النَّبيَّ ﷺ مرَّ على امرأةٍ مقتولةٍ يوم
الخنديق، فقال: «مَن قتل هذه؟» فقال رجلٌ: أنا، نازعتني قائمٌ سيفي.
فسكتَ^(٢).

(وإن تترسَ) بالبناء للمجهول، أي: تترسَ المقاتلون (بهم) أي: الصبي
والمرأة والخنثى ونحوهم ممن لا يُقتل، (رُمُوا) أي: جاز رميهم (بقصدِ المقاتلةِ)
لئلا يُفضي تركه إلى تعطيل الجهاد، وسواء كانت الحربُ مُلتحمةً أو لا،
كالتيبِ والرَّمي بالمنجنيق. (و) إن تترسوا (بمسلمٍ لا) يجوز رميه؛ لأنَّه يؤولُ
إلى قتله مع إمكان القدرة عليهم بغيره، (إلا إن خيفَ علينا) بترك رميهم،
فیرمون. نصًّا، للضرورة. (ويُقصدُ الكفارُ) بالرَّمي دون المسلم، فإن لم يُقدَّر
عليهم إلا بالرَّمي، ولم يُخفَ علينا، لم يحز؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ
/مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٌ...﴾ الآية. [الفتح: ٢٥]. ويقتلُ مريضٌ غيرُ مأیوسٍ منه
لو كان صحيحاً، كعبدٍ وفلاح. وفي «المغني»^(٣) و«الشرح»^(٤): لا يُقتلان.
(ويجبُ إتلافُ كتبهم المبدلة) دفعاً لضررها، وقياسه كتبُ نحوِ رَفَضٍ واعتزالٍ.

٥٥٠/١

(١) دريد بن الصِّمة الجشمي، البكري، من هوازن - والصِّمة لقب أبيه معاوية بن الحارث - شجاع
من الأبطال الشعراء، كان سيد بني جشم قتل يوم حنين (٨ هـ). «الأعلام» ٣٣٩/٢.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣١٦).

(٣) ١٧٩/١٣ - ١٨٠.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٧٤، ٧٢/١٠.

وَكُرَّةَ نَقْلُ رَأْسٍ وَرَمِيَهُ بِمَنْجَنِيْقٍ بِلَا مَصْلَحَةٍ. وَحَرْمٌ أَخَذَ مَالٍ لِنَدْفَعِهِ إِلَيْهِمْ.

وَمَنْ أَسَرَ أَسِيرًا، وَقَدَرَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامَ بِضَرْبٍ أَوْ غَيْرِهِ - وَلَيْسَ بِمَرِيضٍ - حَرْمٌ قَتَلَهُ قَبْلَهُ،

شرح منصور

(وَكُرَّة) لَنَا (نَقْلُ رَأْسٍ) كَافِرٍ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ بِلَا مَصْلَحَةٍ؛ لَمَا رَوَى عَقِبَةُ ابْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ بِرَأْسِ بَنَانٍ^(١) الْبَطْرِيْقِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ. فَقَالَ: يَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ فَإِنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِنَا. قَالَ: أَفَاسْتَنَانُ^(٢) بِفَارِسَ وَالرُّومِ؟ لَا يَحْمِلُ إِلَى رَأْسٍ، فَإِنَّمَا يَكْفِي الْكِتَابُ وَالْخَبَرُ^(٣). (و) كُرَّة (رَمِيَهُ) أَي: الرَّأْسِ (بِمَنْجَنِيْقٍ بِلَا مَصْلَحَةٍ) لِأَنَّهُ تَمْثِيلٌ. قَالَ أَحْمَدُ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَذِّبُوهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ كَزِيَادَةِ فِي الْجِهَادِ، أَوْ نِكَالٍ لَهُمْ، أَوْ زَجْرٍ عَنِ الْعَدَوَانِ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْجِهَادِ الْمَشْرُوعِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ^(٤). (وَحَرْمٌ أَخَذَ مَالٍ) مِنْهُمْ، أَي: الْكُفَّارِ، (لِنَدْفَعِهِ) أَي: الرَّأْسِ (إِلَيْهِمْ) لِأَنَّهُ مَعَاوِضَةٌ عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ، كَبَيْعِ الْكَلْبِ.

(وَمَنْ أَسَرَ) مِنْهُمْ (أَسِيرًا، وَقَدَرَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ) أَي: الْأَسِيرَ (الْإِمَامَ) وَلَوْ بِإِكْرَاهِهِ عَلَى الْجَمْعِ لِلْإِمَامِ، (بِضَرْبٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَسَحْبِهِ^(٥) (وَلَيْسَ) الْأَسِيرُ (بِمَرِيضٍ، حَرْمٌ قَتَلَهُ) أَي: الْأَسِيرَ (قَبْلَهُ) أَي: الْإِتْيَانِ بِهِ إِلَى الْإِمَامِ، فَيَرَى بِهِ رَأْيَهُ؛ لِأَنَّهُ افْتِنَاتٌ عَلَى الْإِمَامِ. فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهِ، لَا بِضَرْبٍ وَلَا بِغَيْرِهِ، أَوْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ جَرِيحًا لَا يُمْكِنُ الْمَشْيُ مَعَهُ، فَلَهُ قَتْلُهُ؛ لِأَنَّ فِي^(٦) تَرْكِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ (ع): «بَنَانِي»، وَفِي (س) «بَنَانٍ»، وَفِي مَصَادِرِ الْحَدِيثِ «بَنَانٌ».

(٢) فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ (و(م)): «فَأَذَنٌ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ مَصْدَرِ الْحَدِيثِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ١٣٢/٩.

(٤) الْفُرُوعُ ٢١٨/٦.

(٥) فِي (س): «كَسَحْبِهِ».

(٦) لَيْسَتْ فِي (س) وَ(م).

وَأَسِيرٌ غَيْرُهُ. وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا. وَيُخَيَّرُ إِمَامٌ فِي أَسِيرٍ
حَرٌّ مُقَاتِلٍ، بَيْنَ قَتْلِ، وَرِقٍّ، وَمَنْ، وَفِدَاءٍ بِمُسْلِمٍ وَبِمَالٍ.

شرح منصور

حيًا ضرراً على المسلمين، وتقويةً للكفار.

(و) كَذَا يَحْرُمُ قَتْلُ (أَسِيرٍ غَيْرِهِ) إِلَّا أَنْ يَصِيرَ إِلَى حَالٍ يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ
أَسِيرٍ نَفْسِهِ، فَيَجُوزُ كَمَا تَقَدَّمَ. (وَلَا شَيْءَ) أَي: لَا غُرْمَ (عَلَيْهِ) أَي: قَاتِلِ
الْأَسِيرِ مَعَ تَحْرِيمِ قَتْلِهِ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَسَرَ أُمَيَّةَ بْنَ خُلْفٍ وَابْنَهُ عَلِيًّا
يَوْمَ بَدْرٍ، فَرَأَاهُمَا بِلَالٌ، فَاسْتَصْرَخَ الْأَنْصَارَ عَلَيْهِمَا حَتَّى قَتَلُوهُمَا، وَلَمْ يَغْرَمُوا
شَيْئًا^(١). وَلِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَا لَيْسَ بِمَالٍ، وَسَوَاءٌ قَتَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ^(٢) الْإِمَامُ أَوْ
بَعْدَهُ، (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الْأَسِيرُ (مَمْلُوكًا) فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِلْمَغْنَمِ. (وَيُخَيَّرُ إِمَامٌ فِي
أَسِيرٍ حَرٌّ مُقَاتِلٍ، بَيْنَ قَتْلِ) ^(٣) الْعَمُومُ قَوْلُهُ ^(٢) تَعَالَى: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ
حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. وَقَتْلُ ^(٤) رَجَالِ بَنِي قَرِظَةَ^(٤)، وَهُمْ بَيْنَ السِّتِّ
مِئَةِ وَالسَّبْعِ مِئَةِ، (و) بَيْنَ (رِقٍّ) لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِقْرَارُهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ بِالْجُزْيَةِ،
فَبِالرِّقِّ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي صَغَارِهِمْ، (و) بَيْنَ (مَنْ) عَلَيْهِمْ، (و) بَيْنَ (فِدَاءٍ
بِمُسْلِمٍ، و) فِدَاءٍ (بِمَالٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَبَى فَنُفِذْهُ إِلَى غَمٍّ عَمِيقٍ﴾ [محمد: ٤]،
وَلِأَنَّهُ ^(٥) / مَنْ عَلَى ثَمَامَةَ بْنِ أُنَالٍ^(٥)، وَعَلَى أَبِي عَزَّةَ^(٦) الشَّاعِرِ^(٧)،
وَعَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّيِّعِ^(٨)، وَفَدَى رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ بِرَجُلٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ مِنْ بَنِي عَقِيلٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٩) وَصَحَّحَهُ. وَفَادَى أَهْلَ

٥٥١/١

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٠١)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

(٢) لَيْسَتْ فِي (س).

(٣-٣) فِي (م): «لِقَوْلِهِ».

(٤-٤) فِي الْأَصْلِ: «رَجَالًا مِنْ بَنِي قَرِظَةَ».

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٢)، وَمُسْلِمٌ (١٧٦٤) (٥٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٦) فِي (س): «عَمْرَةَ».

(٧) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٦٥/٩.

(٨) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٧٦/٦، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

(٩) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤٢٦/٤، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٦٨)، مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ.

ويجب اختيار الأصلح، فإن تردّد نظره، فقتل أولى.

ومن فيه نفع، ولا يُقتل، كأعمى وامرأة وصبي ومجنون ونحوهم، رقيق بسخي. وعلى قاتلهم غرم الثمن غنيمة والعقوبة. والقن غنيمة، ويُقتل لمصلحة، ويجوز استرقاق من

شرح منصور

بدر بحال^(١).

(ويجب) على الإمام (اختيار الأصلح للمسلمين) من هذه، فهو تخير مصلحة واجتهاد، لا شهوة، فلا يجوز عدول عما رآه مصلحة؛ لأنه يتصرف للمسلمين على سبيل النظر لهم، (فإن تردّد نظره) أي: الإمام في هذه الخصال، (فقتل) الأسرى (أولى) لكفاية شرهم، وحيث رآه، فيضرب العنق بالسيف؛ لقوله تعالى: ﴿فَضْرِبُوا الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، ولقوله ﷺ: «ولا تُعذبوا، ولا تُمثلوا»^(٢).

(ومن فيه نفع) من الأسرى، (ولا) يحل أن يُقتل، كأعمى وامرأة وصبي ومجنون، ونحوهم) كخنثى، (رقيق بسخي) لأنه ﷺ كان يسرق النساء والصبيان إذا سباهم^(٣). (وعلى قاتلهم) أي: الأعمى والمرأة والصبي والمجنون ونحوهم (غرم الثمن) أي: قيمة المقتول منهم (غنيمة) لأنه مال تعلق به حق الغانمين، أشبه إتلاف عروض الغنيمة. (و) على قاتله (العقوبة) أي: التعزير؛ لفعله مالا يجوز.

(والقن) يؤخذ من كفار بقتال (غنيمة) لأنه مال استولى عليه منهم، أشبه البهيمة^(٤). (ويقتل) القن (لمصلحة) يراها الإمام كالمرتد. (ويجوز استرقاق من

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٩٠)، من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٣١)، وأبو داود (٢٦١٣)، والترمذي (١٦١٧)، وابن ماجه (٢٨٥٧).

وكلها لم يرد فيها لفظ: «ولا تعذبوا» بل ورد فيها: «ولا تغدروا»، من حديث بريدة.

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٠٧) (٢٣٠٨)، ومسلم (١٧٣٠)، من حديث ابن عمر.

(٤) في الأصل و(ع): «الغنيمة».

لَا تُقْبَلُ مِنْهُ جَزِيَّةٌ، أَوْ عَلَيْهِ وِلَاةٌ لِمُسْلِمٍ. وَلَا يُيْطَلُّ اسْتِرْقَاقٌ حَقًّا لِمُسْلِمٍ.
وَيَتَعَيَّنُ رِقٌّ بِإِسْلَامٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِ. وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ بَيْنَ رِقٍّ وَمَنْ، وَفِدَاءٍ.
الْمَنْقُوحُ: وَهُوَ الْمَذْهَبُ،

شرح منصور

لَا تُقْبَلُ مِنْهُ جَزِيَّةٌ نَصًّا، لِأَنَّهُ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ، أَشْبَهُ مَنْ تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ، (أَوْ) أَيْ: وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ مَنْ (عَلَيْهِ وِلَاةٌ لِمُسْلِمٍ) كَغَيْرِهِ. (وَلَا يُيْطَلُّ اسْتِرْقَاقٌ حَقًّا لِمُسْلِمٍ) أَوْ ذِمِّيٌّ، كَقَوْدٍ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ. وَفِي «الْبَلْغَةِ»: يُتَّبَعُ بِهِ، أَيْ: الدَّيْنُ بَعْدَ عَتَقِهِ، إِلَّا أَنْ يَغْنَمَ، أَيْ: مَالَهُ بَعْدَ اسْتِرْقَاقِهِ، فَيَقْضِي مِنْهُ دَيْنَهُ، فَيَكُونُ رَقُّهُ كَمَوْتِهِ. وَإِنْ أُسِرَ وَأُخِذَ مَالُهُ مَعًا، فَالْكُلُّ لِلْغَانِمِينَ، وَالدَّيْنُ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ^(١).

(وَيَتَعَيَّنُ رِقٌّ بِإِسْلَامٍ) الْأَسِيرِ، فَإِذَا أَسْلَمَ صَارَ رَقِيقًا، وَزَالَ التَّخْيِيرُ (عِنْدَ الْأَكْثَرِ) مِنَ الْأَصْحَابِ. جُزِمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَ«الْهُدَايَةِ» وَ«الْمَذْهَبِ» وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» وَ«الْخُلَاصَةِ» وَ«تَجْرِيدِ الْعُنَايَةِ»، وَقَدَّمَهُ فِي «الْمَحَرَّرِ»^(٢) وَ«الشَّرْحِ»^(٣) وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» وَ«الْحَاوِيَيْنِ» وَ«الزَّرْكَشِيِّ»^(٤)، وَقَالَ: عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ. (وَعَنْهُ) أَيْ: وَرَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (يُخَيَّرُ) الْإِمَامُ فِيهِ (بَيْنَ رِقٍّ وَمَنْ) عَلَيْهِ (وَفِدَاءٍ)^(٥). صَحَّحَهُ الْمَوْفُقُ^(٦) وَالشَّارِحُ^(٧) وَصَاحِبُ «الْبَلْغَةِ»، وَجُزِمَ بِهِ فِي «الْكَافِي»^(٨)، وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٩). قَالَ (الْمَنْقُوحُ) فِي «التَّنْقِيحِ»: (وَهُوَ الْمَذْهَبُ) وَكَذَا فِي

٥٥٢/١

(١) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٨٨/١٠-٨٩.

(٢) ١٧٢/٢.

(٣) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٩١/١٠-٩٢.

(٤) شرح الزرركشي ٤٦٦/٦.

(٥) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٩١/١٠-٩٢.

(٦) المغني ٤٧/١٣-٤٨.

(٧) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٩١/١٠-٩٢.

(٨) ٢١٤/٦.

(٩) ٢١٤/٦.

فيجوزُ الفداء، ليتخلصَ من الرقِّ. ويَحْرُمُ رَدُّهُ إلى الكُفَّارِ. وإن بذلوا الجزية، قُبِلَتْ جَوَازاً، ولم تُسَرَّقْ زوجةٌ وولدٌ بالغٌ. ومن أسلمَ قبلَ أسره - ولو لخوفٍ - فكأصليٍّ.

فصل

والمسبيُّ غيرَ بالغٍ - منفرداً أو

شرح منصور

«الإنصاف»^(١): وهذا المذهبُ على ما اصطَلَحناه في الخطبة.

(ف) على المذهب (يجوز) للإمام أخذُ (الفداء) منه، (ليتخلصَ من الرقِّ) ويجوز له المنُّ عليه؛ لأنَّهما إذا جازا في كفره ففي إسلامه أولى، لأنَّه يقتضي إكرامه والإنعامَ عليه. (ويَحْرُمُ رَدُّهُ) أي: الأسير^(٢) المسلم (إلى الكُفَّار) قال الموفق: إلا أن يكونَ له مَنْ يَمْنَعُهُ من الكُفَّار من عشيرة أو نحوها^(٣). (وإن بذلوا) أي: الأسرى (الجزية) وكانوا ممن تقبلُ منهم، (قُبِلَتْ جَوَازاً) لا وجوباً؛ لأنَّهم صاروا في يد المسلمين بغير أمانٍ، (ولم تُسَرَّقْ) منهم (زوجةٌ و) لا (ولدٌ بالغٌ) لأنَّ الزوجةَ تَبَعُ لزوجها، والولدُ البالغُ داخلٌ فيهم، وأمَّا النساءُ غيرُ الزوجاتِ^(٤) والصبيانُ، فغنيمةٌ بالسي. وإن لم يقبل الإمام^(٥) منهم الجزية، فتخييره باقٍ.

(ومن أسلم) من كُفَّارٍ (قبل أسره، ولو) كان إسلامه (لخوفٍ، فك) - مسلم (أصليٍّ) لعموم: «فإذا قالوها، عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ...»^(٦) الحديث، ولأنَّه لم يحصل في أيدي الغائين.

(والمسبيُّ) من كُفَّارٍ (غيرَ بالغٍ) ولو مميَّزاً (منفرداً) عن أبويه، (أو) مسبيٍّ

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٩١/١٠-٩٢.

(٢) ليست في (م).

(٣) المغني ٤٨/١٣.

(٤) في (س) و(ع) و(م): «المزوجات».

(٥) ليست في (س).

(٦) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، من حديث ابن عمر.

مع أحد أبويه - مسلم، ومعهما على دينهما. ومسني ذمي يتبعه. وإن أسلم، أو مات أو عُدِمَ أحد أبوي غير بالغ بدارنا، أو اشتبه ولد مسلم بولد كافر، أو بلغ مجنوناً، فمسلم. وإن بلغ عاقلاً، مُمسيكاً عن إسلام

شرح منصور

(مع أحد أبويه) (١) (وساويه مسلم، فهو) (مسلم) أي: إن سباه مسلم تبعاً له (٢)؛ لحديث: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه». رواه مسلم (٣). وقد انقطعت تبعيته لأبويه بانقطاعه عنهما أو عن أحدهما، وإخراجه من دارهما إلى دار الإسلام. (و) المسي (معهما) أي: أبويه (على دينهما) للخير. وملك السابي له لا يمنع تبعيته لأبويه في الدين. كما لو ولدته أمته (٤) الكافرة في (٥) ملكه من كافر. (ومسني ذمي) من أولاد حريين (يتبعه) أي: السابي في دينه، حيث يتبع (٦) المسلم قياساً عليه. (وإن أسلم) أحد أبوي غير بالغ، فمسلم. (أو مات) أحد أبوي غير بالغ بدارنا، فمسلم، (أو عُدِمَ أحد أبوي غير بالغ بدارنا) كأن زنت كافرة ولو بكافر، فأتت بولد بدارنا، فمسلم. نصاً، للخير (٦). (أو اشتبه ولد مسلم بولد كافر) فمسلم كل منهما؛ لأن الإسلام يعلو. ولا يُقرعُ خشية أن يصير ولد المسلم للكافر. (أو بلغ) ولد الكافر (مجنوناً، ف) هو (مسلم) في حال يحكم فيه بإسلامه، لو كان صغيراً، كموت أحد أبويه بدارنا أو إسلامه؛ لعدم آلة قبوله التهود ونحوه من أبويه، وإن بلغ عاقلاً ثم جن، لم يتبع أحدهما؛ لزوال حكم التبعية ببلوغه عاقلاً، فلا يعود. (وإن بلغ) من قلنا بإسلامه ممن تقدم (عاقلاً، مُمسيكاً) عن إسلام

٥٥٣/١

(١-١) ليست في (س) و(م).

(٢) ليست في (م).

(٣) في صحيحه (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة.

(٤) في (م): «أمه».

(٥) ليست في (م).

(٦) هو حديث أبي هريرة المتقدم آنفاً.

وكفر، قُتل قَاتِلُهُ.

وينفسخ نكاح زوجة حربي بسبي، لامعته ولو استرقا، وتحل لسبايها.
ولا يصح بيع مُسْتَرْقٍ منهم لكافر، ولا مُفَادَاتُهُ

شرح منصور

(و) عن (كفر، قُتل قَاتِلُهُ) لأنه مسلم حُكماً.

(وينفسخ نكاح زوجة حربي بسبي) لها وحدها؛ لحديث أبي سعيد الخدري، قال: أصبنا سبايا يوم أوطاس^(١) ولهن أزواج في قومهن، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. رواه الترمذي^(٢) وحسنه. فإن كانت زوجة مسلم أو ذمي وسُيِّت، لم ينفسخ نكاحها. و(لا) ينفسخ نكاح زوجة حربي سُيِّت (معه ولو استرقا) لأن الرق لا يمنع ابتداء النكاح، فلا يقطع استدامته، وسواء سباهما رجل واحد أو رجلان^(٣). (وتحل) مسبية وحدها (لسبايها) بعد استيرائها؛ لما تقدم. فإن سُيِّ الرجل وحده، لم ينفسخ نكاح زوجة له بدار حرب؛ لأنه لا نص فيه ولا قياس يقتضيه.

(ولا يصح بيع مُسْتَرْقٍ منهم) أي: من^(٤) سبي المسلمين. وقال الشريف أبو جعفر: لا يجوز أن يشتري الكافر العبد الذي ملكه المسلم، (لكافر) ولو كان المسترق كافراً. نصاً، قال^(٥): وكتب عمر بن الخطاب ينهى عنه أمراء الأمصار. هكذا حكى أهل الشام^(٦). ولأن فيه تفويتاً للإسلام الذي يرتجى منه إذا بقي عند المسلمين. (ولا) تصح (مُفَادَاتُهُ) أي: من استرق من الكفار لكافر.

(١) أوطاس: واد في ديار هوازن، فيه كانت وقعة حنين. «معجم البلدان» ٢٨١/١.

(٢) في سننه (٣٠١٦).

(٣) في (م): «رجال».

(٤) ليست في (س).

(٥) أي: أحمد.

(٦) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٩٩/١٠، معونة أولي النهى ٦٣٣/٣.

بمالٍ، وتجوزُ بمسلمٍ. ولا يُفرَّقُ بين ذوي رَحِمٍ مَحْرَمٍ إلا بعْتِ أو افتدائِ أسيرٍ، أو بيعٍ، فيما إذا مَلَكَ أُخْتَيْنِ ونحوَهُمَا. ومن اشْتَرَى منهم عدداً في عقدٍ، يُظَنُّ أنَّ بينهم أُخُوَّةٌ أو نحوَهَا،

شرح منصور

(بمالٍ) لأنه في معنى بيعه له. (وتجوز) مفاداته (بمسلمٍ) لتخليص المسلم من الأسر. (ولا يُفرَّقُ) بنحو بيعٍ أو هبةٍ (بين ذوي رَحِمٍ مَحْرَمٍ) كأبٍ وابنٍ وكأخوين، وكعمٍّ وابنِ أخيه، وخالٍ وابنِ أُخْتِهِ، ولو بعد بُلُوغٍ؛ لحديث: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا، فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُخْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١). قال الترمذي: حسن غريب. وعن عليٍّ قال: وهبَ لي النبيُّ ﷺ غلامين أخوين، فبعتُ^(٢) أحدهما، فقال ﷺ: «ما فعلَ غلامُك؟» فأخبرته، فقال: «ردَّه، ردَّه»^(٣). رواه الترمذي^(٤)، وقال: حسن غريب؛ ولأنَّ تحريمَ التفريقِ بين الوالدين لما بينهما من الرحم المحرم، فقيسَ عليه التفريقُ بين كلِّ ذي رَحِمٍ مَحْرَمٍ، وعُلِمَ منه: جوازُ التفريقِ بين نحوِ ابني عمٍّ أو ابني خالٍ،^(٥) وبين أمٍّ من رضاعٍ وولدها منه، وأختٍ من رضاعٍ وأخيها؛ لعدم النصِّ. ولا يصحُّ قياسُهم على المنصوص عليه لعدم المساواة. (إلا بعْتِ) فيجوز عتقُ والدَةٍ دون ولدها، وعكسُهُ ونحوه. (أو افتدائِ أسيرٍ) مسلم بكافرٍ من ذوي رَحِمٍ مَحْرَمٍ، فلا يَحْرُمُ التفريقُ إذن؛ لتخليص المسلم من الأسر. (أو بيعٍ) / ونحوه، (فيما إذا مَلَكَ أُخْتَيْنِ ونحوَهُمَا) كامراًةً وعمَّتَيْها أو خالَتَيْها. فإذا وَطِئَ إحداهما، وأراد وَطْءَ الأُخْرَى، جاز له بيعُ الموطوءة، ليستبيحَ وَطْءَ الأُخْرَى؛ لأنه محلُّ حاجةٍ. (ومن اشْتَرَى منهم) أي: الأسرى (عدداً) اثنين فأكثر (في عقدٍ، يُظَنُّ أنَّ بينهم) أي: المُشْتَرَيْنِ (أخُوَّةٌ أو نحوَهَا) كعموميةٍ أو خؤولةٍ، وأبيعوا بدون

٥٥٤/١

(١) أخرجه الترمذي (١٥٦٦)، من حديث أبي أيوب الأنصاري.

(٢) في الأصل و(م): «فبعت».

(٣) ليست في الأصل.

(٤) في سننه (١٢٨٤).

(٥-٥) في (م): «أو ابني».

فتبينَ عدمُها، رُدَّ إلى المُقسَمِ الفضلُ الذي فيه بالتفرُّقِ.

وإذا حصرَ إمامٌ حصناً، لزمه الأصلحُ، من مُصابِرتهِ ومُوادعتهِ بمالٍ، وهُدنةِ بشرطِها. ويَجِبُ إن سألوهما وثُمَّ مصلحةٌ. وإن قالوا: ارحلوا عنا، وإلا قتلنا أسراكم، فليرحلوا. ويُحرِزُ من أسلمَ منهم دمهَ ومالهَ حيثُ كانَ، ولو منفعةً إجارةً، وأولادَهُ الصغارَ، وحملَ امرأتهِ،

شرح منصور

ثمنٍ مثلهم، أن لو فُرِّقوا، لتحريمِ التفريقِ.

(فتبينَ عدمُها) أي: الأخوةِ ونحوها، (رُدَّ إلى المُقسَمِ) ^(١) من المشتري (الفضلُ الذي فيه) أي: المبيع (بالتفرُّقِ) لبيان انتفاء مانعِهِ. وهذا إذا فات المبيعُ، فإن بقيَ بيدَ مشتريهِ، فللبائعِ فسخُ البيعِ، واسترجاعُهُ لثِياعٍ بثمنِهِ متفرِّقاً. (وإذا حصرَ إمامٌ) أو أميرُهُ (حصناً، لزمه) فعلُ (الأصلحِ) في نظره واجتهاده؛ (من مُصابِرتهِ) أي: الحصنِ، أي: الصبرِ حتى يفتحَ اللهُ عليه، (و) من (موادعتهِ بمالٍ، و) من (هُدنةٍ) بلا مالٍ (بشرطِها) المعلوم في بابها. نصّاً. (ويَجِبُ إن) المودعةُ بمالٍ والهدنةُ بغيره (إن سألوهما) أي: أهلُ الحصنِ، (وثُمَّ مصلحةٌ) حصولُ الغرضِ؛ من إعلاءِ كلمةِ الإسلامِ وصغارِ الكفرةِ. وله أيضاً الانصرافُ بدونه إن رآه؛ لضررٍ أو إياسٍ منهم. (وإن قالوا) أي: أهلُ الحصنِ للمسلمين: (ارحلوا عنا، وإلا قتلنا أسراكم) عندنا، (فليرحلوا) وجوباً؛ لئلا يُلقوا بأسرى المسلمين للهلاكِ. (ويُحرِزُ من أسلمَ منهم) أي: أهلُ الحصنِ قبل استيلائنا عليه (دمهَ ومالهَ حيثُ كانَ) في الحصنِ أو خارجه؛ لحديث: «أمرتُ أن أقاتلَ الناسَ» الخ ^(٢). (ولو) كان مالهَ (منفعةً إجارةً) لأنها داخلةٌ فيه. (و) يُحرِزُ مَنْ أسلمَ منهم (أولادَهُ الصغارَ، وحملَ امرأتهِ) للحكم

(١) في الأصل ونسخة في هامش (ع): «المغنى»، و المقسم: مكان القسمة. «القاموس الفقهي»

لسعدي أبو حبيب ص: ٣٠٤.

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٤.

لا هي، ولا ينفسخ نكاحه برقها.

وإن نزلوا على حكم مسلم حر، مكلف عدل، مجتهد في الجهاد ولو أعمى أو متعدداً، جاز، ويلزمه الحكم بالأحظ لنا، ويلزم حتى بمن. وليس للإمام قتل من حكم برقه، ولا رق من حكم

شرح منصور

بإسلامهم تبعاً له.

و(لا) يُحرز امرأته (هي) لأنها لا تتبعه في الإسلام، ويجوز استرقاقها كغيرها، (ولا ينفسخ نكاحه)^(١) أي: الزوج المسلم (برقها) أي: الزوجة؛ لأن منفعة النكاح لا تجري مجرى الأموال؛ بدليل عدم ضمانها باليد، وعدم أخذ العوض عنها.

(وإن نزلوا) أي: أهل الحصن (على حكم) رجل (مسلم حر، مكلف عدل، مجتهد في الجهاد) وإن لم يكن مجتهداً في كل^(٢) الأحكام، (ولو) كان (أعمى) جاز؛ لأن المقصود رأيه ومعرفته المصلحة، بخلاف القضاء، (أو) كان المنزول على حكمه (متعدداً) كرجلين فأكثر، (جاز) ويكون الحكم فيهم ما اجتمعوا أو اجتمعوا عليه. (ويلزمه) أي: المنزول على حكمه (الحكم بالأحظ لنا) من قتل أرق أو من أو^(٣) فداء، (ويلزم) حكمه / (حتى بمن) عليهم، كالإمام. ولما حاصر النبي ﷺ بني قريظة، رضوا بأن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ، فأجابهم لذلك، فحكم فيهم بقتل مقاتليهم، وسي ذراريهم^(٤).

(وليس للإمام قتل من حكم) منزول على حكمه (برقه) لأن القتل أشد من الرق، وفيه إتلاف الغنime^(٥) على الغانمين. (ولا) للإمام (رق من حكم)

(١) جاء في هامش الأصل و(ع): [ما لم تكن أسرت قبل إسلامه].

(٢) ليست في (ع).

(٣) ليست في (م).

(٤) أخرجه البخاري (٣٠٤٣)، من حديث أبي سعيد.

(٥) في (م): «القيمة».

بقتله، ولا رِقُّ ولا قتلٌ من حَكَمَ بفدائه. وله المنُّ مُطلقاً، وقَبولُ فداءٍ
ممن حَكَمَ بقتله أو رِقِّه. وإن أسلمَ من حَكَمَ بقتله أو سَبَّيه، عَصَمَ دَمَهُ
فقط، ولا يُسْتَرَقُّ.

وإن سألوا أن يُنزِلَهم على حَكَمِ الله تعالى، لَزِمَهُ أن يُنزِلَهم.
وَيُخَيِّرَ، كَأَسْرَى.....

شرح منصور

مَنْ نَزَلُوا عَلَى حَكْمِهِ. (بقتله) لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِمَّنْ يُخَافُ بِيَقَائِهِ نَكَايَةَ
الْمُسْلِمِينَ، وَدُخُولَ الضَّرَرِ عَلَيْهِمْ. (وَلَا) لِلْإِمَامِ (رِقُّ وَلَا قَتْلٌ مِّنْ حَكَمٍ) مَنْ
نَزَلُوا عَلَى حَكْمِهِ (بِفِدَائِهِ) لَأَنَّهُمَا (١) أَشَدُّ مِنْهُ، فَلَا يُجَاوِزُ الْأَخْفُ مِمَّا حُكِمَ بِهِ
إِلَى الْأَثَقْلِ؛ لَأَنَّهُ نَقَضَ لِلْحَكْمِ بَعْدَ لَزُومِهِ. (وَلَهُ) أَيُّ: الْإِمَامِ (الْمَنْ مُطْلَقاً) أَيُّ:
عَلَى مَنْ حُكِمَ (٢) بَقْتَلَهُ أَوْ رِقَّهُ أَوْ فِدَائِهِ؛ لَأَنَّهُ أَخْفُ مِنَ الثَّلَاثَةِ. فَإِذَا رَأَاهُ الْإِمَامُ
مُصْلِحَةً، جَازَ لَهُ فَعْلُهُ؛ لِأَنَّهُ نَظَرَهُ أَتَمًّا. (و) لِلْإِمَامِ (قَبُولُ فِدَائِهِ مِمَّنْ حُكِمَ)
مَنْزُولٌ (٣) عَلَى حَكْمِهِ (بَقْتَلَهُ أَوْ رِقَّهُ) لَأَنَّهُ أَخْفُ مِنْهُمَا، وَهُوَ نَقَضٌ لِلْحَكْمِ
بِرِضَا مُحْكُومٍ لَهُ. وَذَلِكَ حَقٌّ لِلْإِمَامِ، فَإِذَا رَضِيَ بِتَرْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ، جَازَ لَهُ (٤).

(وإن أسلمَ مَنْ حَكَمَ) مَنْ نَزَلُوا عَلَى حَكْمِهِ (بَقْتَلَهُ أَوْ سَبَّيْهِ) أَيُّ: رِقِّهِ،
(عَصَمَ دَمَهُ فَقَطْ) دُونَ مَالِهِ وَذَرِيَّتِهِ؛ لَأَنَّهُمَا صَارَا بِالْحَكْمِ بَقْتَلِهِ مُلْكاً
لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَعُودَانِ إِلَيْهِ بِإِسْلَامِهِ. وَأَمَّا دَمُهُ، فَأَحْرَزَهُ بِإِسْلَامِهِ، (وَلَا
يُسْتَرَقُّ) لَأَنَّهُ أَسْلَمَ قَبْلَهُ، فَلَمْ يَجْزِ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ قَبْلَ قُدْرَةِ عَلَيْهِ.

(وإن سألوا) أَيُّ: أَهْلُ الْحَصَنِ الْأَمِيرَ (أَنْ يُنْزِلَهم عَلَى حَكَمِ الله تعالى،
لَزِمَهُ أَنْ يُنْزِلَهم، وَيُخَيِّرَ) فِيهِمْ (كَأَسْرَى) لَأَنَّهُ حُكِمَ اللهُ تَعَالَى. وَالنَّهْيُ عَنْهُ (٥)،

(١) فِي (م): «لَأَنَّهُمَا».

(٢) بَعْدَهَا فِي (س): «عَلَيْهِ».

(٣) فِي (س): «مَعْرُوكٌ».

(٤) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٥) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٧٣١) (٢) عَنْ بَرِيدَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ
سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ ... «وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حَصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهم عَلَى حَكَمِ اللهِ، فَلَا تُنْزِلَهم عَلَى حَكَمِ
الله، وَلَكِنْ أَنْزِلَهم عَلَى حَكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حَكَمَ اللهِ فِيهِمْ أَمْ لَا».

ولو كان به من لاجزية عليه، فبذلها لعقد الذمة، عُقدت مجَّاناً، وحرَّم رقه.
ولو خرج عبدٌ إلينا بأمان، أو نزل من حصن، فهو حرٌّ. ولو جاءنا
مُسْلِماً، وأسرَ سيده أو غيره، فهو حرٌّ، والكلُّ له. وإن أقام بدار
حرب، فرقيقٌ. ولو جاء مولاه مسلماً بعده، لم يُردَّ إليه. ولو جاء قبله
مسلماً، ثم جاء هو مسلماً،

شرح منصور

أجاب عنه النووي في «شرح مسلم»^(١): بأنه لاحتمال نزولٍ وحيٍّ بما يخالف ما
حكَّم به، وقد أُنْزِلَ ذلك بموته ﷺ.

(ولو كان به) أي: الحصن (من لا جزية عليه) كامراً وخشياً، (فبذلها
لعقد الذمة، عُقدت) له، أي: الذمة، بمعنى: الأمان، (مجَّاناً، وحرَّم رقه)
لتأمينه وإن لم يجب به مال.

(ولو خرج عبدٌ) حربياً (إلينا بأمان، أو نزل) عبدٌ (من حصن) إلينا
بأمان، (فهو حرٌّ)^(٢) نصّاً، للخير^(٣).

(ولو جاءنا) عبدٌ (مسلماً وأسرَ سيده) الحربى^(٤)، (أو) أسرَ (غيره) من
الحريين، (فهو) أي: العبدُ (حرٌّ) لما تقدَّم. فلا يُردُّ في^(٥) هدنة، (والكلُّ) مما
جاء به من سيده أو غيره (له) أي: للعبد الذي جاء مسلماً. (وإن أقام) عبدٌ
أسلم (بدار حرب، ف) هو (رقيقٌ) أي: باقٍ على رقه، استصحاباً للأصل.
(ولو جاء مولاه) / أي: العبد الذي أسلم، ولحق بنا (مسلماً بعده، لم يُردَّ
إليه) لسبق الحكم بحريته حين جاء إلينا مسلماً.

٥٥٦/١

(ولو جاء) مولاه (قبله مسلماً، ثم جاء هو) أي: العبدُ (مسلماً،

(١) ٢٨٢/٦ - ٢٨٣.

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ولا ولاء عليه لأحد، كما نُبِّه عليه في «الاختيارات»].

(٣) أخرج سعيد بن منصور (٢٨٠٧)، عن ابن عباس قال: كان ﷺ يعتق العبيد إذا جاؤوا قبل
مواليهم فأسلموا، وأعتق يوم الطائف عبيدين.

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وإذا مات السيد الأسير في هذه الحالة، ورثه عبده السايي له،
بالولاء. وهو مما يلغز به، فيقال: قد يرث العبدُ سيده بالولاء. محمد الخلوئي].

(٥) ليست في (م).

فهو له.

وليس لقن غنيمة، فلو هرب إلى العدو، ثم جاء بمال، فهو لسيد،
والمال لنا.

شرح منصور

فهو أي: العبد، (له) أي: لمولاه؛ لعدم زوال ملكه عنه.
(وليس لقن غنيمة) لأنه مال، فلا يملك المال. (فلو هرب) القن (إلى
العدو، ثم جاء) منه (بمال، فهو) أي: القن (لسيد، والمال) الذي جاء به
(إلينا) فينا.

باب ما يلزم الإمام والجيش

يلزم كلُّ أحدٍ إخلاصُ النيةِ لله تعالى في الطاعات، وأن يجتهدَ في ذلك.

وعلى الإمام عندَ المسيرِ، تعاهُدُ الرجالِ والخيْلِ، ومنعُ من لا يصلحُ للحربِ، ومُخَذِّلٍ ومُرجِفٍ، ومكاتبٍ بأخبارنا،

شرح منصور

(ما يلزم الإمام) أو أميرَه عند مسيره إلى الغزو، وفي دار الحرب، (و) ما يلزم (الجيش) إذن.

(يَلْزَمُ كُلُّ أَحَدٍ) من إمامٍ ورعية (إخلاصُ النيةِ لله تعالى في الطاعات) كلها، من جهادٍ وغيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]. (و) يلزم كلُّ أحدٍ (أن يجتهدَ) أي: يبذلَ وسعَه (في ذلك) أي: في إخلاص النيةِ لله في الطاعات؛ لأنَّ الواجبَ لا يتمُّ إلا به.

(و) يجبُ (على الإمام عندَ المسيرِ) بالجيش، (تعاهُدُ الرجالِ والخيْلِ) أي: رجالِ الجيشِ وخيْلهم؛ لأنَّه من مصالحِ الغزو. (و) عليه (منعُ من لا يصلحُ للحربِ) من رجالٍ وخيْلِ، كضعيفٍ وزَمِينٍ وأعمى^(١) وفرسٍ حطيمٍ، وهو: الكسيرُ، وقَحْمٌ^(٢)، وهو: الكبيرُ، وضَرَعٌ، وهو: الصغيرُ والهزيل. (و) عليه منعُ (مُخَذِّلٍ) أي: مُفَنِّدٍ للناسِ عن^(٣) الغزو، ومُزْهِدٍهم في القتالِ والخروجِ إليه، كقائِلٍ: الحرُّ أو البردُ شديدٌ، أو المشقةُ شديدةٌ، أو لا تؤمنُ هزيمةُ الجيشِ. (و) عليه منعُ (مُرجِفٍ) كمن يقول: هَلَكْتُ سرِيَّةُ المسلمين، ولا لهم مددٌ، أو طاقةً بالكفار ونحوه. (و) عليه منعُ (مكاتبٍ) كفَّارٍ (بأخبارنا) ليدلَّ العدوَّ

(١) ليست في النسخ الخطية.

(٢) في (س) و(م): «فحم».

(٣) في (س): «عند».

ومعروف بنفاقٍ أو زندقية، ورام بيننا بفتنٍ، وصبيٍّ، ونساءٍ إلا عجوزاً، لسقي ونحوه.

وتحرّم استعانة بكافرٍ إلا لضرورة،

على عوراتنا.

شرح منصور

(و) عليه منع (معروف بنفاقٍ أو زندقية) ^(١) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَعَذُّوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]. (و) عليه منع (رام بيننا) أي: المسلمين (بفتنٍ) لقوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا....﴾ الآية. [التوبة: ٤٧]. (و) عليه منع (صبيٍّ) ولو مميزاً ^(٢) منع مجنون ^(٣)؛ لأنَّ في دخولهما أرضَ العدوِّ تعرُّضاً للهلاك من غير فائدة. (و) عليه منع (نساءٍ) لأنَّهنَّ لسن من أهل القتال، ولا يؤمن ظفرُ العدوِّ بهنَّ، فيستحلُّون ما حرَّم الله منهنَّ، (إلا عجوزاً لسقي) ماءٍ (ونحوه) كمعالجة جرحي؛ لحديث أنس: كان ﷺ يغزو بأُمِّ سليم ونسوة معها من الأنصار، يسقين الماء، ويُعالِجن ^(٤) ويُداوين الجرحي. ^(٥) قال الترمذي: حسن صحيح. / قال جمع: وامرأة الأمير لحاجته إليها ^(٦)؛ لفعله ﷺ ^(٧).

٥٥٧/١

(وتحرّم استعانة بكافرٍ في غزوٍ (إلا لضرورة) لحديث عائشة، متفق عليه. وفيه: «فارجع، فلن نستعين بمشرك» ^(٨). وعن الزهري: أن رسول الله ﷺ استعان بناسٍ من اليهود في حربه، فأسهم لهم. رواه سعيد ^(٩). فيحمل الثاني ونحوه على

(١) ليست في النسخ الخطية.

(٢-٣) في (م): «أو مجنوناً».

(٣) ليست في مطبوع الترمذي.

(٤) أخرجه الترمذي (١٥٧٥).

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١١٩/١٠ - ١٢٠، معونة أولي النهى ٦٤٦/٣.

(٦) أخرج البخاري (٢٨٧٩)، من حديث عائشة، أنها قالت: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يخرج، أقرع بين نسائه، فأيتهنَّ يخرج سهمها، خرج بها النبي ﷺ، فأقرع بيننا في غزوة غزاها، فخرج فيها سهمي، فخرجت مع النبي ﷺ بعد ما نزل الحجاب.

(٧) أخرجه مسلم (١٨١٧) (١٥٠)، ولم تقف عليه عند البخاري. انظر: «تحفة الأشراف» ١٢/١٢ - ١٣.

(٨) في سننه (٢٧٩٠).

وبأهل الأهواء في شيء من أمور المسلمين، وإعانتهم إلا خوفاً.
ويسير برفقٍ إلا لأمرٍ يحدث، ويُعدُّ لهم الزاد، ويُحدثهم بأسباب
النصر،

شرح منصور

الضرورة، جمعاً بين الأخبار، وحيث جاز، فشرطه أن يكون حسن الرأي في
المسلمين، مأموناً.

(و) تحرم إستعانة (بأهل الأهواء في شيء من أمور المسلمين) من غزو أو
عمالة^(١)، أو كتابة أو غيرها، لعظم الضرر، لأنهم دعاة^(٢) يدعون إلى
عقائدهم^(٣). واليهود والنصارى لا يدعون إلى أديانهم. نصاً، وتكره الاستعانة
بذمّي في ذلك. وتحرم توليتهم الولايات. (و) تحرم (إعانتهم) أي: أهل
الأهواء على عدوهم، (إلا خوفاً) من شرهم.

ويُسْنُ أن يخرج يوم خميس؛ لحديث كعب بن مالك: قلما^(٣) كان
النبي ﷺ يخرج في سفرٍ إلا يوم الخميس^(٤).

(ويسير) بالجيش (برفق) كسير أضعفهم؛ لحديث: «أمير القوم
أقطعهم^(٥)»، أي: أقلهم سيراً؛ لئلا ينقطع أحد منهم، (إلا لأمرٍ يحدث)
فيجوز؛ لأنه ﷺ جدَّ بهم في السير حين بلغه قول عبد الله بن أبي: ليخرجنَّ
الأعزُّ منها الأذلَّ^(٦)؛ لتشتغل الناس عن الخوض فيه. (ويُعدُّ لهم) أي: للجيش،
(الزاد) لأنه به قوامهم. (ويُحدثهم بأسباب النصر) فيقول: أنتم أكثرُ عدداً،
وأشدُّ أبداناً، وأقوى قلوباً ونحوه؛ لأنه إعانة للنفوس على المصابرة، وأبعث لها

(١) بعدها في الأصل: «كالرافضة».

(٢-٢) ليست في الأصول الخطية.

(٣) في (م): «قال: ما».

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٤٩).

(٥) في (س) و(م): «أقطعهم»، والحديث أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢٧٤/٩، من حديث
معاوية بن قرّة.

(٦) أخرجه الترمذي (٣٣١٢)، ولم يذكر اشتداد النبي ﷺ في السير.

وَيُعْرَفُ عَلَيْهِمُ الْعُرَفَاءُ، وَيَعْقِدُ لَهُمُ الْأُلُويَّةَ، وَهِيَ: الْعَصَابَةُ تَعْقَدُ عَلَى قَنَاةٍ وَنَحْوِهَا. وَالرَّايَاتِ، وَهِيَ: أَعْلَامٌ مَرْبُوعَةٌ. وَيَجْعَلُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ شِعَارًا يَتَدَاعَوْنَ بِهِ عِنْدَ الْحَرْبِ. وَيَتَخَيَّرُ الْمَنَازِلَ، وَيَحْفَظُ مَكَامِنَهَا،

شرح منصور

على القتال.

(وَيُعْرَفُ عَلَيْهِمُ الْعُرَفَاءُ) فَيَجْعَلُ لِكُلِّ جَمَاعَةٍ مَن يَكُونُ كَالْمُقَدِّمِ عَلَيْهِمْ، يَنْظُرُ فِي حَالِهِمْ، وَيَتَفَقَّدُهُمْ؛ لِأَنَّهُ ﷺ عَرَفَ عَامَ خَيْبَرَ عَلَى كُلِّ عَشْرَةِ عَرِيفًا^(١)، وَوَرَدَ: «الْعِرَافَةُ حَقٌّ»^(٢) لِأَنَّ فِيهَا مَصْلَحَةً. (وَيَعْقِدُ لَهُمُ الْأُلُويَّةَ، وَهِيَ: الْعَصَابَةُ تَعْقَدُ عَلَى قَنَاةٍ وَنَحْوِهَا) قَالَ فِي «الْمَطَالَعِ»: اللَّوَاءُ: رَايَةٌ لَا يَحْمِلُهَا إِلَّا صَاحِبُ جَيْشِ الْعَرَبِ^(٣)، أَوْ صَاحِبُ دَعْبَةِ الْجَيْشِ. (و) يَعْقِدُ لَهُمْ^(٤) (الرَّايَاتِ، وَهِيَ: أَعْلَامٌ مَرْبُوعَةٌ) وَيَجْعَلُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ رَايَةً. رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ حِينَ أَسْلَمَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: «أَحْبَسْتُهُ عَلَى الْوَادِي حَتَّى تَمَرَّ بِهِ جُنُودُ اللَّهِ تَعَالَى، فَبَرَّاهَا». قَالَ: فَحَبَسْتُهُ حَيْثُ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَرَّتْ بِهِ الْقَبَائِلُ عَلَى رَايَاتِهَا^(٥). وَيُسْتَحَبُّ فِي الْأُلُويَّةِ أَنْ تَكُونَ بَيَاضًا؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ إِذَا نَزَلَتْ بِالنَّصْرِ، نَزَلَتْ مُتَسَوِّمَةً^(٦) بِهَا. نَقَلَهُ حَنْبَلٌ^(٧). وَيَنْبَغِي/ أَنْ يَغَايِرَ بَيْنَ أَلْوَانِهَا؛ لِيَعْرِفَ كُلُّ قَوْمٍ رَايَتَهُمْ. (وَيَجْعَلُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ شِعَارًا يَتَدَاعَوْنَ بِهِ عِنْدَ الْحَرْبِ) لَثَلَا يَقَعُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. قَالَ سَلَمَةُ: غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ شِعَارُنَا أَمِيتُ أَمِيتُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٨). وَزَادَ أَيْضًا: حَمٌ لَا يَنْصُرُونَ^(٩). (وَيَتَخَيَّرُ) لَجِيشِهِ (الْمَنَازِلَ) فَيَنْزِلُهُمْ فِي أَصْلَحِهَا، (وَيَحْفَظُ مَكَامِنَهَا)

٥٥٨/١

(١) أَوْرَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ» ٢٩٣/٩، مِنْ رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ، بِلَفْظٍ: «عَرَفَ عَامَ حَتِينِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٣٦١/٦، وَالْعِرَافَةُ: وَضْعُ الْعُرَفَاءِ عَلَى الْجُنْدِ.

(٣) انْظُرْ: الْمَطْلَعُ ص ٢١٤، وَفِيهِ: «الْحَرْبُ» لَا «الْعَرَبُ».

(٤) لَيْسَتْ فِي (ع).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٨٠).

(٦) فِي (م): «مُسَوِّمَةٌ».

(٧) الْمَقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ١٢٥/١٠، مَعُونَةُ أَوَّلِي النَّهْيِ ٦٥٠/٣.

(٨) فِي مَسْنَدِهِ (١٦٤٩٨).

(٩) أَحْمَدُ (١٦٦١٥).

وَيَتَعَرَّفُ حَالَ الْعَدُوِّ بِبَعْثِ الْعِيُونِ.

وَيَمْنَعُ جَيْشَهُ مِنْ مُحَرَّمٍ، وَتَشَاغُلُ بِتِجَارَةٍ، وَيَعِدُّ الصَّابِرَ بِأَجْرٍ وَنَفْلٍ، وَيَشَاوِرُ ذَا رَأْيٍ، وَيَصُفُّهُمْ، وَيَجْعَلُ فِي كُلِّ جَنْبَةٍ كُفُوًا.

شرح منصور

جمع مَكْمَنٍ، أي: موضع يختفي فيه العدو؛ ليهجم على عدوه على غفلة؛ لئلا يوتوا منها.

(وَيَتَعَرَّفُ حَالَ الْعَدُوِّ، بِبَعْثِ الْعِيُونِ) إليه، حتى لا يخفى عليه أمره، فَيَحْتَرِزَ مِنْهُ، وَيَتِمَكَّنَ مِنَ الْفُرْصَةِ فِيهِ.

(وَيَمْنَعُ جَيْشَهُ مِنْ مُحَرَّمٍ) من فسادٍ ومعاصٍ؛ لأنها أسباب الخذلان. (و) يَمْنَعُهُمْ مِنْ (تَشَاغُلٍ بِتِجَارَةٍ) تَمْنَعُهُمُ الْجِهَادَ. (وَيَعِدُّ الصَّابِرَ) فِي الْقِتَالِ (بِأَجْرٍ وَنَفْلٍ) تَرْغِيًّا لَهُ فِيهِ. وَيُخْفِي مِنْ أَمْرِهِ مَا يُمَكِّنُ إِخْفَاؤُهُ؛ لئلا يعلمَ عدوه به. وَكَانَ ﷺ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً، وَرَى بِغَيْرِهَا^(١). (وَيَشَاوِرُ ذَا رَأْيٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وَكَانَ ﷺ أَكْثَرَ النَّاسِ مَشَاوِرَةً لِأَصْحَابِهِ. وَيَسْتَحِبُّ لِلْأَمِيرِ حَمْلُ مَنْ أُصِيبَتْ فَرَسُهُ مِنَ الْجَيْشِ، وَلَا يَجِبُ. نَصًّا، فَإِنْ خَافَ تَلَفَهُ، فَقَالَ الْقَاضِي: يَجِبُ عَلَيْهِ بَذْلُ فَضْلِ مَرْكُوبِهِ، لِيَحْيِيَ^(٢) بِهِ صَاحِبَهُ^(٣). (وَيَصُفُّهُمْ) أي: الْجَيْشَ، فَيَتَرَاصُّونَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بُنْيَنٌ مَرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤]، وَلَأنَّ فِيهِ رِبْطُ الْجَيْشِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ. (وَيَجْعَلُ فِي كُلِّ جَنْبَةٍ) مِنَ الصَّفِّ (كُفُوًا) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَعَلَ خَالِدًا عَلَى إِحْدَى الْجَنْبَتَيْنِ، وَالزُّبَيْرَ عَلَى الْأُخْرَى، وَأَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى السَّاقَةِ^(٤)، وَلَأنَّهُ أَحْوِطُ لِلْحَرْبِ وَأَبْلَغُ فِي إِرْهَابِ الْعَدُوِّ. وَيَدْعُو بِمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: كَانَ ﷺ إِذَا غَزَا، قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عِزُّدِي وَنَصِيرِي، بَكَ أَحْوَلُ، وَبَكَ أَصُولُ، وَبَكَ

(١) أخرجه البخاري (٢٩٤٧)، من حديث كعب بن مالك.

(٢) في (م): «لينحي».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٠/١٢٦، ومعونة أولي النهى ٣/٦٥٢.

(٤) أخرجه مسلم (١٧٨٠) (٨٤). والساق: مؤخر الجيش. «اللسان»: (سوق).

ولا يميل مع قريبه، وذو مذهبه.

ويجوز أن يجعل معلوماً، ويجوز من مال الكفار مجهولاً، لمن يعمل ما فيه غناءً، أو يدل على طريق أو قلعة أو ماء ونحوه بشرط أن لا يجاوز

شرح منصور

أقاتل. رواه أبو داود وغيره^(١). قال في «الفروع»^(٢): وكان غير واحد منهم شيخنا، يقول هذا عند قصد مجلس العلم.

(ولا يميل) إمام أو^(٣) أمير (مع قريبه، و) لا مع (ذو مذهبه) لأنه يفسد القلوب ويكسرهما، ويشتت الكلمة، فربما خذلوه عند الحاجة إليهم. ويحرم قتال من لم تبلغه الدعوة قبلها، وتسن دعوة من بلغته؛ للخير^(٤).

٥٥٩/١

(ويجوز أن يجعل) أمير جعلاً (معلوماً) / من مال المسلمين. (ويجوز) أن يجعل (من مال الكفار مجهولاً لمن يعمل ما) أي: شيئاً (فيه غناءً) أي: نفعاً للمسلمين، كنقب سور، أو صعود حصن، (أو يدل على طريق) سهل، (أو) على (قلعة) لتفتح، (أو) على (ماء) في مفازة (ونحوه) كدلالة على مال يأخذه المسلمون، أو عدو يغيرون عليه، أو ثغرة يدخل منها إليه؛ لأنه ﷺ قد استأجر هو وأبو بكر في الهجرة من دلهم على الطريق^(٥). وجعل ﷺ للسريّة الثلث والرابع مما غنموه^(٦). وهو مجهول؛ لأن الغنيمة كلها مجهولة. ويستحقه مَجْعُول^(٧) له بفعل ما جوعِل عليه، (بشرط أن لا يجاوز) جعل مجهول من مال كفار

(١) أبو داود (٢٦٣٢)، والترمذي (٣٥٨٤).

(٢) ٢٠٤/٦.

(٣) ليست في (م).

(٤) هو قوله ﷺ: «وإذا لقيت عدوك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال (أو خلال)، فأيتها ما أجابوك، فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك، فاقبل منهم وكف عنهم». وتقدم تخريجه في الصفحة ٣٠.

(٥) أخرجه البخاري (٢٢٦٣)، من حديث عائشة.

(٦) أخرجه الترمذي (١٥٦١)، من حديث عبادة بن الصامت.

(٧) في (م): «مجهول».

ثَلَاثَ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْخُمْسِ، وَأَنْ يُعْطِيَ ذَلِكَ بِلَا شَرْطٍ.

وَلَوْ جَعَلَ لَهُ جَارِيَةً مِنْهُمْ، فَمَاتَتْ، فَلَا شَيْءَ لَهُ. وَإِنْ أَسْلَمَتْ وَهِيَ أُمَةٌ، أَخَذَهَا، كَحَرَّةٍ أَسْلَمَتْ بَعْدَ فَتْحٍ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا، فَلَهُ قِيَمَتُهَا، كَحَرَّةٍ أَسْلَمَتْ قَبْلَ فَتْحٍ.

وَإِنْ فُتِحَتْ صُلْحًا، وَلَمْ يَشْتَرِطُوهَا، وَأَبَوْهَا وَأَبَى الْقِيَمَةَ، فُسِخَ.

شرح منصور

(ثَلَاثَ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْخُمْسِ) لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ وَاللَّهُ جُعِلَ أَكْثَرُ مِنْهُ. (و) يَجُوزُ (أَنْ يُعْطِيَ) الْأَمِيرُ (ذَلِكَ بِلَا شَرْطٍ) لِمَنْ فَعَلَ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ تَرْغِيبٌ فِي الْجِهَادِ.

(وَلَوْ جَعَلَ) الْأَمِيرُ (لَهُ) أَي: لِمَنْ يَفْعَلُ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ (جَارِيَةً) مَعِيْنَةً عَلَى فَتْحِ الْحَصَنِ (مِنْهُمْ) أَي: مِنَ الْكُفَّارِ بِالْحَصَنِ، (فَمَاتَتْ) قَبْلَ فَتْحِ الْحَصَنِ، (فَلَا شَيْءَ لَهُ) لِأَنَّ حَقَّهُ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهَا، وَقَدْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ، فَسَقَطَ حَقُّهُ مِنْهَا، كَالْوَدِيعَةِ. (وَإِنْ أَسْلَمَتْ) الْجَارِيَةُ الَّتِي جُعِلَتْ لَهُ مِنْهُمْ ^(١)، (وَهِيَ أُمَةٌ، أَخَذَهَا) لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ الْوَفَاءَ لَهُ بِشَرْطِهِ، فَوَجِبَ. وَسَوَاءٌ أَسْلَمَتْ قَبْلَ الْفَتْحِ أَوْ بَعْدَهُ، (كَحَرَّةٍ) جُعِلَتْ لَهُ، فَ (أَسْلَمَتْ بَعْدَ فَتْحٍ) لَأَسْتَرْقَاقِهَا بِالْأَسْتِيلَاءِ، فَلَمْ تُسَلِّمْ إِلَّا وَهِيَ أُمَةٌ. وَكَذَا حُكْمُ رَجُلٍ مِنَ الْحَصَنِ جُوعِلَ عَلَيْهِ، (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الْمَجْعُولُ لَهُ الْجَارِيَةُ (كَافِرًا، فَلَهُ قِيَمَتُهَا) إِذَا أَسْلَمَتْ؛ لِتَعَذُّرِ تَسْلِيمِهَا إِلَيْهِ لِإِسْلَامِهَا، (كَحَرَّةٍ) جُعِلَتْ لَهُ (وَأَسْلَمَتْ قَبْلَ فَتْحٍ) لِعَصْمَتِهَا نَفْسَهَا بِإِسْلَامِهَا إِذَنْ، وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبْ لَهُ الْقِيَمَةُ إِذَا مَاتَتْ، وَتَجِبْ إِذَا أَسْلَمَتْ؛ لِإِمْكَانِ تَسْلِيمِهَا مَعَ الْإِسْلَامِ، لَكِنْ مَنَعَ مِنْهُ الشَّرْعُ، بِخِلَافِ مَوْتِهَا.

(وَإِنْ فُتِحَتْ) قَلْعَةٌ جُوعِلَ مِنْهَا بِجَارِيَةٍ مِنْهُمْ (صُلْحًا، وَلَمْ يَشْتَرِطُوهَا) أَي: يَشْتَرِطُ الْمُسْلِمُونَ الْجَارِيَةَ عَلَى أَهْلِ الْقَلْعَةِ (وَأَبَوْهَا) أَي: أَبَى أَهْلُ الْقَلْعَةِ الْجَارِيَةَ، (وَأَبَى) مَجْعُولٌ لَهُ أَخَذَ (الْقِيَمَةَ) عَنْهَا، (فُسِخَ) الصِّلْحُ؛ لِتَعَذُّرِ إِمْضَائِهِ؛

(١) لَيْسَتْ فِي (س).

ولأمير في بداءة أن ينفل الربع فأقل بعد الخمس، وفي رجعة الثلث فأقل بعده. وذلك إذا دخل، بعث سرية تغير، وإذا رجع بعث أخرى، فما أتت به، أخرج خمسه، وأعطى السرية ما وجب لها بجعله، وقسم الباقي في الكل.

شرح منصور

لسبق حق صاحب الجعل، وتعذر الجمع بينه وبين الصلح. ولأهل القلعة تحصينها كما^(١) كانت بلا زيادة. وإن بذلوا مجاناً، لزم أخذها ودفعها إليه. قال في «الفروع»^(٢): والمراد: / غير حرّة الأصل^(٣) وإلا فقيمتها^(٤).

٥٦٠/١

(ولأمير في بداءة) دخوله دار حرب (أن يُنفل) أي: يزيد على السهم المستحق (الربع فأقل بعد الخمس، و) له أن يُنفل (في رجعة) أي: رجوع من دار حرب (الثلث فأقل بعده) أي: الخمس، (و) بيان (ذلك) أنه (إذا دخل) أمير دار حرب، (بعث سرية تغير) على العدو، (وإذا رجع) منها (بعث) سرية (أخرى) تغير، (فما أتت به) كل سرية (أخرج خمسه، وأعطى السرية ما وجب لها بجعله، وقسم الباقي) بعد الخمس والجعل (في الكل) أي: الجيش وسراياه؛ لحديث حبيب بن مسلمة الفهري^(٤)، قال: شهدت النبي ﷺ نفل الربع في البداءة، والثلث في الرجعة. وفي لفظ: كان يُنفل الربع بعد الخمس،^(٥) والثلث بعد الخمس^(٥) إذا قفل. رواهما أبو داود^(٦)، وللمزمذني^(٧) معناه عن عبادة بن الصامت مرفوعاً، وقال: حسن غريب. وزيد في الرجعة على

(١) بعدها في (س): «لو».

(٢) ٢٢٦/٦.

(٣-٣) في (م): «وقيمتها».

(٤) هو: أبو عبد الرحمن، حبيب بن مسلمة بن مالك الفهري، القرشي، الصحابي. قائد من كبار الفاتحين، شهد اليرموك أميراً، عرف بشجاعته وحروبه مع الروم، فكان يقال له: حبيب الروم؛ لكثرة نياله منهم. (ت ٤٤٢هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٨٨/٣، «الأعلام» ١٦٦/٢.

(٥-٥) ليست في (م).

(٦) في سنته (٢٧٤٩)، و (٢٧٥٠).

(٧) في سنته (١٥٦١).

فصل

ويلزمُ الجيشَ الصبرُ، والنَّصحُ، والطاعةُ. فلو أمرهم بالصلاة جماعةً، وقتَ لقاءِ العدوِّ، فأبوا، عصوا.

وحرُمَ بلا إذنه حدثٌ،

شرح منصور

البداة لمشقَّتها؛ لأنَّ الجيشَ في البدااة ردءٌ على السريَّة، وفي الرجعة مُنصرفٌ عنها، والعدوُّ مستيقظٌ، ولأنَّهم مشتاقون إلى أهلهم، فيكونُ أكثرَ مشقَّةً. ولا يعدلُ شيءٌ عند أحمد^(١) الخروجَ في السريَّة مع غلبةِ السلامة؛ لأنَّه أنكى للعدوِّ. (ويلزمُ الجيشَ الصبرُ) مع الأمير (والنصحُ والطاعةُ) للأمير في رأيه، وقسمته الغنيمة، وإن خفي عنه صوابٌ، عرفوه ونصحوه؛ لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ولحديث: «مَنْ أطاعني، فقد أطاع الله، ومَنْ أطاع أميري، فقد أطاعني، ومَنْ عصاني، فقد عصى الله، ومَنْ عصى أميري، فقد عصاني». رواه النسائي^(٢)، وحديث: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ»^(٣). (فلو أمرهم) الأميرُ (بالصلاة جماعةً، وقتَ لقاءِ العدوِّ، فأبوا، عصوا) للمخالفة. وفي الصحيحين عن ابن^(٤) أبي أوفى مرفوعاً: «لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُ الْعَدُوَّ، فَاصْبِرُوا»^(٥). فإن كان يقول: سيروا وقتَ كذا، ويدفعُ قبله، دَفَعُوا معه. نصًّا، وقال أحمد: الساقةُ يضاعفُ لهم الأجرُ، إنما يخرجُ فيهم أهلُ قوَّةٍ وثباتٍ^(٦).

(وحرُمَ) على الجيشِ (بلا إذنه) أي: الأميرِ (حدثٌ) أي: إحداثُ أمرٍ،

(١) بعدها في الأصل: «عن».

(٢) في المجتبى ١٥٤/٧، من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٢٦)، والنسائي ١٥٧/٧، من حديث أبي هريرة.

(٤) ليست في الأصل.

(٥) أخرجه البخاري (٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢).

(٦) معونة أولي النهى ٦٦٠/٣.

كتعلف واحتطاب ونحوهما، وتعجيل.

ولا ينبغي أن يأذن بموضع علمه مخوفاً، وكذا برازاً. فلو طلبه كافر، سن لمن يعلم أنه كفؤه برازه بإذن الأمير. فإن شرطاً،

شرح منصور

٥٦١/١

(كتعلف واحتطاب ونحوهما) كخروج من عسكر، (و) ك(تعجيل) لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّيَزِيدَنَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا كِبَارًا﴾ [النور: ٦٢]، /ولأن الأمير أعرف بحال الناس وحال العدو. (ولا ينبغي أن يأذن) الأمير في ذلك (بموضع علمه مخوفاً). نصاً، فإن احتاج أحدهم إلى الخروج، بعث معه من يجرسه، (وكذا برازاً) بكسر الباء، فلا يجوز لأحد من الجيش بلا إذن الأمير؛ لأنه أعلم بفرسانه وفرسان عدوه. وقد يبرز الإنسان لمن لا يطيقه، فيعرض نفسه للهلاك، فتتكسر قلوب المسلمين. وأما الانغماس في الكفار، فيجوز بلا إذن؛ لأنه يطلب الشهادة ولا يترقب منه ظفر ولا مقاومة، بخلاف المبارز، فتعلق به قلوب الجيش، ويتربصون ظفره، (فلو طلبه) أي: البراز (كافر، سن لمن يعلم) من نفسه (أنه كفء له، برازه بإذن الأمير) نصاً^(١)، لفعل حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث وغيرهم^(٢). وبارز البراء بن مالك^(٣) مرزبان الزارة^(٤) فقتله وأخذ سلبه، فبلغ ثلاثين ألفاً^(٥)، ولأن فيه إظهار القوة للمسلمين وجلد لهم على الحرب. فإن لم يعلم من نفسه المكافأة لطالب البراز، كرهت إجابته؛ لئلا يقتل فتتكسر قلوب المسلمين. (فإن شرط) كافر. طلب البراز. أن لا يقاتله

(١) ليست في (س) و(م).

(٢) أخرج البخاري (٣٩٦٥)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة، وقال قيس بن عباد، وفيهم أنزلت: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَيْبِهِمَا﴾ [الحج: ١٩]. قال: هم الذين تبارزوا يوم بدر: حمزة وعلي وعبيدة أو أبو عبيدة بن الحارث وشيبة بن ربيعة وعتبة والوليد بن عتبة.

(٣) البراء بن مالك بن النضر بن ضمضم النحاري الخزرجي، صحابي، من أشجع الناس، شهد أحداً وما بعدها. توفي يوم فتح تستر سنة (٢٠هـ)، فاستشهد على بابها الشرقي وقبره فيها. «سير أعلام النبلاء» ١٩٥/١.

(٤) في النسخ: «الدارة»، والمثبت من «سنن البيهقي»، والزارة: قرية كبيرة بالبحرين، والمرزيان: رئيس الفرس. «قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل» ٧٨/٢ و ٤٥٧، و «الخراج» لقدامة بن جعفر ٢٨٠ و «معجم البلدان» ١٢٦/٣.

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣١١/٦، من حديث أنس رضي الله عنه.

أو كانت العادة أن لا يقاتله غير خصمه، لزم.
فإن انهزم المسلم، أو أُثخن، فلكل مسلم الدفع والرمي. وإن قتله
أو أثخنه، فله سلبه.

وكذا من غرر بنفسه - ولو عبداً بإذن سيده،

غير خصمه، لزم؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وحديث: «المؤمنون عند شروطهم»^(١).

(أو كانت العادة جارية (أن لا يقاتله غير خصمه، لزم) ذلك؛ لجريانها
بمجرى الشرط. ويجوز رميه وقتله قبل المبارزة؛ لأنه لا عهد له ولا أمان. وتباح
دعوى المسلم الواثق من نفسه بالقوة والشجاعة للمبارزة^(٢)، ولا تستحب
لعدم الحاجة إليها.

(فإن انهزم المسلم) المحجب لطالب البراز، أو الداعي إليه، (أو أثخن)
بجراح^(٣)، (فلكل مسلم الدفع) عنه (والرمي) للكافر المبراز؛ لانقضاء قتال
المسلم معه. والأمان إنما كان حال البراز^(٤) وقد زال. وأعان حمزة وعلي
عبدة بن الحارث على قتل شيبة بن ربيعة حين أثخن عبدة^(٥). وإن أعان
الكفار صاحبهم، فعلى المسلمين عون صاحبهم، وقتال من أعان عليه دون
المُبراز؛ لأنه ليس بسبب^(٦) من جهته، فإن استنجدهم^(٧)، أو علم منه الرضا
بفعلهم، انتقض أمانه، وجاز قتله. (وإن قتله) أي: قتل المسلم الكافر (أو
أثخنه) بالجراح، (فله) أي: المسلم (سلبه) بفتح السين واللام، ويأتي.

(وكذا من غرر بنفسه) فقتل كافراً (ولو) كان المسلم القاتل (عبداً بإذن سيده،

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٤)، والترمذي (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني.

(٢) ليست في (س) و(م).

(٣) ليست في (س).

(٤) ليست في (م).

(٥) الروض الأنف ٣/٣٩.

(٦) بعدها في (س): «منه».

(٧) في (ع): «استصرخهم»، وفي هامشها: «استنجدهم».

أو امرأة، أو، كافراً، أو صبيّاً ياذن، لا مُخَذَّلاً ومُرْجِفاً، وكلّ عاصٍ -
حال حرب، فقتل أو أئخَنَ كافراً ممتنعاً لامشتغلاً بأكلٍ ونحوه،
ومنهزماً، ولو شرطَ لغيره. وكذا لو قطعَ أربَعته.

شرح منصور

٥٦٢/١

أو امرأة/ أو كافراً أو صبيّاً ياذن) إمام أو نائبه؛ لحديث: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، فَلَهُ سَلْبُهُ»^(١). ولا يُخَمَّسُ السَّلْبُ؛ ^(٢)لحديث عوف بن مالك وخالد بن الوليد: أنَّ النبي ﷺ قَضَى بالسَّلْبِ للقاتل، ولم يُخَمَّسِ السَّلْبُ^(٢). رواه أبو داود^(٣). (لا مُخَذَّلاً ومُرْجِفاً وكلّ عاصٍ) كَرَامٍ بيننا بفتن، فلا يَسْتَحِقُّونَ السَّلْبَ؛ لأنَّهم ليسوا من أهل الجهاد. (حال) الحرب) مُتَعَلِّقٌ بَغَرَّرَ. (فقتل أو أئخَنَ كافراً ممتنعاً) فله سَلْبُهُ؛ لما تقدَّم. (لا) كافراً (مُشْتَغِلاً بأكلٍ ونحوه) كنائم، (و) لا كافراً^(٤) (منهزماً) فلا يَسْتَحِقُّ سَلْبَهُ؛ لعدم التَّغْيِيرِ بِنَفْسِهِ، أشبهَ قَتَلَ شيخٍ فإنَّ وامرأةً وصبيّاً ونحوهم، ممن لا يُقَاتِلُ^(٥). ويستحقُّ قاتِلُ السَّلْبِ على ما تقدَّم، (ولو شرطَ) السَّلْبُ (لغيره) أي: القاتِل، لإلغاء الشرط؛ لمخالفته النصِّ. (وكذا لو قطعَ) مسلمٌ من أهل جهادٍ (أربَعته) أي: يدي الكافر ورجليه، فله سَلْبُهُ، ولو قتله غيره؛ لأنَّه كفى المسلمين شرَّه، ولأنَّ معاذ ابن عمرو بن الجُمُوح^(٦) أثبتَ أبا جهلٍ، وذَفَفَ^(٧) عليه عبد الله بن مسعود، فقضى النبي ﷺ بسَلْبِهِ لمعاذٍ^(٨).

(١) أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١)، من حديث أبي قتادة.

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) في سننه (٢٧٢١).

(٤) ليست في الأصول.

(٥) في (س) و(م): «يقتل».

(٦) معاذ بن عمر بن الجُمُوح بن زيد من بني كعب بن سلمة الأنصاري، الخزرجي، السلمي، شهد العقبة ويدرأ. (ت ٢٥ هـ). «الأعلام» ٢٥٨/٧.

(٧) ذفف على الجريح: أجهز عليه. «القاموس»: (ذفف).

(٨) أخرجه البخاري (٣١٤١)، من حديث عبد الرحمن بن عوف.

وإن قطع يده ورجله وقتله آخر، أو أسره، فقتله الإمام، أو قتله
اثنان فأكثر، فغنيمة. والسلب: ما عليه من ثياب وحلي وسلاح،
ودابته التي قاتل عليها، وما عليها. فأما نفقته، ورجله، وخيمته،
وجنيته، فغنيمة.

ويكره التلثم في القتال على أنفه. لا لبس علامة، كريش نعام.

فصل

ويحرم غزو بلا إذن الأمير،

شرح منصور

(وإن قطع) مسلم (يده) أي: الكافر (ورجله، وقتله آخر) فسلبه غنيمة؛
لعدم الانفراد بقتله مغرراً بنفسه، (أو أسره) إنسان، (فقتله الإمام) فسلبه
غنيمة، (أو قتله اثنان فأكثر) اشتركوا فيه، (ف) سلبه (غنيمة) لما تقدم.

(والسلب: ما عليه) أي: الكافر المقتول، (من ثياب وحلي وسلاح،
ودابته التي قاتل عليها، وما عليها) من آلتها؛ لأنه تابع لها، ويستعان به في
الحرب، فأشبه السلاح، ولو قتله بعد أن صرعه عنها، وسقط إلى الأرض. (فأما
نفقته) أي: المقتول (ورجله، وخيمته، وجنيته) أي: الدابة التي لم يكن راکبها
حال القتال، (ف) هو (غنيمة) لأنه ليس من سلبه. ويجوز سلب القتلى، وتركهم
غراً؛ لقوله ﷺ في قتيل سلمة بن الأكوع: «له سلبه أجمع»^(١).

(ويكره التلثم في القتال على أنفه). نصاً. و(لا) يكره له^(٢) (لبس
علامة^(٣))، كريش نعام) بل يُباح.

(ويحرم غزو بلا إذن الأمير) لرجوع أمر الحرب إليه؛ لعلمه بكثرة العدو

(١) أخرجه مسلم (١٧٥٤)، من حديث سلمة بن الأكوع.

(٢) ليست في (س).

(٣) في (م): «علامة».

إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ. فَإِنْ دَخَلَ قَوْمٌ، أَوْ وَاحِدٌ، وَلَوْ عَبْدًا، دَارَ حَرْبٍ، بِلَا إِذْنٍ، فَغَنِمْتُهُمْ فِيَّ. وَمَنْ أَخَذَ مِنْ دَارِ حَرْبٍ رِكَازًا، أَوْ مَبَاحًا لَهُ قِيَمَةٌ، فَغَنِيمَةٌ.

شرح منصور

وَقَلَّتْهُ وَمَكَامِنُهُ وَمَكَائِدُهُ.

(إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ) كَفَارٌ (يَخَافُونَ كَلْبَهُ) بفتح اللام، أي: شره وأذاه، فيجوز قتالهم بلا إذنه، لتعين المصلحة فيه، ولذلك لَمَّا أَغَارَ الْكُفَّارُ عَلَى لِقَاحِ - (أي: نوق^(١)) - النَّبِيِّ ﷺ، / فَصَادَفَهُمْ سَلْمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ خَارِجًا عَنِ الْمَدِينَةِ تَبَعَهُمْ، فَقَاتَلَهُمْ بَغِيرَ إِذْنٍ، فَمَدَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «خَيْرُ رَجَالِنَا سَلْمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ» وَأَعْطَاهُ سَهْمَ فَارِسٍ وَرَاجِلٍ^(٢). وَكَذَا إِنْ عَرَضَتْ لَهُمْ فُرْصَةٌ يَخَافُونَ فَوْتَهَا بِالْإِسْتِثْذَانِ^(٣).

٥٦٣/١

(فَإِنْ دَخَلَ قَوْمٌ) ذُوو مَنَعَةٍ أَوْ لَا، (أَوْ) دَخَلَ (وَاحِدٌ) وَلَوْ عَبْدًا دَارَ حَرْبٍ بِلَا إِذْنٍ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ، (فَغَنِمْتُهُمْ فِيَّ) لَأَنَّهُمْ عَصَاةٌ بِالْإِفْتِيَاتِ. (وَمَنْ أَخَذَ) مِنَ الْجَيْشِ أَوْ أَتْبَاعِهِ (مِنْ دَارِ الْحَرْبِ رِكَازًا، أَوْ مَبَاحًا لَهُ قِيَمَةٌ) فِي مَكَانِهِ فَهُوَ (غَنِيمَةٌ) لِحَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ^(٤)، عَنْ أَبِي الْجَوَيْرِيَةِ الْجَرْمِيِّ^(٥)، قَالَ: لَقِيتُ بِأَرْضِ الرُّومِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ فِي إِمْرَةٍ مُعَاوِيَةٍ، وَعَلَيْنَا مَعْنُ بْنُ يَزِيدٍ السُّلَمِيُّ^(٦)، فَاتَيْتُهُ بِهَا، فَقَسَّمَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَعْطَانِي مِثْلَ مَا أُعْطِيَ رَجُلًا مِنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا نَفْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ» لَأَعْطَيْتُ، ثُمَّ أَخَذَ

(١-١) لَيْسَتْ فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٤١)، وَمُسْلِمٌ (١٨٠٦)، مِنْ حَدِيثِ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ.

(٣) فِي (س) وَ(م): «بَرَكَةُ لِلْإِسْتِثْذَانِ».

(٤) هُوَ: عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبِ بْنِ شَهَابِ بْنِ الْمُنْثَوْرِ الْجَرْمِيِّ، الْكُوفِيُّ، مِنَ الْعَبَادِ. (ت ٣٠٧ هـ). »

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٢٥٩/٢.

(٥) هُوَ: حِطَّانُ بْنُ خُفَّافِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَمَحِ بْنِ عُرْعُرَةَ بْنِ نَهَارٍ. «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» ٥٦٠/٦.

(٦) هُوَ: مَعْنُ بْنُ يَزِيدِ بْنِ الْأَخْنَسِ السُّلَمِيِّ، مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ خُفَّافٍ، صَحَابِيُّ، شَهِدَ فَتْحَ دِمَشْقَ.

(ت ٦٤ هـ). «الْأَعْلَامُ» ٢٧٤/٧.

وطعاماً ولو سُكَّراً ونحوه، أو عَلفاً، ولو بلا إذنٍ وحاجةٍ، فله أكله، وإطعام سبيٍ اشتراه ونحوه، وعلف دابته ولو لتجارةٍ لا لصيدٍ. ويردُّ فاضلاً، ولو يسيراً، وثنَ ما باع.

ويجوزُ القتالُ بسلاحٍ من الغنيمَةِ، ويردُّه،

شرح منصور

يعرضُ عليّ من نصيبه، فأبيتُ. أخرجه أبو داود^(١). فإن لم تكن له قيمةٌ هناك، كالأقلام والمِسَنِّ، فلاخذه، ولو صارَ له قيمةٌ بنقله ومعالجته.

(و) مَنْ أَخَذَ (طعاماً ولو سُكَّراً ونحوه) كحلواءٍ ومعاجين، (أو) أَخَذَ (عَلفاً، ولو بلا إذنٍ) أميرٍ (و) لا (حاجةٍ، فله أكله، و) له (إطعامُ سبيٍ اشتراه ونحوه) كعبده^(٢) وغلّامه. (و) له (علفُ دابته، ولو) كانت (لتجارةٍ) لحديث عبد الله بن أبي أوفى، قال: أصبنا طعاماً يومَ خيبر، فكان الرجلُ يأخذُ منه مقدارَ ما يكفيه ثمَّ ينصرفُ^(٣). رواه سعيد وأبو داود. ولسعيد: أنَّ صاحبَ جيشِ الشامِ كتبَ إلى عمر: إنا أصبنا أرضاً كثيرةَ الطعامِ والعلفِ^(٤). وكرهتُ أن أتقدّمَ في شيءٍ من ذلك، فكتبَ إليه: دَعِ النَّاسَ يَأْكُلُونَ وَيَعْلِفُونَ. فَمَنْ بَاعَ مِنْهُمْ شَيْئاً بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَفِيهِ خُمْسُ اللَّهِ وَسَهَامُ الْمُسْلِمِينَ^(٥). و(لا) يجوزُ أن يعلفَ منه دابةً (لصيدٍ) كجارجٍ وفهدٍ؛ لعدم الحاجةِ إليها. (ويردُّ فاضلاً) من طعامٍ وعَلفٍ، (ولو) كان (يسيراً) لاستغنائه عنه. (و) يرُدُّ (ثنَ ما باعَ) من طعامٍ وعَلفٍ؛ للخبر.

(ويجوزُ القتالُ بسلاحٍ من الغنيمَةِ، ويردُّه) مع حاجةٍ وعدمها؛ لقول ابن مسعود: انتهيتُ إلى أبي جهلٍ، فوقَعَ سيفُهُ من يده، فأخذته، فضربته به حتى

(١) في سننه (٢٧٥٣).

(٢) ليست في (م).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور (٢٧٤٠)، وأبو داود (٢٧٠٤).

(٤) في النسخ الخطية و(م): «الغلة»، والمثبت ورد في نص الحديث.

(٥) أخرجه سعيد بن منصور (٢٧٥٠)، من حديث هانئ بن كلثوم.

لا على فرس، ولا لبس ثوب منها، ولا أخذ شيء مطلقاً مما أحرز، ولا التضحية بشيء فيه الخمس. وله لحاجة دهنُ بدنِه ودأبته، وشربُ شراب. ومن أخذ ما يستعين به في غزاة معينة، فالفاضل له، وإلا

شرح منصور

برد^(١). رواه الأثرم. ولعظم الحاجة إليه مع بقاء عينه.

و(لا) يجوز القتال (على فرس) أو نحوها من الغنمة، (ولا لبس ثوب منها) لحديث / رُوِيَ عَنْ بَنِي ثَابِتٍ^(٢) مَرْفُوعاً: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا، رَدَّهَا، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَلْبَسُ ثَوْباً مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ [فِيهِ]^(٣)». رواه سعيد^(٤). ولأنَّ الدابَّةَ عرضة للعطب غالباً، وقيمتها كثيرة بخلاف السلاح. (ولا) يجوز لأحدٍ (أخذ شيء مطلقاً) من طعام أو غيره، في دار إسلام أو حرب (مما أحرز) من الغنمة، إلا لضرورة؛ لأنه إنما أبيع الأخذ قبل جمعه؛ لأنه لم يثبت فيه ملك المسلمين بعد، فأشبهه المباحات من نحو حطب وحشيش. فإذا جُمع، ثبت فيه ملك المسلمين، وصار كسائر أملاكهم. فإن لم يجد ما يأكله، جاز له الأخذ؛ لحفظ نفسه ودوابه، سواء أحرز بدار إسلام أو حرب.

٥٦٤/١

(ولا) تجوز (التضحية بشيء) يجب (فيه الخمس) من إبل أو بقر أو غنم. (وله) أي: المسلم (لحاجة دهن بدنِه) (و) دهنُ (دأبته) بدهن من الغنمة. (و) له (شرب شراب) حاجة؛ إلحاقاً له^(٥) بالطعام. (ومن أخذ ما يستعين به في غزاة معينة، فالفاضل) مما أخذه (له) لأنه أعطيه على سبيل المعاونة والنفقة، لا على سبيل الإجارة^(٦)، كما لو أوصى أن يحج عنه فلان بالفرس. (وإلا) يكن

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٦٢/٩.

(٢) هو: رُوِيَ عَنْ بَنِي ثَابِتِ بْنِ السَّكَنِ النَّحَارِيِّ، الْأَنْصَارِيِّ، صَحَابِيٍّ، خَطِيبٍ، مِنَ الْفَاتَحِينَ. أَمْرُهُ مَعَاوِيَةُ عَلَى طَرَابِلُسَ الْغَرْبِ. (ت: ٥٥٦). «الأعلام» ٣٦/٣.

(٣) ليست في الأصول و (م).

(٤) في سننه (٢٧٢٢).

(٥) ليست في (م).

(٦) في الأصل و (ع): «التجارة».

ففي الغزو. وإن أخذ دابةً غير عاريةٍ وحَبِيسٍ لغزوه عليها، ملكها به. ومثلها سلاحٌ وغيره.

شرح منصور

أخذه في غزاةٍ معينةٍ.

(ف) بالفاضلُ يصرف (في الغزو) لأنه أعطاه الجميع ليصرفه في جهةٍ قريبة، فلزمه إنفاقه فيها، كوصيته أن يحجَّ عنه بالفِر، ولا يترك لأهله شيئاً مما أُعطيه ليستعين به في الغزو، حتى يصير إلى رأس مغزاه، فيبعث إلى عياله منه.

(وإن أخذ دابةً غير عاريةٍ و) لا (حَبِيسٍ لغزوه عليها، ملكها به) أي: بالغزو عليها؛ لحديث عمر: حملتُ^(١) على فرسٍ في سبيل الله، فأضاعه صاحبه الذي كان عنده، فأردتُ أن أشتريه، فظننتُ أنه بائعه برخص... الخ^(٢). متفقٌ عليه. فلو لا أنه ملكه ما باعه، ولم يكن ليأخذه من عمر فيقيمُه للبيع^(٣) في الحال، فدلَّ على أنه أقامه للبيع بعد غزوه عليه، أشار إليه أحمد^(٤). فإن لم يغز، ردَّها. (ومثلها) أي: الدابة (سلاحٌ وغيره) إذا أخذه غير عاريةٍ ولا حَبِيسٍ ملكه بغزوه به، لا قبله.

(١) بعدها في (م): «رجلاً».

(٢) وتماه: فسألت النبي ﷺ، فقال: «لا تشتر ولا تعد في صدقتك وإن أعطاكه بدرهم، فإن العائد في صدقته كالعائد في قبته». أخرجه البخاري (١٤٩٠)، ومسلم (١٦٢١).

(٣) في (س): «قبل البيع».

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٧٦/١٠، ومعونة أولي النهى ٦٧٤/٣.

باب قسمة الغنيمة

وهي: ما أخذ من مالٍ حربيٍّ قهراً بقتالٍ، وما ألحق به.

وَيَمْلِكُ أَهْلُ حَرْبٍ مَالَنَا بِقَهْرٍ وَلَوْ اعْتَقَدُوا تَحْرِيمَهُ، حَتَّى مَا شَرَدَ أَوْ أَبَقَ

شرح منصور

(وهي) فعيلة، بمعنى مغنومة، مشتقة من الغنم، وهو: الربح. واصطلاحاً: (ما أخذ من مالٍ حربيٍّ قهراً بقتالٍ، وما ألحق به) أي: بالمأخوذ بقتالٍ، كفدية أسرى، وهدية حربيٍّ لأمير جيشٍ أو غيره بدار حربٍ، وما أخذ من مباحها بقوة الجيش. وخمسها لأهل الخمس،/ وباقيها للغنائم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾ [الأنفال: ٤١]، فأضافها إليهم، ثُمَّ جَعَلَ خُمُسَهَا لِمَنْ ذَكَرَهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا لَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩]. وَقَسَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ كَذَلِكَ. وَلَمْ تَحُلَّ الْغَنَائِمُ لِمَنْ مَضَى مِنَ الْأُمَمِ. لِلْخَيْرِ^(١) ثُمَّ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ...﴾ [الأنفال: ١]. ثُمَّ صَارَ لِلْغَنَائِمِ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا.

٥٦٥/١

(وَيَمْلِكُ أَهْلُ حَرْبٍ مَالَنَا بِقَهْرٍ) حتى عبداً مسلماً، كأخذ بعضهم مالٍ بعضٍ (ولو اعتقدوا تحريمه) لأنَّ القهر سببٌ يملك به المسلم مالَ الكافر، فملك به الكافر مالَ المسلم، كالبيع. وظاهره: ولو قبل الحيازة إلى دارهم، وجزم به في «الإقناع»^(٢) وفي «القواعد الفقهية»: المنصوص: أنهم لا يملكونه إلا بالحيازة إلى دارهم^(٣). (حتى ما شرد) إليهم من دوابنا، (أو أبق) إليهم من رقيقنا،

(١) هو قوله ﷺ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي»، فذكر منها: «وأحلت لي الغنائم». أخرجه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٥٢١)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) ٩٦/٢.

(٣) القواعد لابن رجب ص ٢٠٦.

أو ألقته ریح إليهم، أم ولد. لا وقفاً — ويُعملُ بوسمٍ على حبسٍ،
كقول مأسور: هو ملكُ فلانٍ — ولا حرّاً ولو ذميّاً، يلزمُ فداؤه.
ولا فداءً بخيلٍ وسلاحٍ، ومكاتبٍ وأم ولدٍ.

وينفسخُ به نكاحُ أمةٍ،

شرح منصور

(أو ألقته ریح إليهم) من سفنتا، وحتى (أم ولدٍ) لمسلمٍ ومكاتبٍ؛ لأنهما
يُضمنان بقيمتيهما إذا أتلّفا، فأشبهها القرن. ولا ينفذُ في رقيقٍ استولوا عليه عتقٌ،
ولا يجبُ في نقدٍ ونحوه استولوا عليه زكاةً. وإذا ملكَ مسلمٌ أختين ونحوهما،
فوطئَ إحداهما، ثم استولى عليها الكفارُ، فله وطءُ الأخرى؛ لزوال ملكه عن
أختها. وإن أسلموا وبأيديهم شيءٌ من ذلك، فهو لهم. نصّاً. و(لا) يملكون
(وقفاً) عبداً أو غيره، باستيلاءٍ عليه؛ لأنه لا يصحُّ نقلُ الملكِ فيه. (ويُعملُ
بوسمٍ على حبسٍ) لقوة الدلالة عليه، (كـ) ما يُعملُ بـ (كقول مأسور)
استوليَ عليه من كفارٍ (هو ملكُ فلانٍ) فيردُّ إليه، إذا عرّفه ولا يقسمُ. نصّاً.
وكذا إن أصيبَ مركبٌ من بلاد الروم فيها نَوَاتِيَّةٌ^(١)، وقالوا: هذا لفلانٍ،
وهذا لفلان. قال أحمد: هذا قد عُرِفَ صاحبه، لا يُقسمُ^(٢). (ولا) يملكون
(حرّاً ولو ذميّاً) لأنه لا يُضمنُ بالقيمة، ولا تثبتُ اليد عليه بحالٍ. ومتى قُدِرَ
على الذميّ، رُدَّ إلى ذمّته؛ لبقائها، ولم يجوز استرقاقه. (ويلزمُ فداؤه) أي:
الذميّ من أهل حربٍ استولوا عليه، كفداءً مسلمٍ. (ولا) يجوز (فداءً) أسيرٍ
(بخيلٍ، و) لا (سلاحٍ) لأنه إعانةٌ على المسلمين، (و) لا فداءً بـ (مكاتبٍ، و)
لا (أم ولدٍ) ولو كافرين؛ لانعقاد سببِ الحرّية فيهما.

(وينفسخُ به) أي: باستيلاء^(٣) أهل الحرب (نكاحُ أمةٍ) مزوّجةٍ استولوا

(١) في (س) و (م): «نوتية». والنوّاتي: الملاحون في البحر، الواحد: نُوتِيٌّ. «القاموس»: (النوّاتي).

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٠٤/١٠.

(٣) بعدها في (س) و (ع): «كفار».

لا حرّة. وإن أخذناها أو أمّ ولدٍ، رُدَّتْ لِزَوْجِ وَسِيدٍ. ويلزمُ سيِّداً أخذها، وبعدَ قِسْمَةٍ بَـثْمِنِهَا. وولَدُهُما مِنْهُم كولدِ زَناءٍ، وإن أبى الإسلام، ضُربَ وَحُبِسَ حَتَّى يُسَلِّمَ.

ولمشتَرِ أسيراً رجوعُ بَـثْمِنِهِ، بَنِيَّتُهُ.

شرح منصور

٥٦٦/١

عليها وحدها، لملكهم رقبتهَا ومنافعها،/ وكنكاح كافرةٍ سُيِّتَ وحدها.

و(لا) يفسخُ به نكاحُ (حرّة) مزوّجةٍ؛ لأنّهم لا يملكونها. (وإن أخذناها) أي: الحرّة منهم، (أو) أخذنا منهم (أمّ ولدٍ، رُدَّتْ) حرّة (لزوج) لبقاء نكاحه، (و) رُدَّتْ أمّ ولدٍ لـ (سيِّدٍ) حيثُ عُرفَ، (ويلزمُ سيِّداً أخذها) أي: أمّ ولدٍ قبل قِسْمَةٍ بَـثْمِنِهَا، (وبعدَ قِسْمَةٍ بَـثْمِنِهَا). ولا يدعُها يستحلُّ فرجها مَنْ لا تحلُّ له. (وولَدُهُما) أي: الحرّة وأمّ الولدِ (منهم) أي: أهلِ الحربِ (كولدِ زَناءٍ). وهذا واضحٌ في ولدِ الحرّة؛ لأنّه لا ملكَ لهم فيها ولا شبهةَ ملكٍ، وأمّا ولدُ (١) أمّ الولدِ، فلم أره لغيره، ولم يظهر لي وجهه؛ لأنّهم يملكونها بالقهر، كما تقدّم، فهو من مالكٍ. وعلى القول بأنّهم لا يملكونها، وقع الوطءُ في ملكٍ مُختلَفٍ فيه، فيلحقُ النسبُ.

(وإن أبى) ولدُ مسلمةٍ حرّةٍ أو غيرها من أهلِ حربٍ (الإسلام، ضُربَ وَحُبِسَ حَتَّى يُسَلِّمَ) لأنّه مسلمٌ تبعاً لأُمِّه؛ فلا يُقرُّ على الكفر.

(ولمشتَرِ أسيراً) من كافرٍ (رجوعُ) على الأسيرِ (بَـثْمِنِهِ بَنِيَّةٌ) (٢) رجوعُ عليه؛ لما روى سعيد عن عمر: أيّما رجلٍ أصابَ رقيقَه ومتاعَه بعينه، فهو أحقُّ به من غيره، وإن أصابه في أيدي التجارِ بعد ما انقسم، فلا سبيلَ إليه. وأيّما حرّاً اشتراه التجارُ، فإنّه يردُّ إليهم رؤوسَ أموالهم، فإنَّ الحرَّ لا يُباعُ ولا يُشترى (٣). ولأنَّ الأسيرَ يلزمُه فداءُ نفسه؛ ليتخلَّصَ من حكم الكفار. فإذا نابَ

(١) ليست في (س) و (ع) و (م).

(٢) في الأصل: «بَنِيَّتُهُ».

(٣) أخرجه سعيد بن منصور (٢٨٠٣).

وإن أخذ منهم مالٌ مسلمٍ أو معاهدٍ مجاناً، فلربُّه أخذُه مجاناً. وبشراءٍ أو بعدَ قسمةٍ، بثمانه. ولو باعَه أو وهبَه أو وقفَه آخذُه، أو من انتقل إليه؛

شرح منصور

عنه غيره فيه، وجب عليه قضاؤه، كقضاء دينه عنه. فإن اختلفا في قدر الثمن، فقولُ أسير؛ لأنه غارمٌ منكراً للزائد، والأصلُ براءته منه.

(وإن أخذ منهم) أي: أهل الحرب (مالٌ مسلم، أو) مالٌ (معاهدٍ) ذمِّيٌّ أو غيره، استولوا عليه (مجاناً) أي: بلا عوض، وعُرفَ ربُّه، (فلربُّه أخذُه) إن أدركه قبل القسمة (مجاناً) لحديث ابن عمر: أن غلاماً له أبقٌ إلى العدو، فظهرَ عليه المسلمون، فردَّه النبي ﷺ إلى ابن عمر. وعنه قال: ذهبَ فرسٌ له، فأخذها العدو، فظهرَ عليها المسلمون، فردَّه عليه في زمنِ النبي ﷺ. رواهما أبو داود^(١)، ولقول عمر: من وجدَ ماله بعينه، فهو أحقُّ به مالم يُقسم^(٢). رواه سعيد والأثرم. فإن قسَمَ الإمامُ مع علمه ربُّه، لم تصحَّ القسمةُ، ووجبَ ردُّه إلى ربِّه مجاناً. وإن أبى ربُّه أخذُه، قسَمَ الإمامُ؛ لأنَّ ربُّه لم يملكه بإدراكه، بل هو أحقُّ به، فإذا تركه، سقطَ حقُّه من التقديم. (و) إن أخذَ منهم مالٌ مسلمٍ أو معاهدٍ (بشراءٍ، أو) قتالٍ، وأدركه ربُّه/ (بعدَ قسمةٍ) فلربُّه أخذُه (بثمانه) لحديث ابن عباس: أنَّ رجلاً وجدَ بعيراً له كان المشركون أصابوه، فقال له النبي ﷺ: «إن أصبته قبل أن نقسمه، فهو لك، وإن أصبته بعد ما قُسمَ، أخذته بالقيمة^(٣)». ولئلا يفضي إلى ضياع الثمن على المشتري، وحرمانِ آخذِه من الغنيمة. وحقُّهما ينجبرُ بالثمن، فرجوعُ صاحبِ المالِ في عين ماله بثمانه، جمعاً بين الحَقَّين، كأخذ الشَّقَصِ بالشفعة. (ولو باعَه) أي: مالَ المسلمِ أو المعاهدِ، آخذُه من كفار، (أو وهبَه) آخذُه منهم (أو وقفَه) أو أعتقه (آخذُه) منهم، لزَمَ. (أو) باعَه أو وهبَه أو وقفَه أو أعتقه (من انتقل إليه) ذلك ممن أخذَه منهم،

(١) في سننه (٢٦٩٨)، (٢٦٩٩).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٢٧٩٩).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١١١/٩.

لزم، ولربّه أخذه - كما سبق - من آخرٍ مُشترٍ ومتّهبٍ.

وتُملكُ غنيمةً باستيلاءٍ بدارٍ حربٍ، كعتقٍ عبدٍ حربيّ، وإبانةٍ زوجةٍ، أسلماً ولحِقاً بنا. وتجاوزُ قسمتها فيها،

شرح منصور

(لزم) ذلك التصرف؛ لصدوره من مالكٍ في ملكه، (ولربّه أخذه كما سبق) أي: بجائناً، إن أخذه من كفّارٍ بجائناً، وبثمنه إن أخذَ منهم بشراءٍ أو بعدَ قسمةٍ (من آخرٍ مشترٍ و) آخرٍ (متّهبٍ) كأولٍ أخذٍ. قال ابن رجب في «القواعد»^(١): والأظهر: أنَّ المطالبةَ تمنعُ التصرفَ كالشفعة. وعُلِمَ منه: أنَّه^(٢) (لا يؤخذ) ما وقِفَ أو اعتِقَ؛ لمنع نقلِ الملكِ فيه. وقياسه: لو استولدها أخذها. (وتُملكُ غنيمةً باستيلاءٍ) عليها ولو (بدارٍ حربٍ) لأنَّ الاستيلاءَ التامَّ سببُ الملك. وقد وُجِدَ؛ لثبوت أيدينا عليها حقيقةً، ولزوال ملكِ كفّارٍ عنها؛ لأنّه لا ينفذُ عتقُهم لعبدٍ منها، والملكُ لا يزولُ إلى غيرِ مالكٍ، (كعتقٍ عبدٍ حربيّ، وإبانةٍ زوجةٍ) حربيّ، (أسلماً) أي: العبدُ والزوجةُ، (ولحِقاً بنا) أي: بدارٍ حربٍ، وإبانةٍ الزوجةِ على قولٍ. ويأتي في نكاحِ الكفّارِ أنّها لا تبينُ بلحوقها بدارٍ الإسلام.

(وتجاوزُ قسمتها) أي: الغنيمةِ (فيها) أي: دارِ الحرب؛ لما روى أبو إسحاق الفزاريُّ قال: قلتُ للأوزاعي، هل قسمَ رسولُ الله ﷺ شيئاً من الغنائمِ بالمدينة؟ قال: لا أعلمه، إنّما كان الناسُ يبيعون غنائمَهم، ويقسمونها في أرضِ عدوّهم. ولم يقفل رسولُ الله ﷺ عن غزاةٍ قط، أصاب فيها غنيمةً إلا^(٣) خمّسه، وقسمه^(٤) من قبل أن يقفل، من ذلك غزوةُ بني المصطلق، وهوازنَ وحُنين.

(١) ص ٨٨.

(٢-٢) في (م): «يؤخذ».

(٣-٣) في (م): «لحمها وقسمها».

(٤) ليست في (م).

وبيعها. فلو غلبَ عليها العدو بمكانها، من مشترٍ، فمن ماله، وشراء الأمير لنفسه منها، إن وكلَّ من جهل أنه وكيله، صحَّ، وإلا حرَّم.

فصل

وتُضمُّ غنيمةُ سرايا الجيش إلى غنيمته.

شرح منصور

٥٦٨/١

(و) يجوز (بيعها) أي: الغنيمة في دار الحرب؛ لما تقدّم، وثبتت الملك فيها. (فلو غلبَ عليها) أي: الغنيمة (العدو بمكانها)، فأخذها (من مشترٍ)، (ف) هي (من ماله) فرط أو لا؛/ لحديث «الخراج بالضمان»^(١) وهذا غماؤه للمشتري، فضمانه عليه، ولأنه مبيع مقبوض، أشبه ما لو بيعت له^(٢) بدار الإسلام. (وشراء الأمير لنفسه منها) أي: الغنيمة (إن وكلَّ من جهل أنه وكيله) أي: الأمير، (صحَّ)^(٣) شراؤه، (وإلا) بأن علم أنه وكيله، (حرّم) نصًّا، واحتجَّ بأنَّ عمر ردَّ ما اشتراه ابنُ عمر في قصة جلولاء^(٤) للمحاباة^(٥). قال في «المغني»^(٦): ولأنه هو البائع أو وكيله، فكأنه يشتري من نفسه أو وكيل نفسه. اهـ. فيؤخذ منه بطلان البيع، وأنَّ ابن الأمير مثله.

(وتُضمُّ غنيمةُ سرايا الجيش إلى غنيمته) أي: الجيش. قال ابن المنذر: روي أن النبي ﷺ قال: «وتردُّ سراياهم على قعدهم»^(٧). وفي تنفيله ﷺ في البداءة الربع، وفي الرجعة الثلث^(٨)، دليل على اشتراكهم في الباقي. وإن أنفذ

(١) أخرجه أبو داود (٣٥١٠)، والترمذي (١٢٨٦)، والنسائي ٢٥٤/٧، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) ليست في الأصل.

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [والأولى لم يصح].

(٤) ناحية من نواحي السواد في طريق خراسان بها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين

فاستباحهم المسلمون، فسميت: جلولاء الوقعة؛ لما أوقع بهم المسلمون. «معجم البلدان» ١٥٦/٢.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٥٧٦/١٢ - ٥٧٧.

(٦) ١٣٨/١٣.

(٧) أخرجه أحمد (٦٦٩٢).

(٨) تقدم ص ٣٨.

وَيَبْدَأُ فِي قَسْمٍ بِدَفْعِ سَلْبٍ، ثُمَّ بِأَجْرَةِ جَمْعٍ، وَحَمْلٍ، وَحِفْظٍ، وَجُعْلٍ
مَنْ دَلَّ عَلَى مَصْلَحَةٍ.

ثُمَّ يُخَمِّسُ الْبَاقِيَّ، ثُمَّ خُمُسَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَصْهُمٍ: سَهْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى
وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَصْرُفُهُ كَالْفِيءِ. وَكَانَ قَدْ خُصَّ مِنَ
الْمَغْنَمِ بِالصَّفِيِّ، وَهُوَ مَا يَخْتَارُهُ قَبْلَ قِسْمَةِ كَجَارِيَةٍ وَثَوْبٍ وَسَيْفٍ.

شرح منصور

الإمام من دار الإسلام جيشين أو سريتين فأكثر، انفرد كلٌّ بما غنمه؛ لانفراده
بالحرب، بخلاف المبعوثين من دار الحرب.

(وَيَبْدَأُ فِي قَسْمٍ بِدَفْعِ سَلْبٍ) أي^(١): إِلَى مُسْتَحَقِّهِ وَبَرْدُ مَالٍ مُسْلِمٍ
وَمُعَاهِدٍ إِنْ كَانَ، وَعَرَفَ. (ثُمَّ بِأَجْرَةِ جَمْعٍ) غَنِيمَةٍ (وَحَمْلٍ) هَا (وَحِفْظٍ) هَا؛
لأنه من مؤنتها، كَعَلْفِ دَوَابِّهَا، (و) دَفْعٍ (جُعْلٍ مَنْ دَلَّ عَلَى مَصْلَحَةٍ) مَنْ
مَاءٍ أَوْ قَلْعَةٍ، أَوْ ثَغْرَةٍ يُدْخَلُ مِنْهَا إِلَى حَصْنٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى السَّلْبِ. قَالَه
فِي «الشَّرْحِ»^(٢). قُلْتُ: هَذَا مِنَ النَّفْلِ، فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْخُمْسِ، كَمَا
يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَيَأْتِي. (ثُمَّ يُخَمِّسُ^(٣) الْبَاقِيَّ) عَلَى خَمْسَةِ أَصْهُمٍ، (ثُمَّ) يُخَمِّسُ
(خُمُسَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَصْهُمٍ) مِنْهَا (سَهْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ﷺ، مَصْرُفُهُ
كَالْفِيءِ) فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كُلِّهَا. (وَكَانَ) ﷺ (قَدْ خُصَّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ،
(مِنَ الْمَغْنَمِ بِالصَّفِيِّ، وَهُوَ) أَيُّ: الصَّفِيُّ: (مَا يَخْتَارُهُ) ﷺ (قَبْلَ قِسْمَةِ) غَنِيمَةٍ
مِنْهَا، (كَجَارِيَةٍ وَثَوْبٍ وَسَيْفٍ) لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّهُ ﷺ كَتَبَ إِلَى بَنِي
زُهَيْرِ بْنِ أَقِيْشٍ^(٤): إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،
وَأَتَيْتُمُ الزَّكَاةَ، وَأَدَيْتُمُ الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ، وَسَهْمَ الصَّفِيِّ، إِنَّكُمْ آمِنُونَ
بَأَمَانِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ^(٥). وَفِي حَدِيثِ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ، رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَأَنْ

(١) لَيْسَتْ فِي (س) وَ (م).

(٢) الْمُقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٢٢٦/١٠.

(٣) فِي (ع): «يَقْسِمُ».

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) وَ (م): «قَيْسٍ» وَفِي هَامِشِ الْأَصْلِ [أَقِيْشٍ] نَسَخَةٌ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٩٩)، مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَجُلٍ.

وسهم لذوي القربى، وهم: بنو هاشم وبنو المطلب، حيث كانوا،
للذكر مثل حظ الأنثيين، غنيهم وفقيرهم فيه سواء.
وسهم لفقراء اليتامى، وهم: من لا أب له ولم يبلغ.....

شرح منصور

٥٦٩/١

تُعطوا سهم النبي ﷺ والصفى^(١). وقالت عائشة: كانت صفيّة من الصفى.
رواه أبو داود^(٢)، وانقطع ذلك بموته ﷺ؛ لأنّ الخلفاء الراشدين لم يأخذوه،
ولا من بعدهم، ولا يجمعون/ إلا على الحق.

(وسهم لذوي القربى، وهم بنو هاشم وبنو المطلب) ابني عبد مناف
دون غيرهم من بني عبد مناف؛ لحديث جبير بن مطعم قال: لما قسم النبي
ﷺ من خيبر بين بني هاشم وبني المطلب، أتيت أنا وعثمان بن عفان، فقلنا:
يا رسول الله، أمّا بنو هاشم، فلا ننكر فضلهم؛ لمكانك الذي وضعك الله به
منهم، فما بال إخواننا من بني المطلب، أعطيتهم وتركنا، وإنّا نحن وهم
منك بمنزلة واحدة؟ فقال: «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام، وإنّا بنو
هاشم وبنو المطلب شيء واحد، وشبك بين أصابعه». رواه أحمد
والبخاري^(٣). ولا يستحق منه^(٤) مولى لهم، ولا من أمه منهم دون أبيه.
(حيث كانوا) أي: بنو هاشم وبنو المطلب، يُقسم بينهم (للذكر مثل حظ
الأنثيين) لأنهم يستحقونه بالقرابة، أشبه الميراث والوصية، (غنيهم وفقيرهم
فيه سواء) لعموم قوله تعالى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ [الأنفال: ٤١]، وكان ﷺ
يُعطي أقاربه كلهم، وفيهم الغني كالعباس.

(وسهم لفقراء اليتامى، وهم) أي: اليتامى: (من لا أب له) أي: مات
أبوه، (ولم يبلغ) لحديث: «لا يُتم بعد احتلام»^(٥). واعتبر فقرهم؛ لأنّ الصرف

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣/٦، بلفظ: «وتعطوا سهم الله والصفى».

(٢) في سننه (٢٩٩٤).

(٣) أحمد (١٦٧٤١)، والبخاري (٣٥٠٢).

(٤) في (م): «منهم».

(٥) أخرجه أبو داود (٢٨٧٣)، من حديث علي بن أبي طالب.

وسهمٌ للمساكين. وسهمٌ لأبناء السبيل. فيعطون كزكاة، بشرطِ
إسلام الكل.

ويعمُّ من جميع البلاد، حسب الطاقة، فإن لم تأخذ بنو هاشم
وبنو المطلب، ردٌّ في كراعٍ وسلاح. ومن فيه سبيانٍ فأكثُر، أخذَ بها،
ثم بنفلٍ، وهو

شرح منصور

إليهم لحاجتهم، ولأنَّ وجودَ المالِ أنفعُ من وجود الأب. ويُسوَّى فيه بين
ذكرهم وإنائهم.

(وسهمٌ للمساكين) أي: أهل الحاجة، فيدخلُ فيهم الفقراء.

(وسهمٌ لأبناء السبيل، فيعطون كـ) ما يُعطون من (زكاة) للآية (١)
(بشرطِ إسلام الكل) لأنَّه عطيةٌ من الله، فلا حقَّ لكافرٍ فيه، كزكاة، ولا
لقنٍّ، (ويعمُّ من جميع البلاد) من ذوي القربى واليتامى والمساكين وأبناء
السبيل (حسب الطاقة) فيبعثُ الإمامُ إلى عماله بالأقاليم، وينظرُ ما حصلَ من
ذلك، فإن استوت، فرَّقَ كلَّ خُمسٍ فيما قاربَه، وإن اختلفت، أمرَ بحمل
الفضل، ليدفعَ لمستحقِّه كميراثٍ. (فإن لم تأخذ بنو هاشم وبنو المطلب)
سهمهم، (ردٌّ في كراعٍ) أي: خيلٍ (و) في (سلاح) عُدَّةٌ في سبيل الله؛ لفعل
أبي بكرٍ وعمر (٢). ذكره أبو بكر (٣).

(ومن فيه) ممن يستحقُّ من (٤) الخمس (سبيان فأكثُر) كهاشميٍّ ابنِ سبيلٍ
يتيم، (أخذَ بها) لأنها أسبابٌ لأحكامٍ (٥) فوجب ثبوتُ أحكامها كما لو انفردت.
(ثم) يبدأ من الأربعة أُماسٍ التي للغنائين (بنفلٍ) بفتح الفاء، (وهو) أي: النفلُ

(١) هي قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآلِ بْنِ
السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١].

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٤٢/٦.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٢٩/١٠.

(٤) في (س): «منه».

(٥) في النسخ الخطية: «أحكام».

الزائد على السهم لمصلحة. ويرضخ لمميز، وقن، وخنثى، وامرأة، على ما يراه، إلا أنه لا يبلغ به لراجل سهم الراجل، ولا لفارس سهم الفارس. ولمبعض بالحساب من رضخ وإسهام. وإن غزا قن على فرس سيده، رضخ له، وقسم لها إن لم يكن مع سيده فرسان.

ثم يقسم الباقي بين من شهد الواقعة لقصد قتال، أو بُعث في

شرح منصور

٥٧٠/١

(الزائد على السهم لمصلحة) لانفراد بعض الغانمين به، / فقدم قبل القسمة كالسلب.

(ويرضخ) وهو العطاء دون السهم لمن لا سهم له من الغنيمة، فيرضخ للمميز وقن وخنثى وامرأة، على ما يراه) الإمام أو نائبه، فيفضل المقاتل وذا البأس ومن تسقي الماء وتداوي الجرحى على من ليس كذلك. (إلا أنه لا يبلغ به) أي: الرضخ (لراجل سهم الراجل، ولا لفارس سهم الفارس) لثلا يساوي من يسهم له. (ولمبعض بالحساب من رضخ وإسهام) كحد ودية. (وإن غزا قن على فرس سيده، رضخ له) أي: القن، (وقسم لها) أي: الفرس تحتها؛ لأن سهمها لمالكها. وكذا لو كان مع العبد فرس أخرى، كما لو كانتا^(١) مع السيد (إن لم يكن مع سيده فرسان) لأنه لا يسهم لأكثر من فرسين، على ما يأتي. وإن غزا صبي على فرس له، أو امرأة على فرسها، رضخ للفرس وراكبه بلا إسهام؛ لأنه لمالك الفرس وليس من أهله.

(ثم يقسم) إمام (الباقي) بعد ما سبق (بين من شهد الواقعة) أي: الحرب (لقصد قتال) قاتل أو لم يُقاتل، حتى تجار العسكر، وأجراؤهم المستعدّين للقتال؛ لما روي عن عمر أنه قال: الغنيمة لمن شهد الواقعة^(٢). ولأن غير المقاتل ردة للمقاتل. ويسهم لخياط وخباز وييطار ونحوهم حضروا نصاً. بخلاف من لم يستعد للقتال من تجار وغيرهم؛ لأنه لا نفع فيهم. (أو بُعث في

(١) في الأصل: «كانت».

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٥٠/٩.

سريّة أو لمصلحة، كرسولٍ ودليلٍ وجاسوسٍ، ومن خلفه الأمير ببلاد العدو وغزاه، ولم يمرّ به، فرجع، ولو مع منع غريمٍ أو أبٍ لا من لا يمكنه قتال، ولا دابة لا يمكن قتال عليها لمرض، ولا مخذلٍ ومرجفٍ ونحوهما، ولو ترك ذلك وقاتل، ولا يُرضخ له، ولا لمن نهاه الأمير أن يحضر، وكافرٍ لم يستأذنه، وعبدٍ لم يأذن سيده، وطفلٍ، ومجنونٍ، ومن فرّ من اثنين. للرّاجل.....

شرح منصور

سريّة (أو) بُعث (لمصلحة، كرسولٍ ودليلٍ وجاسوسٍ، ومن خلفه الأمير ببلاد العدو وغزاه، ولم يمرّ الأمير (به، فرجع) لأنّه في مصلحة الجيش والمسلمين، وهو أولى بالإسهام ممن حضر الوقعة ولم يقاتل، (ولو مع منع غريمٍ) له (أو) منع (أبٍ) له؛ لتعيين الجهاد عليه بحضور الصف. (ولا) يُسهم لـ (من لا يمكنه قتال) لمرض (ولا) لـ (دابة لا يمكن^(١) قتال عليها لمرض) كزمانةٍ وشللٍ؛ لخروجه عن أهلية الجهاد، بخلاف حمى يسيرةٍ وصداعٍ ووجعٍ ضررٍ ونحوه، فيُسهم له؛ لأنّه لم يخرج عن^(٢) أهلية الجهاد. (ولا) يُسهم لـ (مخذلٍ ومرجفٍ ونحوهما) كرامٍ بيننا بفتنٍ ومكاتبٍ بأخبارنا؛ لأنّه ممنوعٌ من الدخول مع الجيش، أشبه الفرس العجيف، (ولو ترك ذلك) أي: التخذيّل والإرجاف ونحوه (وقاتل، ولا^(٣) يُرضخ له) أي: المخذل والمرجف ونحوهما؛ لما تقدّم. (ولا) يُسهم ولا يُرضخ (لمن نهاه الأمير أن يحضر) فلم ينته؛ لأنّهم عصاة. (و) لا (كافرٍ لم يستأذنه) أي: الأمير^(٤). (و) لا (عبدٍ لم يأذن) له (سيده) في غزوه؛ لعصيانهما، (و) لا (طفلٍ، و) لا (مجنونٍ) لأنّهما لا يصلحان للقتال. (و) لا (من فرّ من اثنين) كافرين؛ لعصيانه. فيقسم (للرّاجل

٥٧١/١

(١) في (م): «لا يمكنه».

(٢-٢) في النسخ الخطية: «أهليته».

(٣) في (م): «لا».

(٤) في (م): «الإمام».

ولو كافراً، سهم، ولل فارس على فرس عربي، ويُسمى: العتيق، ثلاثة، وعلى فرس هجين: وهو ما أبوه فقط عربي، أو مُقرِف: عكسُ الهجين، أو برذون: وهو ما أبواه نبطيان، سهمان. وإن غزا اثنان على فرسهما، فلا بأس، وسهمهُ لهما.

شرح منصور

ولو كان (كافراً، سهم، ولل فارس على فرس عربي - ويُسمى العتيق - ثلاثة) أسهم، سهم له وسهمان لفرسه؛ لحديث ابن عمر: أن رسول الله ﷺ أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم، سهمان لفرسه وسهم له. متفق عليه^(١). وقال خالد الحذاء^(٢): لا يختلف فيه عن رسول الله ﷺ أنه أسهم هكذا للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً، وللرَّاجل سهماً^(٣). (و) للفارس (على فرس هجين - وهو ما أبوه فقط عربي - أو) على فرس (مُقرِف - عكسُ الهجين - وهو ما أمه فقط عربية) (أو) على فرس (برذون، وهو: ما أبواه نبطيان، سهمان) سهم له وسهم لفرسه؛ لحديث مكحول^(٤) أن النبي ﷺ أعطى الفرسَ العربيَّ سهمين، وأعطى الهجينَ سهماً. رواه سعيد^(٥). وعن عمر شبهه.

(وإن غزا اثنان على فرسهما، فلا بأس) به، (وسهمهُ لهما) بقدر ملكهما

(١) البخاري (٤٢٢٨)، ومسلم (١٧٦٢) (٥٧).

(٢) هو: أبو المنازل، خالد بن مهران البصري، المشهور بالحذاء، تابعي حافظ، رأى أنس بن مالك، ولقب بالحذاء؛ لأنه كان يجلس في سوق الحذائين. (ت ١٤١هـ). «سير الأعلام» ١٩٠/٦، «تهذيب الكمال» ٣٦/٢.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٢٧/٦.

(٤) مكحول بن أبي مسلم، شهراب بن شاذل الهذلي بالولاء، فقيه الشام في عصره، من حفاظ الحديث. أصله من فارس ومولده بكابل، رحل في طلب الحديث إلى العراق فالمدينة ثم استقر في دمشق، وتوفي بها سنة (١١٢هـ). «الأعلام» ٢٨٤/٧.

(٥) في (س): «أبو سعيد». والحديث أخرجه سعيد بن منصور (٢٧٧١)، (٢٧٧٢). بنحوه.

وسهم مغضوبٍ للمالكه، ومُعارٍ، ومستأجرٍ، وحَيِّسٍ، لراكِبِه، ويُعطى نفقة الحَيِّسِ. ولا يُسهم لأكثرَ من فرسين، ولا شيءَ لغيرِ الخيلِ.

فصل

وَمَنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ، وَلَوْ مَفْلِسًا، لَا سَفِيهَاً، فَلِلْبَاقِي.....

فيه، كسائر نُمائِه.

شرح منصور

(وسهم) فرس (مغضوب) غزا عليه غاصبه أو غيره (لمالكه). نصًا. ولو من أهل الرضخ؛ لأنه نماؤه، أشبه ما لو كان مع مالكه، ولأنَّ سهمه يُستحقُّ بنفعه، ونفعه للمالكه، فوجب أن يكون ما استحقَّ به له، (و) سهم فرسٍ (مُعارٍ ومستأجرٍ وحَيِّسٍ لراكِبِه) إن كان من أهل الإسهام؛ لقتاله عليه مع استحقاقه لنفع الفرس، فاستحقَّ سهمه. ولا يمنع منه كونه حَيِّسًا؛ لأنه حَيِّسٌ على مَنْ يغزو عليه؛ (وَيُعْطَى) راکبُ حَيِّسٍ (نفقة الحَيِّسِ) من سهمه؛ لأنه نماؤه.

(ولا يُسهم لأكثرَ من فرسين) من خيلٍ لرجلٍ، فيُعْطَى صاحبُهما^(١) خمسة أسهم، سهمًا له، وأربعة أسهم لفرسيه العربيَّين؛ لحديث الأوزاعي؛ أنَّ رسول الله ﷺ كان يُسهم للخيل، وكان لا يُسهم لرجلٍ فوق فرسين، وإن كان معه عشرة أفراس. وروى معناه سعيد^(٢) عن عمر، ولأنَّ للمقاتل حاجةً إلى الثاني؛ لأنَّ إدامة ركوب فرسٍ واحدٍ^(٣) تضعفه، وتمنع القتالَ عليه، بخلاف ما زاد، (ولا شيء) من سهم، ولا رضخٍ (لغير الخيل) لأنه لم ينقل عنه ﷺ أنه أسهم لغير الخيل، وكان معه يوم بدر سبعون بعيرًا، ولم تخلُ غزوة، من غزواته من الإبل، بل هي غالبُ دوابِّهم، ولو أسهم لها، لثقل، وكذا أصحابه عليه الصلاة والسلام من بعده، ولأنَّه لا يمكن عليها كُرٌّ ولا فرٌّ.

(ومن/ أسقط حقه) من الغانمين (ولو) كان (مفلسًا لا سفيهاً، ف) سهمه (للباقى) من الغانمين؛ لأنَّ اشتراكهم في الغنيمة اشتراكٌ تراحمٍ، فإذا أسقط أحدهم

٥٧٢/١

(١) في (س) و (م): «صاحبها».

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٢٧٧٤).

(٣) ليست في (س).

وإن أسقط الكل، ففيه.

وإذا لحق مدد أو أسير، أو صار الفارس راجلاً، أو عكسه، أو أسلم، أو بلغ، أو عتق قبل تقضي الحرب، جعلوا كمن كان فيها كلها كذلك.

ولا قسم لمن مات أو انصرف أو أسير قبل ذلك.
ويحرم قول الإمام: من أخذ شيئاً، فهو له. ولا يستحقه، إلا فيما تعذر حمله،

شرح منصور

حقه، كان للباقيين.

(وإن أسقط الكل) حقهم من الغنيمة، (ف) هي (فِيء) تُصرف للمصالح كلها؛ لأنه لم يبق لها مستحق معين.

(وإذا لحق) بالجيش (مدد أو) انفلت (أسير) قبل تقضي الحرب، (أو) صار الفارس راجلاً قبل تقضي الحرب، (أو عكسه) بأن صار الرّاجل فارساً قبل تقضي الحرب، (أو أسلم) من شهد الواقعة كافراً قبل تقضي الحرب، (أو) بلغ صبي قبل تقضي الحرب، (أو عتق) قن (قبل تقضي الحرب، جعلوا كمن كان فيها) أي: الواقعة (كلها كذلك) أي: على الحالة التي تقضت الحرب وهم عليها، جعلاً لهم كمن كان كذلك من أول الواقعة؛ لأن الغنيمة إنما تصير للغنائين عند تقضي الحرب.

(ولا قسم لمن مات أو انصرف أو أسر قبل ذلك) أي: تقضي الحرب؛ لأنهم لم يحضروها وقت انتقال الغنيمة إلى ملك الغنائين.

(ويحرم قول الإمام) أو نائبه: (من أخذ شيئاً، فهو له) لأنه يُفضي إلى اشتغالهم بالنهب عن القتال، وظفر العدو بهم، ولأن سبب الملك الاغتنام على التساوي، فلا ينفرد البعض بشيء، وأما قوله ﷺ يوم بدر: «من أخذ شيئاً، فهو له» (١) فذاك حين كانت له ﷺ ثم صارت للغنائين، على ما تقدم. (ولا يستحقه) أي: المأخوذ بهذه المقالة، أخذه، (إلا فيما تعذر حمله) كأحجار،

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣١٦/٦، من حديث ابن عباس.

وَتَرِكَ فَلَمْ يُشْتَرِ، وَلِلْإِمَامِ أَخْذُهُ لِنَفْسِهِ وَإِحْرَاقُهُ، وَإِلَّا حَرُمَ. وَيَصَحُّ تَفْضِيلُ بَعْضِ الْغَانِمِينَ لِمَعْنَى فِيهِ، وَيَخْصُصُ الْإِمَامُ بِكُلِّبٍ مَنْ شَاءَ. وَيُكْسَرُ الصَّلِيبُ، وَيُقْتَلُ الْخَنْزِيرُ، وَيُصَبُّ الْخَمْرُ، وَلَا يُكْسَرُ الْإِنَاءُ. وَلَا تَصَحُّ الْإِجَارَةُ لِلْجِهَادِ، فَيُسَهَّمُ لَهُ كَأَجِيرِ الْخِدْمَةِ. وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ تَقْضِيِ الْحَرْبِ، فَسَهْمُهُ لَوَارِثِهِ.

شرح منصور

وقدور كبار، وخطب ونحوه.

(وَتَرِكَ فَلَمْ يُشْتَرِ) لعدم الرغبة فيه، فيجوز قول الإمام: مَنْ أَخَذَ شَيْئاً، (أَفْهَوْ لَهُ^(١)) (وَلِلْإِمَامِ أَخْذُهُ لِنَفْسِهِ، وَ) لَهُ (إِحْرَاقُهُ) إِنْكَاءٌ لِلْعَدُوِّ؛ لَعَلَّا يَنْتَفِعُوا بِهِ، (وَإِلَّا) بَأَنْ رُغِبَ فِي شِرَاءِ مَا تَعَذَّرَ حَمْلُهُ، (حَرُمَ) قَوْلُهُ: مَنْ أَخَذَهُ، فَهُوَ لَهُ، وَأَخَذَ إِمَامٌ لَهُ لِنَفْسِهِ، وَإِحْرَاقُهُ، فَيَبَاعُ حِينَئِذٍ وَيُضْمُّ ثَمَنُهُ لِلْمَغْنَمِ^(٢).

(وَيَصَحُّ) أَي: يَجُوزُ (تَفْضِيلُ بَعْضِ الْغَانِمِينَ لِمَعْنَى فِيهِ) مِنْ حُسْنِ رَأْيٍ وَشَجَاعَةٍ، فَيَنْفَلُ. (وَيَخْصُصُ إِمَامٌ^(٣) بِكُلِّبٍ) يَبَاحُ اقْتِنَاؤُهُ (مَنْ شَاءَ) مِنَ الْجَيْشِ، وَلَا يُدْخَلُهُ فِي قِسْمَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ.

(وَيُكْسَرُ الصَّلِيبُ، وَيُقْتَلُ الْخَنْزِيرُ). نَصًّا، (وَيُصَبُّ الْخَمْرُ، وَلَا يُكْسَرُ الْإِنَاءُ) نَصًّا.

(وَلَا تَصَحُّ الْإِجَارَةُ لِلْجِهَادِ) لِأَنَّهُ عَمَلٌ يَخْتَصُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ، كَالْحَجِّ، (فَيُسَهَّمُ لَهُ) أَي: أَجِيرُ الْجِهَادِ. وَإِنْ أَخَذَ أَجْرَةً، رَدَّهَا، (كَأَجِيرِ الْخِدْمَةِ) لَمَّا تَقَدَّمَ. وَتَصَحُّ الْإِجَارَةُ لِحَفْظِ الْغَنِيمَةِ وَحَمْلِهَا وَسَوْقِهَا وَرَعِيهَا وَنَحْوِهَا، وَلَوْ بِمَعْيَنٍ مِنَ الْمَغْنَمِ.

(وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ تَقْضِيِ الْحَرْبِ) وَلَوْ قَبْلَ إِحْرَازِ الْغَنِيمَةِ، (فَسَهْمُهُ لَوَارِثِهِ) لِثَبُوتِ مَلَكَهَ عَلَيْهِ عِنْدَ تَقْضِيِ الْحَرْبِ، أَشْبَهَ سَائِرَ أَمْلَاكِه.

٥٧٣/١

(١-١) فِي (س) وَ (ع) وَ (م): «فَلَهُ».

(٢) فِي (س) وَ (ع): «لِلْمَقْسَمِ»، وَ: «لِلْمَغْنَمِ» نَسْخَةٌ فِي هَامِشِ (ع).

(٣) فِي (م): «الْإِمَامُ».

وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةً مِنْهَا، وَلَهُ فِيهَا حَقٌّ، أَوْ لَوْلَدَهُ، أَدَّبَ، وَلَمْ يُبْلَغْ
بِهِ الْحَدُّ، وَعَلَيْهِ مَهْرُهَا، إِلَّا أَنْ تَلَدَ مِنْهُ، فَقِيمَتُهَا، وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدِهِ،
وَوَلَدُهُ حُرٌّ. وَإِنْ أَعْتَقَ قَنًا، أَوْ كَانَ يَعْتِقُ عَلَيْهِ، عَتَقَ قَدْرَ حَقِّهِ، وَالْبَاقِي
كَعْتَقِهِ شِقْصًا.

وَالْغَالُ، وَهُوَ: مَنْ كَتَمَ مَا غَنِمَ أَوْ بَعْضَهُ، لَا يُحَرِّمُ سَهْمَهُ،

شرح منصور

(وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةً مِنْهَا) أي: الغنيمة (وله) أي: الواطئ (فيها) أي:
الغنيمة (حق) أدب، (أو لولده) أي: الواطئ، فيها حق، (أدب) لفعله
مُحَرَّمًا (ولم يُبْلَغْ به) أي: تأديبه (الحُدُّ) لأنه يُدْرَأُ بالشبهة، والغنيمة ملكة
للغائمين، فيكون للواطئ حق في الجارية وإن قلَّ، فيُلْدَرَأُ الحُدُّ (١) عنه،
كالمشتركة وكجارية ابنه، (وعليه) أي: الواطئ (مهرها) يُطْرَحُ فِي الْمَقْسَمِ
(إِلَّا أَنْ تَلَدَ مِنْهُ، فَ) يُلْزَمُهُ (قِيمَتُهَا) تُطْرَحُ فِي الْمَقْسَمِ؛ لِأَنَّ اسْتِيلَاذَهَا،
كَاسْتِيلَاذِهَا، (وتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدِهِ) لأنه وطئ يُلْحَقُ بِهِ النَّسَبُ، أَشْبَهَ وَطْءَ الْمَشْتَرَكَةِ
(وَوَلَدُهُ حُرٌّ) لِلْمَلِكَةِ إِذَاهَا حِينَ الطُّرُقِ، فَيَنْعَقُطُ الْوَلَدُ حُرًّا.

(وَإِنْ أَعْتَقَ) بَعْضُ الْغَائِمِينَ (قَنًا) مِنَ الْغَنِيمَةِ، (أَوْ كَانَ) فِي الْغَنِيمَةِ قَنٌ
(يَعْتِقُ عَلَيْهِ) كَأَلِيهِ وَحَمَمَهُ وَخَطَلَهُ، (عَتَقَ قَدْرَ حَقِّهِ) لِمَصْلَدِفَتِهِ مَلَكَةً، (وَالْبَاقِي)
مِنْهُ. (كَعْتَقِهِ شِقْصًا) مِنْ مَشْتَرَكٍ، عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ. وَأَمَّا الْأَسْرَى (٢) الرَّجَالُ
قَبْلَ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ فِيهِمْ، فَلَا عِتْقَ؛ لِأَنَّ الْعَبَاسَ — عَمَّ النَّبِيُّ ﷺ وَعَمَّ عَلِيٌّ —
وَعَقِيلًا أَحَا عَلِيٌّ، كَانَا فِي أَسْرَى بَدْرٍ، فَلَمْ يَحْقُقَا عَلَيْهِمَا، وَلِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يَصِيرُ
رَقِيقًا بِنَفْسِ السَّيِّ.

(وَالْغَالُ، وَهُوَ: مَنْ كَتَمَ مَا غَنِمَ أَوْ) كَتَمَ (بَعْضَهُ)، لَا يُحَرِّمُ سَهْمَهُ، مَنْ
الْغَنِيمَةِ؛ لَوْجُودِ سَبَبِ اسْتِحْقَاقِهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ حَرَمَانُ سَهْمِهِ فِي خَبَرٍ، وَلَا دَلٌّ عَلَيْهِ

(١) في (٤٤): «بالحُدِّ».

(٢) في (٤٥): «أَسْرَى».

ويجب حرق رحله كله وقت غلوله، مالم يخرج عن ملكه، إذا كان حياً حراً، مكلفاً ملتزماً، ولو أنثى وذمياً، إلا سلاحاً، ومصحفاً، وحيواناً بآلته ونفقته، وكتب علم، وثيابه التي عليه، وما لا تأكله النار، فله، ويُعزَّر، ولا يُنفى.

ويؤخذ ما غل

شرح منصور

قياس، فيبقى بحاله، ولا يحرق؛ لأنه ليس من رحله.

(ويجب حرق رحله كله وقت غلوله) لحديث سالم بن عبد الله بن عمر قال: سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ قال: «إذا وجدتم الرجل قد غل، فأحرقوا متاعه، واضربوه». رواه سعيد وأبو داود والأثرم (١). وحديث النهي عن إضاعة المال (٢) مخصوص بما إذا لم يكن (٣) مصلحة، كأكله ونحوه (مالم يخرج) رحله (عن ملكه) فلا يحرق؛ لأنه عقوبة لغير الجاني. ومحل إحراق رحله (إذا كان حياً) فإن مات قبله، لم يحرق. نصاً، لسقوطه بالموت، كالحدود. (حراً) فلا يحرق رجل رقيق؛ لأنه لسيده. (مكلفاً) لا صغيراً أو مجنوناً؛ لأنهما ليسا من أهل العقوبة. (ملتزماً) لأحكامنا، وإلا لم يعاقب على ما لا يعتقد تحريمه، (ولو) كان (أنثى وذمياً) لأنهما من أهل العقوبة، (إلا) سلاحاً ومصحفاً وحيواناً بآلته ونفقته، وكتب علم، وثيابه التي عليه، وما لا تأكله النار، (ف) لا يحرق، وهو (له) / أي: الغال، كسائر ماله، (ويُعزَّر) الغال؛ للخبر (٤)، (ولا يُنفى) نصاً، لظاهر الخبر. (ويؤخذ ما غل) من غنيمه

٥٧٤/١

(١) سعيد بن منصور (٢٧٢٩) وأبو داود (٢٧١٣).

(٢) هو قوله ﷺ: «إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ورأد البنات، ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال». أخرجه البخاري (٢٤٠٨) ومسلم (١٧١٥)، من حديث المغيرة بن شعبه.

(٣) بعدهما في (ع): «له».

(٤) هو حديث عمر الذي تقدم آنفاً.

للمغنم، فإن تابَ بعد قسم، أعطى الإمامُ خمسَه، وتصدَّقَ ببقِيَّتِه. وما أُخِذَ مِن فدية، أو أُهْدِيَ للأميرِ أو بعضِ قُوَّادِه أو الغانمينِ بدارِ حربٍ، فغنيمةٌ، وبتارنا، فلمُهدى له.

شرح منصور

(للمغنم) لأنه حقٌّ للغانمين ومن يشركهم، فوجب رُدُّه إلى أهله، (فإن تابَ بعد قسم، أعطى) (أي: الغال^(١)) (الإمامُ خمسَه) ليصرفَه في مصارفه^(٢) (وتصدَّقَ ببقِيَّتِه) رُوي عن معاوية وابن مسعود^(٣)، لأنه لا يُعرفُ أربابُه، أشبهَ المالَ الضائع.

(وما أُخِذَ من فدية) أسرى كفَّارٍ، فغنيمةٌ؛ لقسمه ﷺ فداءً أسارى بدرٍ بين الغانمين، ولحصوله بقوة الجيش، (أو أُهْدِيَ للأمير) على الجيش، (أو) أُهْدِيَ لـ (بعض قُوَّادِه) أي: الأمير، فغنيمةٌ (أو) أُهْدِيَ لبعض (الغانمين بدارِ حربٍ، فغنيمةٌ) لأنَّ الظاهرَ: أنَّ فعلهم ذلك خوفاً من الجيش، (و) ما أُهْدِيَ (بتارنا) للإمام أو غيره (فلمُهدى^(٤)) له) لقبوله ﷺ هديةً المقوقس وغيره، وكانت له وحده^(٥).

(١-١) ليست في (س) و (ع) و (م) وهي نسخة في هامش (ع).

(٢) في (م): «مصافه».

(٣) أورد الرواية عن معاوية سعيد بن منصور (٢٧٣٢). ولم نقف على رواية ابن مسعود.

(٤) في (م): «فللمهدي».

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٤٧٠/١٢، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢١٥/٩، من حديث علي رضي الله عنه.

بَاب

الأَرْضُونَ الْمَغْنُومَةُ ثَلَاثٌ: عَنُوءَةٌ، وَهِيَ: مَا أُجْلُوا عَنْهَا. وَيُخَيَّرُ إِمَامٌ بَيْنَ قَسَمِهَا كَمَقْصُولٍ، وَوَقْفُهَا لِلْمُسْلِمِينَ بِلَفْظٍ يَحْصُلُ بِهِ. وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَجًا يُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ بِيَدِهِ، مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ.

شرح منصور

(الأَرْضُونَ الْمَغْنُومَةُ) أَي: الْمَأْخُودَةُ مِنْ كُفَّارٍ، (ثَلَاثٌ) أَصْنَافٌ: إِحْدَاهَا: الْمَأْخُودَةُ (عَنُوءَةٌ) أَي: قَهْرًا وَغَلِبَةً، (وَهِيَ: مَا أُجْلُوا) أَي: أَهْلُهَا الْخَرِيبُونَ (عَنْهَا) بِالسَّيْفِ. (وَيُخَيَّرُ إِمَامٌ بَيْنَ قَسَمِهَا) بَيْنَ الْغَانِمِينَ (كَمَقْصُولٍ، وَ) بَيْنَ (وَقْفِهَا لِلْمُسْلِمِينَ بِلَفْظٍ يَحْصُلُ بِهِ) الْوَقْفُ. (وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَجًا) مُسْتَمَرًّا، (يُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ بِيَدِهِ، مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ) وَ(١) هُوَ أَجْرُهَا كُلُّ عَامٍ. قَالَ فِي «الْتَّحْرِيحِ» (٢): وَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ شَيْئًا مِمَّا فَتَحَ عَنُوءَةٌ قَسَمَ بَيْنَ الْغَانِمِينَ إِلَّا خَيْرٌ، فَبَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ نَصْفِهَا، فَصَارَ لِأَهْلِهِ لَا خَرَاجَ عَلَيْهِ (٣). وَسَائِرُ مَا فَتَحَ (٤) عَنُوءَةٌ مِمَّا فَتَحَ عُمَرُ وَمَنْ بَعْدَهُ، كَأَرْضِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَغَيْرِهَا، لَمْ يُقَسِّمْ مِنْهُ شَيْءٌ. فَرَوَى أَبُو عَمِيرٍ فِي كِتَابِ «الْأَمْوَالِ» (٥)، أَنَّ عُمَرَ قَدِمَ الْجَلَايَةَ (٦)، فَأَرَادَ قَسَمَ الْأَرْضَيْنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. فَقَالَ لَهُ مَعَاذُ: وَاللَّهِ إِذْنُ لِي كَوْنُنٌ مَا تَكْرِهَ، إِنَّكَ إِنْ قَسَمْتَهَا الْيَوْمَ، صَارَ الرِّبْعُ الْعَظِيمُ فِي أَيْدِي الْقَوْمِ، ثُمَّ يَسْتَلُون، فَيَصِيرُ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ الْوَاحِدِ وَالْمَرْأَةِ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَسْتَلُون مِنَ الْإِسْلَامِ مَسْلَدًا، وَهُمْ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا، فَيَنْظُرُ أَمْرًا يَسْعُ أَوْلَهُمْ وَآخِرَهُمْ. فَصَارَ عُمَرُ إِلَى قَوْلِ مَعَاذٍ.

(١) لَيْسَتْ فِي (م).

(٢) الْمُقْتَعُ مَعَ التَّحْرِيحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٣٠٦/١٠٠.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٨/٥)، وَمُسْلِمٌ (١٥٥١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) لَيْسَتْ فِي (م).

(٥) الْأَمْوَالُ (١٥٢).

(٦) قَرْيَةٌ مِنْ قَرْيِ حَمَشٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْجَوْلَانِ. «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» ٩١/٢.

الثانية: ما جَلَوْا عنها خوفاً مِنَّا، وحكمتها كالأولى.

الثالثة: المصالحُ عليها، فَمَا صُولِحُوا عَلَى أَنَّهَا لَنَا، فَكَالْعَنُودِ. وعلى أَنَّهَا لِمَن، وَلَنَا الْخَرَاجُ عَنْهَا، فَهُوَ كَجَزِيَّةٍ إِنْ أَسْلَمُوا، أَوْ انْتَقَلَتْ إِلَى مُسْلِمٍ، سَقَطَ. وَيُقَرُّونَ فِيهَا بِلاَ جَزِيَّةٍ، بِخِلَافِ مَا قَبْلُ. وعلى إِمَامٍ فَعَلَ لِأَصْلَحٍ،

شرح منصور

(الثانية: ما جَلَوْا) أي: أهلها (عنها خوفاً مِنَّا، وحكمتها كالأولى) في التحجير المذكور، وعنه: تصير وقفاً بنفس الاستيلاء^(١). وحيزم به في الإقناع^(٢).

٥٧٥/١

(الثالثة: المصالحُ عليها) وهي نوعان: // (فَمَا صُولِحُوا عَلَى أَنَّهَا) أي: الأرضَ (لَنَا) ونَقَرُهَا معهم بِالْخَرَاجِ، (ف) هي (كَالْعَنُودِ) في التحجير، وَلَا يَسْقُطُ خَرَاஜُهَا بِإِسْلَامِهِمْ. وعنه: تصير وقفاً بنفس الاستيلاء^(٣)، وحيزم به في «الإقناع»^(٤). (و) الثاني مَا صُولِحُوا (عَلَى أَنَّهَا) أي: الأرضَ (لِمَن)، وَلَنَا الْخَرَاجُ عَنْهَا^(٥)، (فَهُوَ) أي: مَا يُؤْخَذُ مِنْ خَرَاجِهَا (كَجَزِيَّةٍ، إِنْ أَسْلَمُوا) سَقَطَ عَنْهُمْ، (أَوْ انْتَقَلَتْ) الأرضُ (إِلَى مُسْلِمٍ، سَقَطَ) عَنْهُمْ كَسَقُوطِ جَزِيَّةٍ بِإِسْلَامِهِ، وَإِنْ انْتَقَلَتْ إِلَى ذِمِّيٍّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الصُّلْحِ، لَمْ يَسْقُطْ خَرَاجُهَا، وَتُسَمَّى هَذِهِ دَارَ عَهْدٍ، وَهِيَ مِلْكٌ لَهُمْ لَا يُمْتَعُونَ فِيهَا بِإِحْدَاثِ كَنِيسَةٍ وَلَا بَيْعَةٍ كَمَا يَأْتِي. (وَيُقَرُّونَ فِيهَا بِلاَ جَزِيَّةٍ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ دَارَ إِسْلَامٍ، (بِخِلَافِ مَا قَبْلُ) مِنَ الْأَرْضَيْنِ، فَلَا يُقَرُّونَ بِهَا سَنَةً بِلاَ جَزِيَّةٍ، كَمَا فِي «الإقناع»^(٦). (و) يَجِبُ (عَلَى إِمَامٍ فَعَلَ لِأَصْلَحٍ) لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْأَرْضِ الَّتِي تَصِيرُ إِلَيْهِمْ، مِنْ وَقْفٍ

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٠٥/١٠٠، معونة أولي النهى ٧١٤/٣.

(٢) ١٠٨/٣.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٠٥/١٠٠، معونة أولي النهى ٧١٥/٣.

(٤) ١٠٩/٣.

(٥) في الأصل: «عليها».

(٦) ١٠٩/٣.

وَيُرْجَعُ فِي خَرَايجٍ وَجْزِيَّةٍ إِلَى تَقْدِيرِهِ وَوَضَعَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ دِرْهَمًا وَقَفِيزًا، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ، قِيلَ: بِالْمَكِّيِّ، وَقِيلَ: بِالْعِرَاقِيِّ، وَهُوَ نِصْفُ الْمَكِّيِّ.

شرح منصور

أو قسمة؛ لأنه نائبهم.

(وَيُرْجَعُ فِي) قَدَّرَ (خَرَايجٍ وَجْزِيَّةٍ إِلَى تَقْدِيرِهِ) أَي: الْإِمَامُ مِنْ زِيَادَةِ أَوْ (١) نَقَصٍ عَلَى حَسَبِ مَا يُودِي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَتَطْبِيقُهُ الْأَرْضَ؛ لِأَنَّهُ أَجْرَةٌ فَلَمْ يَتَقَدَّرْ بِمَقْدَارٍ لَا يَخْتَلِفُ، كَأَجْرَةِ الْمَسَاكِينِ. (وَوَضَعَ عَمْرٌ) بِنِ الْخَطَابِ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ دِرْهَمًا وَقَفِيزًا) قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ ابْنُ سَلَامٍ: أَعْلَى وَأَصَحُّ حَدِيثٌ فِي أَرْضِ السَّوَادِ، حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ (٢). يَعْنِي: أَنَّ عَمْرًا وَضَعَ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ دِرْهَمًا وَقَفِيزًا (٣). قَالَ فِي «شَرْحِهِ» (٤): وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ جَنْسِ مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ عَمْرٍو أَنَّهُ ضَرَبَ عَلَى الطَّعَامِ دِرْهَمًا وَقَفِيزَ حَنْطَةٍ، وَعَلَى الشَّعِيرِ دِرْهَمًا وَقَفِيزَ شَعِيرٍ. وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الْحَبُوبِ. انْتَهَى. وَقَالَ فِي «الْمَحَرَّرِ» (٥): وَ (٦) الْأَشْهُرُ عَنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ عَلَى جَرِيبِ الزَّرْعِ دِرْهَمًا وَقَفِيزًا مِنْ طَعَامِهِ، وَعَلَى جَرِيبِ النَّخْلِ ثَمَانِيَةَ دِرَاهِمٍ، وَعَلَى جَرِيبِ الْكُرْمِ عَشْرَةً، وَعَلَى جَرِيبِ الرُّطْبَةِ سِتَّةً. (وَهُوَ) أَي: الْقَفِيزُ (ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ، قِيلَ: بِالْمَكِّيِّ) قَدَّمَهُ فِي «الشَّرْحِ» (٧)، وَقَالَ: نَصٌّ عَلَيْهِ. وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَصَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ» (٧) وَ«الْإِقْنَاعِ» (٨). (وَقِيلَ: ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ، وَهُوَ نِصْفُ الْمَكِّيِّ) قَدَّمَهُ فِي

(١) فِي (س) وَ (ع) وَ (م): «و».

(٢) الْمَقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٣١٧/١٠، الْأَمْوَالُ (١٨١).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (١٨١).

(٤) مَعُونَةُ أَوَّلِي النِّهْيِ ٧١٧/٣.

(٥) ١٧٩/٢.

(٦) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٧) الْمَقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٣١٧/١٠.

(٨) ١١٠/٢.

والجَرِبُ: عشرُ قَصَبَاتٍ في مثلِها، والقَصْبَةُ: ستة أذُرُع - بذراعٍ وسطٍ - وقبضة وإبهامٌ قائمة.

والخَرَجُ على أرضٍ لها ماءٌ تُسقى به، ولو لم تُزرع، لا على مالا يناله ماءً، ولو أمكنَ زرعُه وإحياءُه ولم يُفعل. وما لم ينبت، أو ينلَه إلا عاماً بعد عام، فنصفُ خراجِه في كلِّ عامٍ. وهو على المالك،

شرح منصور

«المحرر^(١)» و «الرعايتين» و «الحاوين»، وقالوا: نصٌّ عليه^(٢). وثمرُ الشجرِ بالأرض الخراجية لمن تُقرُّ بيده، وفيه العُشْرُ زكاةً.

(والجَرِبُ: عشرُ قَصَبَاتٍ في مثلِها) أي: عشرُ قصبَاتٍ. (والقَصْبَةُ ستة أذُرُع بذراعٍ وسطٍ) لا أطولَ ذراعٍ ولا أقصرَها، (وقبضة^(٣)) وإبهامٌ قائمةٌ مع كلِّ ذراعٍ. فالجريبُ ثلاثة آلاف وست مئة ذراعٍ مكسراً^(٤).

٥٧٦/١

(والخَرَجُ على أرضٍ لها ماءٌ تُسقى به ولو لم تُزرع) كالمؤجرة، و(لا) خراجٌ (على ما لا يناله ماءً) / من الأراضي، (ولو أمكنَ زرعُه وإحياءُه ولم يُفعل) لأنَّ الخراجَ أجرَةُ الأرضِ، وما لا^(٥) منفعةَ فيه لا أجرَةُ له. ومفهومُه: أنه إن أُحييَ وزُرِعَ، وجب خراجُه. ويأتي: لا خراجٌ على مسلمٍ فيما أحياه من أرضٍ عَنَوَةٍ. (وما لم ينبت) إلا عاماً بعد عامٍ، فنصفُ خراجِه في كلِّ عامٍ، (أو) لم (ينلَه) الماءَ (إلا عاماً بعد عامٍ، فنصفُ خراجِه) يؤخذ (في كلِّ عامٍ) لأنَّ نفعَها على النصف، فكذا خراجُها.

(وهو) أي: الخراجُ (على المالك) لأنه على رِقْبَةِ الأرضِ دون مستأجرِها،

(١) ١٧٩/٢.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣١٧/١٠ - ٣١٨.

(٣) في (م): «وقمضة».

(٤) في (س) و (م): «مكسرة».

(٥) ليست في (م).

ووكاليتين يُجَبَسُ به المُوَسَّرُ، وَيُنْظَرُ المعسِرُ. وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمْلَرَةِ أَرْضِهِ
أَجْبَرَ عَلَى إِجَارَتِهَا، أَوْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا. وَيَجُوزُ أَنْ يُرْشَى الْعَامِلُ وَيُهْدَى
إِلَيْهِ لِلدَّفْعِ ظَلَمًا، لَا لِلدَّعَى خَرًا جَاهًا. وَالْمَطْلِيَّةُ: الدَّفْعُ ابْتِلَاءً، وَالرَّشْوَةُ: بَعْدُ
الطَّلَبِ. وَأَخْطَاهُمَا حَرَامٌ.

وَلَا خَرَاجٌ عَلَى مَسَاكِينٍ مُطْلَقًا.

شرح منصور

كقطرة رقيقة.

(و) الخراجُ (كالكاليتين يُجَبَسُ به المُوَسَّرُ، وَيُنْظَرُ) به (المعسر) إلى ميسرته؛
لأنه أجرة كالأجرة المساكين.

(وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمْلَرَةِ أَرْضِهِ) الخراجية، (أَجْبَرَ عَلَى إِجَارَتِهَا) مَنْ
يعسرهما، (أَوْ) عَلَى (رَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا) لَدَفْعِ مَنْ يعسرهما، وَيَقُومُ بِخَرَاجِهَا؛ لِأَنَّ
الْأَرْضَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يُعْطَلُّهَا عَلَيْهِمْ. وَفَهْمُ مِنْهُ: أَنَّ مَنْ بِيَدِهِ أَرْضًا خَرًا جَاهَةً،
فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا وَبِوَارِثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَمَنْ يَنْقُلُهَا إِلَيْهِ بِخَرَاجِهَا.

(وَيَجُوزُ أَنْ يُرْشَى الْعَامِلُ، وَ) أَنْ (يُهْدَى إِلَيْهِ لِلدَّفْعِ ظَلَمًا) عَنْهُ أَوْ عَنْ
غَيْرِهِ، لِتَوْصُلِهِ بِذَلِكَ إِلَى كَفِّ يَدِ عَادِيهِ. وَ (لَا) يَجُوزُ أَنْ يُرْشَى الْعَامِلُ أَوْ
يُهْدَى لَهُ (لِلدَّعَى) عَنْهُ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ (خَرًا جَاهًا) لِأَنَّهُ تَوَصَّلَ إِلَى إِبْطَالِ حَقِّ، فَحَرَّمَ
عَلَى اتِّخَاذِهِ وَمَعْطَا كَرَشْوَةٍ حَاكِمٍ لِحُكْمٍ لَهُ بِغَيْرِ الْحَقِّ. (وَالْمَطْلِيَّةُ: الدَّفْعُ) أَيِ:
الْعَيْنُ الْمَالِيَّةُ الْمَدْفُوعَةُ^(١) لِمَهْدَى إِلَيْهِ (ابْتِلَاءً) بِبَلَا طَلَبٍ، (وَالرَّشْوَةُ) بِتَثْلِيثِ
الرَّاءِ: الدَّفْعُ (بَعْدَ طَلَبٍ) اتِّخَاذًا، (وَأَخْطَاهُمَا) أَيِ: الرِّشْوَةُ وَالْمَطْلِيَّةُ (حَرَامٌ)
لِحَدِيثِ: «عَطَلَا الْعَصَالُ غُلُولًا»^(٢).

وَوَكْرَةُ شَرَاءِ مُسْلِمٍ مَزَارِعَ أَرْضِ^(٣) خَرًا جَاهَةً، أَيِ: تَقْبُلُهَا بِمَا عَلَيْهَا مِنْ
خَرَاجٍ؛ لِمَا فِي إِبْطَالِهِ الْخَرَاجِ مِنْ مَعْنَى الْمَذَلَّةِ. كَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَغَيْرِهِ^(٤).
(وَلَا خَرَاجٌ عَلَى مَسَاكِينٍ مُطْلَقًا) أَيِ: سَوَاءٌ فَتَحَتِ الْأَرْضُ عَنُوقًا أَوْ صَلَاحًا؛

(١) فِي (م): «الْمَرْهُومَةُ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَلْهَقِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» ١٠٠/١٣٧٨ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَنِيفَةَ الشَّافِعِيِّ.

(٣) فِي (م): «الرَّضَا».

(٤) لَمْ تَقْعَبْ عَلَيْهِ.

«ولا مزارع مكة، والحرم كهي». وليس لأحد البناء، والافتراء به فيهما،
«ولا تفرقة خراج عليه بنفسه». ومصرفه كهي. «وإن رأى الإمام
المصلحة في إسقاطه ممن له وضعه فيه، حاز». «ولا يُحتسب بما ظلم في
خراجيه، من عشر».

شرح منصور

لأنه لم ينقل، وأدله أحمد الخراج عن نادره تورع^(١).
(«ولا») خراج على (مزارع مكة) لأنه لم يضرب عليها شيئاً،
والخراج جزية الأرض، (والحرم كهي) أي: كمكة. نصاً، فلا خراج على
مزارعه. (وليس لأحد البناء، والافتراء به فيهما) أي: في مكة والحرم؛ لأنه
يؤدي إلى التضييق في أداء الناسك، (ولا) يجوز لأحد (تفرقة خراج عليه
ببفسه) لأن مصرفه غير معين، فيفتقر إلى احتياط، ولأنه للمصلحة كلها.
(«ومصرفه») أي: الخراج («كهي») لأنه منه. (وإن رأى الإمام المصلحة في
إسقاطه) أي: الخراج (ممن له) أي: الإمام (وضعه فيه) ممن يندفع عن
المسلمين، وقيه ومؤذن ونحوه، (حاز) له / إسقاطه عنه؛ لأنه لا فائدة في أخذه
عنه، ثم رده إليه. (ولا يُحتسب بما ظلم في خراجيه، من عشر) عليه في حب
أو غير. قال أحمد: لأنه غصب^(٢).

٥٧٧/١

(١) الملقع مع الشرح الكبير والإيضاح ٣٢٣/١٠٠، معونة أولي النهى ٧١٩/٣.

(٢) معونة أولي النهى ٧٢٠/٣، وحاء في هامش الأصل ما نصه: [وعنه: يلي. احتاره أبو بكر].

باب

الفَيءُ: ما أُخِذَ مِنْ مَالِ كَافِرٍ بِحَقٍّ، بِلا قتالٍ، كجِزْيَةٍ وَخَرَجٍ
وَعُشْرِ تِجَارَةٍ وَنَصْفِهِ، وما تُرِكَ فِرْعَاءٌ، أو عَنْ مِيتٍ، ولا وَاثٍ لَهُ.
وَمَصْرُفُهُ وَخُمْسُ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ، الْمَصَالِحُ، يُبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فالْأَهَمُّ، مِنْ
سَدِّ ثَغْرِ، وَكِفَايَةِ أَهْلِهِ، وَحَاجَةٍ مَنْ يَدْفَعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

شرح منصور

(الفَيء) من فَاءِ الظَّلِّ: إِذَا رَجَعَ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، سُمِّيَ بِهِ الْمَأْخُوذُ مِنَ الْكُفَّارِ - عَلَى
مَا يَأْتِي - لِأَنَّهُ رَجَعَ مِنْهُمْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ
أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...﴾ الْآيَةُ. [الحشر: ٧]. وَهُوَ: (مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ كَافِرٍ
غَالِباً (بِحَقٍّ، بِلا قِتَالٍ، كجِزْيَةٍ وَخَرَجٍ) مِنْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، (وَعُشْرِ تِجَارَةٍ) مِنْ
حَرْبِيٍّ، (وَنَصْفِهِ) أَي: نَصْفِ عُشْرِ التِّجَارَةِ مِنْ ذِمِّيٍّ، (وَمَا تُرِكَ) مِنْ كُفَّارٍ
لِلْمُسْلِمِينَ (فِرْعَاءً) مِنْهُمْ، (أَوْ) تُرِكَ (عَنْ مِيتٍ) مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ (وَلَا وَاثٍ لَهُ)
يَسْتَغْرِقُ. وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (بِحَقٍّ) مَا أُخِذَ مِنْ كُفَّارٍ ظُلْمًا، كَمَالِ مُسْتَأْمِنٍ،
وَقَوْلِهِ: (بِلا قِتَالٍ) الْغَنِيمَةُ.

(وَمَصْرُفُهُ) أَي: الْفَيءُ، الْمَصَالِحُ، (و) مَصْرُفُ (خُمْسِ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ الْمَصَالِحِ)
لِعُمُومِ نَفْعِهَا، وَدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى تَحْصِيلِهَا (١) «فَلَا تَخْتَصُّ بِالْمُقَاتِلَةِ»^(١). قَالَ عُمَرُ: مَا
أُحِذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا لَهُ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِيبٌ، إِلَّا الْعَبِيدَ فَلَيْسَ لَهُمْ فِيهِ شَيْءٌ،
وَقَرَأَ عُمَرُ: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى
وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ٧-
١٠]، فَقَالَ: هَذِهِ اسْتَوْعَبَتِ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً^(٢). وَعَلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ
بِالْمُقَاتِلَةِ.

و(يُبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فالْأَهَمُّ، مِنْ سَدِّ ثَغْرِ، وَكِفَايَةِ أَهْلِهِ) أَي: الثَّغْرِ^(٣) بِالْخَيْلِ
وَالسِّلَاحِ^(٣)، (وَحَاجَةٍ مَنْ يَدْفَعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ) لِأَنَّ أَهَمَّ الْأُمُورِ حِفْظُ بِلَادِ

(١-١) لَيْسَتْ فِي (س) وَ (م).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٣٥٢/٦.

(٣-٣) لَيْسَتْ فِي (م).

ثُمَّ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمُّ، مِنْ سَدِّ بَثْقٍ، وَكَرْيِ نَهْرٍ، وَعَمَلِ قَنْطَرَةٍ، وَرِزْقِ قِضَاةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَلَا يَخْمَسُ. وَيُقَسَّمُ فَاضِلٌ بَيْنَ أَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ، غَنِيَّهُمْ وَفَقِيرِهِمْ. وَسُنُّ بَدَاءَةٍ بِأَوْلَادِ الْمُهَاجِرِينَ، الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -

شرح منصور

المسلمين، وأمنهم من عدوهم، وسدُّ الثغور: عمارتها^(١) وكفايتها بالخيول والسلاح.

(ثم) بـ (الأهمُّ فالأهمُّ من سدِّ بَثْقٍ) بتقديم الموحدة، أي: المكان المنفتح من جانب النهر، وسدُّ جُرفِ الجسور؛ ليعلو الماء، فينتفع به، (و) من (كَرْيِ نَهْرٍ) أي: تنظيفه مما يُعَيِّقُ الماءَ عن جريانه، (و) من (عمل قَنْطَرَةٍ، وَرِزْقِ قِضَاةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ) كإصلاح طُرُقٍ، وعمارة مساجد، وأرزاق أئمة ومؤذنين وفقهاء.

(وَلَا يَخْمَسُ) الفيء. نصًّا، لأنه تعالى أضافه إلى أهل الخمس، كما أضاف إليهم خمس الغنيمة، فأجاب الخمس فيه لأهله دون باقيه منع لما جعله الله تعالى لهم بغير دليل. ولو أريد الخمس منه، لذكره، كما في خمس الغنيمة.

(وَيُقَسَّمُ فَاضِلٌ) عما يعمُّ نفعه (بَيْنَ أَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ، غَنِيَّهُمْ وَفَقِيرِهِمْ) لأنهم استحقَّوه بمعنى مشتركٍ فاستووا فيه، كالميراث.

٥٧٨/١

(وَسُنُّ بَدَاءَةٍ) عِنْدَ قَسَمِ (بِأَوْلَادِ الْمُهَاجِرِينَ؛ الْأَقْرَبُ/ فَالْأَقْرَبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فَيَدُأُ بِنِي هَاشِمٍ؛ لِقَرَبِهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ بِنِي الْمَطْلَبِ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمَطْلَبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ^(٢). ثُمَّ بِنِي عَبْدِ شَمْسٍ؛ لِأَنَّهُ أَخُو هَاشِمٍ لِأَيِّهِ وَأُمُّهُ، ثُمَّ بِنِي نُوْفَلٍ؛ لِأَنَّهُ أَخُو هَاشِمٍ لِأَيِّهِ، ثُمَّ بِنِي عَبْدِ الْعُزَّى وَبِنِي عَبْدِ الدَّارِ، وَيَقْدُمُ بَنُو عَبْدِ الْعُزَّى؛ لِأَنَّهُ خَدِيجَةٌ مِنْهُمْ، فَفِيهِمْ أَصْهَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ حَتَّى

(١) في (س) و (م): «وعمارتها».

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٧.

وقريش: قيل: بنو النضر بن كنانة، وقيل: بنو فهر بن مالك بن النضر - ثم بأولاد الأنصار، فإن استوى اثنان، فأسبق إسلاماً، فأسن، فأقدم هجرةً وسابقةً، ويُفضل بينهم بسابقة ونحوها.

ولا يجب عطلة إلا لبالغ، عاقل، حر، بصير، صحيح، يُطبق القتال. ويخرج من المقاتلة بمرض لا يُرجى زواله، كزمانة ونحوها.

تنقضي قريش؛ لقول عمر: ولكن أبدأ برسول الله ﷺ؛ الأقرب فالأقرب. فوضع الديوان على ذلك^(١).

شرح منصور

(وقريش: قيل: بنو النضر بن كنانة) قدّمه في «الشرح»^(٢) و «المبدع»^(٣) و «الإقناع»^(٤) وغيرها، وجزم به الموفق في «التبيين»^(٥). (وقيل: بنو فهر بن مالك بن النضر) بن كنانة، (ثم بأولاد الأنصار) وهم الأوس والخزرج، قدّموا على غيرهم؛ لسابقتهم في الإسلام، (فإن استوى اثنان) فيما سبق، (فأسبق بإسلام، فأسن، فأقدم هجرةً وسابقةً، ويُفضل بينهم) أي: أهل العطلة (بسابقة) في إسلام (ونحوها) كسبق بهجرة؛ لأنّ عمر قسم بينهم على السوابق، وقال: لا أجعل من قاتل على الإسلام كمن قتل عليه^(٦). وفضل عمر وعثمان ولم يفضل أبو بكر وعليّ.

(ولا يجب عطلة إلا لبالغ، عاقل، حر، بصير، صحيح، يُطبق القتال) ويتعرف قدر حاجة أهل العطاء وكفايتهم، فيزيد ذا الولد والفرس ومن له عيب في مصالح الحرب، حسب كفايتهم. وإن كانوا لتجارة أو زينة، لم تحسب مؤنتهم، ويراعى أسعار بلادهم؛ لأنّ الغرض الكفاية. (ويخرج من المقاتلة بمرض لا يُرجى زواله، كزمانة ونحوها) كسل، وكذا قطع يديه، فيسقط سهمه.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٦٤/٦، من حديث أبي هريرة.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإيضاح ٣٣٣/١٠.

(٣) لم نقعده عليه في «المبدع».

(٤) ١١٤٤/٢.

(٥) «التبيين» في أنساب القرشي ٣٦.

(٦) أخرجه أحمد (١٥٩٠٥٥).

وَبَيْتُ الْمَالِ مِلْكٌ لِلْمُسْلِمِينَ، يَضُمُّهُ مَتْلَفُهُ، وَيَحْرُمُ اخْذُ مِنْهُ بِلَا إِذْنِ إِمَامٍ.

وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ حُلُولِ الْعَطَاءِ، دَفَعَ لَوَرَثَتِهِ حَقَّهُ. وَلِامْرَأَةٍ جُنْدِيٍّ يَمُوتُ، وَصْغَارِ أَوْلَادِهِ، كَفَالَتُهُمْ، فَإِذَا بَلَغَ ذَكَرُهُمْ أَهْلًا لِقِتَالٍ، ففَرْضَ لَهُ إِنْ طَلَّبَ، وَإِلَّا تَرَكَ، كَالْمَرْأَةِ وَالْبَنَاتِ إِذَا تَزَوَّجْنَ.

شرح منصور

بخلاف نحو حمى وصداق؛ لأنه في حكم الصحيح.

(وَبَيْتُ الْمَالِ مِلْكٌ لِلْمُسْلِمِينَ) لأنه لمصالحهم، (يَضُمُّهُ مَتْلَفُهُ) كغيره من المتلفات، (وَيَحْرُمُ اخْذُهُ مِنْهُ بِلَا إِذْنِ إِمَامٍ) لأنه افتات عليه فيما هو مفروض إليه.

(وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ حُلُولِ الْعَطَاءِ، دَفَعَ لَوَرَثَتِهِ حَقَّهُ) لاستحقاقه له قبل موته، فينتقل إلى ورثته كسائر حقوقه. (وَلِامْرَأَةٍ جُنْدِيٍّ يَمُوتُ، وَصْغَارِ أَوْلَادِهِ، كَفَالَتُهُمْ) إلى أن يبلغوا؛ لما فيه من تطيب قلوب المجاهدين^(١)، فيتوقروا على الجهاد؛ لأنهم إذا علموا خلافه، توقروا على الكسب مخافة ضيعة^(٢) عيالهم بعد موتهم. (فَإِذَا بَلَغَ ذَكَرُهُمْ) أي: ذَكَرٌ مِّنْ مَّاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْجُنْدِ / (أَهْلًا لِلْقِتَالِ، ففَرْضَ لَهُ) عطاؤه (إِنْ طَلَّبَ) ذلك، فلا يجبر عليه؛ لعدم وجوبه عليه، (وَالِإِلاَّ) يطلب ذلك، (تَرَكَ، كَالْمَرْأَةِ وَالْبَنَاتِ) للجندي الميت (إِذَا تَزَوَّجْنَ) فيتركن؛ لغلظ بنفقة أزواجهن، والله أعلم.

٥٧٩/١

(١) في (ص): «المجاهدين»، وفي هامشها: «المجاهدين».

(٢) في (ص): «ضيعة».

باب

الأمان: ضدُّ الخوفِ. ويحرمُّ به قتلُ ورقٍ وأسرُّ. وشُرِّطَ كونه من مسلم، عاقلٍ، مختارٍ، غيرِ سكرانٍ، ولو كان قنًا، أو أنثى، أو مميزًا، أو أسيرًا، ولو لأسيرٍ.

شرح منصور

(الأمان: ضد الخوف). والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦]، قال الأوزاعي: هي إلى يوم القيامة. فمن طلب الأمان لسمع كلام الله ويعرف شرائع الإسلام، لزم إجابته، ثم يردُّ^(١) إلى مأمنه. (ويحرمُّ به) أي: الأمان (قتلُ ورقٍ وأسرُّ) وتعرض لما معه من مال؛ لمنافاة ذلك للأمان.

(وشُرِّطَ) لأمان (كونه من مسلم) فلا يصحُّ من كافرٍ، ولو ذميًّا أو مستأمنًا؛ لأنه غيرُ مأمونٍ علينا، (عاقلٍ) فلا يصحُّ من طفلٍ أو مجنونٍ؛ لأنه لا يدري المصلحة، (مختارٍ) فلا يصحُّ من مكرهٍ عليه، كالإقرار والبيع، (غيرِ سكرانٍ) لأنه لا يعرفُ المصلحة، (ولو كان قنًا أو أنثى أو مميزًا) فلا تشترطُ حرَّيته ولا ذكورِيَّته ولا بلوغه،^(٢) (أو أسيرًا)^(٣) لحديث عليٍّ مرفوعاً: «ذمةُ المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً، فعليه لعنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعين، لا يقبلُ منه صرفٌ ولا عدلٌ». رواه البخاري^(٤). (ولو) كان الأمان (لأسيرٍ) لحديث أم هانئ: يا رسول الله إني أجزتُ أحماني، وأغلقتُ عليهم بابي، وإنَّ ابنَ أمِّي أرادَ قتلَهُمْ. فقال لها رسولُ الله ﷺ: «قد أجزنا مَنْ أجزتِ يا أمَّ هانئٍ، إنما يجزُّ على^(٥) المسلمين أدناهم».

(١) في (م): «يرده».

(٢-٢) ليست في الأصول. وانظر: «معونة أولي النهى» ٧٢٩/٣.

(٣) في صحيحه (٦٧٥٥).

(٤) في (س) و (م): «عن».

وعدم الضرر، وأن لا يزيد على عشر سنين.

ويصحُّ منجزاً ومعلقاً، من إمام لجميع المشركين، ومن أمير لأهل بلدة جعل بإزائهم، ومن كلِّ أحدٍ لقافلةٍ وحِصنٍ صغيرين عُرفاً. بقولٍ كسلام، وأنت، أو بعضك، أو يدك، ونحوها آمن، وكلا بأس عليك، وأجرتك، وقف، وألقِ سلاحك، وقم، ولا تذهل، ومترس،

شرح منصور

رواه سعيد^(١).

(و) شرطُ لأمان^(٢) (عدمُ الضرر) على المسلمين فيه، (وأن لا تزيد) مدته، أي: الأمان (على عشر سنين) ذكره في «الترغيب» وغيره^(٣).

(ويصحُّ) أمانٌ (منجزاً) كانت آمناً، (و) يصحُّ (معلقاً) نحو: مَنْ فعل كذا فهو آمن؛ لقوله ﷺ يومَ فتح مكة: «مَنْ دخلَ دارَ أبي سفيان، فهو آمن»^(٤). ويصحُّ أمانٌ (من إمامٍ لجميع المشركين) لعموم ولايته. (و) يصحُّ (من أميرٍ لأهل بلدةٍ جعل بإزائهم) لعموم ولايته في قتالهم. وأما بالنسبة لغيرهم فكأحاد المسلمين. (و) يصحُّ (من كلِّ أحدٍ) يصحُّ أمانه (لقافلةٍ وحِصنٍ صغيرين عُرفاً) واختار ابنُ البنا: كمئة فأقل. فإن كان لأهل بلدٍ أو رُستاقٍ^(٥) أو جمعٍ كبيرٍ، لم يصحَّ من غير إمامٍ أو نائبه بإزائهم؛ لأنه يُفضي إلى تعطيل الجهاد والافتتات^(٦) عليه. (و) يصحُّ أمانٌ (بقولٍ، كسلام) لأنه بمعنى الأمان. (و) كقوله: (أنت) آمنٌ (أو بعضك) آمنٌ (أو يدك) آمنةٌ (ونحوها) من أعضائه، كراسك (آمن، وك) قوله: / (لا بأس عليك، وأجرتك، وقف، وألقِ سلاحك، وقم، ولا تذهل، ومترس) بفتح الميم وسكون الراء وآخره

٥٨٠/١

(١) في سننه (٢٦١٢).

(٢) ليست في (س).

(٣) المقتع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٤٢/١٠.

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١١٨/٩، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) الرُستاق: معرَّب، ويستعمل في الناحية التي هي طرف الإقليم. «المصباح»: (الرستاق)

(٦) في (م): «الافتتان».

وكثيراته، وبإشارة تذلُّ، كإمرار يده أو بعضها عليه، وبإشارة بسببته إلى السماء.

ويسري إلى مَنْ معه، مِنْ أَهْلِ وَمَالٍ، إِلَّا أَنْ يَخْصَصَ. ويجبُ ردُّ معتقد غير الأمانِ أماناً، إلى مَأْمَنِهِ. ويُقبلُ مِنْ عَدْلِي: إني أمنتُه. وإن ادَّعاه أسيرٌ،

سَيِّئٌ مَهْمَلَةٌ، فارسي، أي: لَا تَخَفْ^(١). قال عمر: إذا قُلتُم: لَا بَأْسَ وَلَا تَنْهَلْ أو: مَتَرَسٍ، فقد أمتتموه؛ فإنَّ اللَّهَ تعالى يعلمُ الألسنة^(٢).

شرح منصور

(وَك) ما يحصلُ الأمانُ بـ (شرالله) أي^(٤): الحربي، قال أحمد: إذا اشتراه ليقتله، فلا يقتله؛ لأنَّه إذا اشتراه، فقد أمنتُه^(٥).

(و) يصحُّ أمانٌ (بإشارة تذلُّ، كإمرار يده) كلها (أو بعضها عليه، وبإشارة بسببته إلى السماء) ولو مع إمكان نطقه؛ لقول عمر: لو أنَّ أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مُشْرِكٍ، فنزلَ إليه، فقتله، لقتلته. رواه سعيد^(٦). وتغليبا لحقن الدِّم مع دخله الحاجة إلى الإشارة؛ لأنَّ الغالبَ منهم علمُ فهم العربية، بخلاف نحو البيع، ويصحُّ برسالة وكتابة.

(ويسري) الأمانُ (إلى مَنْ معه) أي: المستأمن، (مِنْ أَهْلِ وَمَالٍ) تبعاً له، (إلا أَنْ يَخْصَصَ) به، كانت آمِنٌ دونَ أهْلِكَ وَمَالِكَ، فلا يسري إليهما. (ويجبُ ردُّ معتقد غير الأمانِ أماناً إلى مَأْمَنِهِ) أي: الموضع الذي صدرَ فيه ما اعتقده أماناً. نصّاً، مثلاً يكونُ عُذْراً^(٧) لله. (ويقبلُ مِنْ عَدْلِي) بقوله: (إني أمنتُه) كمرضعة أجزت عن فعلها (وإن ادَّعاه) أي: الأمان (أسيرٌ) وأنكره

(١) المعجم الفارسي ص: ٥٣٨.

(٢) في (م): «ولا».

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٩/٩٦٦.

(٤) ليست في الأصل (س) و (م).

(٥) معونة أولي النهى ٧٣٣/٣٣.

(٦) في سنته (٢٥٩٧).

(٧) في (س): «عذراً».

فقول منكر.

وَمِنْ أَسْلَمٍ، أَوْ أُعْطِيَ أَمَانًا لِيَفْتَحَ حَصْنًا، فَفَتَحَهُ، وَاشْتَبَهَ، حَرْمٌ قَتْلُهُمْ وَرُقُوبُهُمْ، وَيَتَوَجَّهَ مِثْلُهُ لِبَوْنُسِيٍّ، أَوْ اشْتَبَهَ مِنْ الزَّمَنَةِ قَبُولُهُ. وَإِنْ اشْتَبَهَ مَا أَخَذَ مِنْ كَافِرٍ، بَمَا أَخَذَ مِنْ مُسْلِمٍ، فَيَنْبَغِي الْكَفُّ. وَلَا جَزِيَّةَ مِلَّةِ أَمَانٍ. وَيُعَقَّدُ لِلرَّسُولِ، وَوَسْتَا مِنْ.

شرح منصور

مَنْ جَاءَ بِهِ.

((فقول منكر)) (١) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَلَيْهِ، وَبِالْحَاقَّةِ هُمُ الْحَرْبِيُّ.

((وَمِنْ أَسْلَمٍ)) قَبْلَ فَتْحٍ وَاشْتَبَهَ، ((أَوْ أُعْطِيَ أَمَانًا لِيَفْتَحَ حَصْنًا، فَفَتَحَهُ، وَاشْتَبَهَ)) مَحْرُسِينَ، وَالْعَصِيَّةَ (٢)، ((أَي: الْإِسْلَامَ)) (حَرْمٌ قَتْلُهُمْ) نَصًّا، ((و)) حَرْمٌ ((رُقُوبُهُمْ)) لِاشْتِبَاهِ الْمَنَاجِ بِمَا حَرَّمَ فِيهِمَا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، أَشْبَهَ مَا لِبَوْنُسِيٍّ أَشْتَبَهَتْ أَخْتَهُ بِنَاحِيَلَتٍ، أَوْ مِيقَةَ بِسْمَدَ كَكَاةٍ، فَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» (٣): ((وَيَتَوَجَّهَ مِثْلُهُ)) أَي: الْمَشْتَبَهَ الْمَذْكُورَ ((لِبَوْنُسِيٍّ)) بِبَلْبَلَاءِ الْخَفْعِ، ((أَوْ اشْتَبَهَ مِنْ الزَّمَنَةِ قَبُولُهُ)) تَمَنَّى لَا يَلْزَمُهُ، فِي حَرْمِ الْقَتْلِ. ((وَوَلَفَ الشَّيْبَةَ مَا أَخَذَ مِنْ كَافِرٍ)) بِحَقِّ ((بَمَا أَخَذَ مِنْ مُسْلِمٍ)) بِإِلَاحِاقٍ، ((فَيَنْبَغِي الْكَفُّ)) عَنْهُمَا. نَصًّا، الْحَدِيثُ: «مَنْ أَتَقَى الشَّيْبَةَ، فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِنَفْسِهِ وَوَعْرَضِهِ» (٤).

((وَلَا جَزِيَّةَ مِلَّةِ أَمَانٍ)) نَصًّا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ هَذَا. وَلِحَقْلِ الْمِرَادِ إِذَا لَمْ يُقِيمَ بِدَارِنَا سَنَةً فَمَا كَثُرَ، كَمَا تَقَلَّمَ. ((وَيُعَقَّدُ)) الْأَمَانُ (الرَّسُولِ وَوَسْتَا مِنْ) لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَلَانِ يَوْمٍ مِنْ رُسُلِ الْمُشْرِكِينَ (٥)، وَلِلنَّهْءِ الْخَاطِئَةِ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَوْ قَتَلْنَا رُسُلَهُمْ،

(١-١) لَيْسَتْ فِي (٤).

(٢) خَلَاءُ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَفَصَهُ: [بَلْ كَانَ الْأَعْي كَلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمَانَ أَوْ الَّذِي أَسْلَمَ، حَرْمٌ قَتْلُهُمْ وَرُقُوبُهُمْ، لَكِنْ فِي مَسْأَلَةِ دَعْوَى الْإِسْلَامِ تَسْتَعْرِجُ الْجُرْمَةَ إِلَى أَنْ يَتَيَّنَ مِنْ غَيْرِهِ. وَفِي مَسْأَلَةِ النَّهْءِ الْأَمَانَ إِلَى أَنْ يَشْهَدَ عَدْلَانِ مَنَا بَلَدٍ مِنْ أُعْطِيَ الْأَمَانَ هَذَا بَعِيَّةً].

(٣-٣) لَيْسَتْ فِي النُّسخِ الْمُخْتَلِفَةِ.

(٤) ٢٣٥/٦١.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٣٣)، وَمُسْلِمٌ (١٥٩٩) (١٠٧)، مِنْ حَدِيثِ الطَّعْمَلَانِيِّ بْنِ بَشِيرٍ.

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨٥٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَمَنْ جَاءَنَا بِلَا أَمَانٍ، وَادَّعَى أَنَّهُ رَسُولٌ أَوْ تاجرٌ، وَصَدَّقْتَهُ عَادَةً، قُبِلَ. وَإِلَّا أَوْ كَانَ جاسوساً، فَكأسيرٍ. وَمَنْ جَاءَتْ بِهِ رِيحٌ، أَوْ ضَلَّ الطريقَ، أَوْ أَبَقَ، أَوْ شَرَدَ إِلَيْنَا، فَلَاخِذَهُ. وَيَبْطُلُ أَمَانُ بَرْدٍ، وَبُخْيَانَةٍ. وَإِنْ أودَعَ، أَوْ أَقْرَضَ مُسْتَأْمِنٌ مُسْلِماً مَالاً، أَوْ تَرَكَهَ، ثُمَّ عادَ لِدَارِ حَرْبٍ، أَوْ انْتَقَضَ عَهْدُ ذِمِّيٍّ، بَقِيَ أَمَانُ مَالِهِ، وَيُيَعِثُ إِنْ طَلَبَهُ. وَإِنْ مَاتَ فَلوَارِثُهُ،

لَقَتَلُوا رُسُلَنَا، فَتَفُوتُ بِهِ (١) مَصْلَحَةُ الْمُرَاسَلَةِ.

شرح منصور

(وَمَنْ جَاءَنَا بِلَا أَمَانٍ، وَادَّعَى أَنَّهُ رَسُولٌ أَوْ تاجرٌ) وَمَعَهُ مَا يَبِيعُهُ، (وَصَدَّقْتَهُ عَادَةً، قُبِلَ) مِنْهُ مَا ادَّعَاهُ. نَصًّا، (وَإِلَّا) تَصَدَّقْتَهُ عَادَةً، / فَكَأَسِيرٍ، (أَوْ كَانَ جاسوساً، فَكَأَسِيرٍ) فَيُخَيَّرُ فِيهِ الْإِمَامُ. (وَمَنْ جَاءَتْ بِهِ رِيحٌ) مِنْ كُفَّارٍ، (أَوْ ضَلَّ الطريقَ) مِنْهُمْ، (أَوْ أَبَقَ) إِلَيْنَا مِنْ رَقِيقِهِمْ، (أَوْ شَرَدَ إِلَيْنَا) مِنْ دَوَابِّهِمْ، (ف) هُوَ (لَاخِذَهُ) غَيْرَ مَخْمُوسٍ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ، وَأَخَذَهُ بِغَيْرِ قِتَالٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، أَشْبَهَ الصَّيْدَ وَالْحَشِيشَ. (وَيَبْطُلُ أَمَانُ بَرْدٍ) ه مِنْ مُسْتَأْمِنٍ، لِنَقْضِهِ لَهُ، (و) يَبْطُلُ (بُخْيَانَةٍ) (٢) لِأَنَّهُ خِيَانَتُهُمْ غَدْرٌ (٣)، وَهُوَ (٣) لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا.

٥٨١/١

(وَإِنْ أودَعَ) مُسْتَأْمِنٌ مَالاً (أَوْ أَقْرَضَ مُسْتَأْمِنٌ مُسْلِماً مَالاً، أَوْ تَرَكَهَ) أَي: الْمَالُ بِيَلَادِ الْإِسْلَامِ، (ثُمَّ عادَ لِدَارِ حَرْبٍ) مُسْتَوْطِناً أَوْ مُحَارِباً، بَقِيَ أَمَانُ مَالِهِ؛ لِاخْتِصَاصِ الْمَبْطُلِ بِنَفْسِهِ، فَيُخْتَصُّ الْبَطْلَانُ بِهِ. وَإِنْ عادَ لِدَارِ الْحَرْبِ رَسُولاً، أَوْ لِحَاجَةٍ وَنَحْوِهِ، فَهُوَ عَلَى أَمَانِهِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ، (أَوْ انْتَقَضَ عَهْدُ ذِمِّيٍّ، بَقِيَ أَمَانُ مَالِهِ) لَمَّا تَقَدَّمَ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ أَحْكَامِ الذِّمَّةِ مَا فِيهِ. (وَيُيَعِثُ) مَالُهُ إِلَيْهِ (إِنْ طَلَبَهُ) لِبَقَاءِ الْأَمَانِ فِيهِ. وَيَصِحُّ تَصْرِفُهُ فِيهِ بِنَحْوِ بَيْعٍ وَهَبَةٍ؛ لِبَقَاءِ مَلِكِهِ. (وَإِنْ مَاتَ) بَدَارِ حَرْبٍ (ف) مَالُهُ بَدَارِ الْإِسْلَامِ (لِوَارِثِهِ) لِأَنَّ الْأَمَانَ حَقٌّ،

(١) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَ (س) وَ (م).

(٢-٢) فِي (س) وَ (م): «لِأَنَّهَا غَدْرٌ».

(٣) لَيْسَتْ فِي (س) وَ (م).

فَإِنْ عُدَمَ، فَفِيَّ. وَإِنْ اسْتُرِقَّ، وَقِفَ، فَإِنْ عَتَقَ، أَخَذَهُ، وَإِنْ مَاتَ قَنًا، فَفِيَّ.

وَإِنْ أُسِرَ مُسْلِمٌ، فَأُطْلِقَ بِشَرَطٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهُمْ مَدَّةً أَوْ أَبَدًا، أَوْ أَنْ يَأْتِيَ وَيَرْجِعَ، أَوْ يَبْعَثَ مَالًا، وَإِنْ عَجَزَ عَادَ إِلَيْهِمْ، لَزِمَ الْوَفَاءُ، إِلَّا الْمَرْأَةُ

شرح منصور

لازم، متعلق بالمال، فبموته ينتقل لوارثه كسائر حقوقه، من رهن وضماني وشفعة. (فإن عدم) وارثه فلم يكن، (ففي) لبيت المال، كمال ذمي لا وارث له، (وإن استرق) رب المال (وقف) ماله حتى يتبين آخر أمره، (فإن عتق أخذه) إن شاء، (وإن مات قنًا ف) هو (في) لأن الرقيق لا يورث. وإن عاد إلى دار الإسلام ليأخذ ماله بلا أمان جاز قتله وسيئه؛ لأن ثبوت الأمان في ماله لا يثبت لنفسه، كما لو كان ماله بدار الإسلام، وهو بدار الحرب.

(وإن أسر مسلم) أي: أسره الكفار، (فأطلق بشرط أن يقيم عندهم مدة معينة) (أو) أن^(١) يقيم عندهم (أبدًا) ورضي بالشرط لزمه الوفاء. فليس له أن يهرب. نصًا، لحديث «المؤمنون عند شروطهم»^(٢)، (أو) أطلق بشرط (أن يأتي) إلى دار الإسلام (ويرجع) إليهم، (أو) أن (يبعث) إليهم (مالًا، وإن عجز) عنه (عاد إليهم) ورضي، (لزمه) (الوفاء) لحديث: «إننا لا يصلح في ديننا الغدر»^(٣)، ولأن في الوفاء^(٤) مصلحة للأسارى، وفي الغدر مفسدة عليهم؛ لأنهم لا يأمنون^(٥) بعده مع دعاء الحاجة إليه، وإن أكرهوه عليه، لم يلزمه الوفاء لهم، ولو حلف لهم مكرهاً. (إلا المرأة) إذا أسرت، ثم أُلِّقَتْ بشرط

(١) ليست في (م).

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٣.

(٣) لم نقف عليه بهذا اللفظ، وإنما أخرج أحمد في المسند ٣٢٣/٤ - ٣٢٦ أن أبا جندل جاء إلى رسول الله ﷺ أثناء صلح الحديبية، فردّه رسول الله ﷺ إلى المشركين وقال له: «يا أبا جندل، اصبر واحتسب، فإن الله عز وجل جاعل لك ولن معك من المستضعفين فرجًا ومخرجًا، إنا قد عقدنا بيننا وبين القوم صلحًا، فأعطيناهم على ذلك وأعطينا عليه عهدًا، وإنا لن نغدر بهم».

(٤) بعدها في (ع): «منه».

(٥) في (س) و (م): «يؤمنون».

فلا ترجع، وبلا شرط، أو كونه رقيقاً، فإله آمنه، فله الهرب فقط،
والإ فقتل ويسرق أيضاً. ولو جاء علق بأسير على أن يفادي نفسه،
فلم يجد لم يرد، ويقتله المسلمون إلا لم يفتن من بيت المال. ولو جاءنا
حربي بأماني، ومعه مسلمة لم ترد معه، ويرضى ويرد الرجل.

شرح

أن ترجع إليهم.

(فلا) محل لها أن (ترجع) لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾
[الممتحنة: ١٠٠]؛ ولأنه تسليط على وطلبها حراماً، (و) إن أطلق (بلا شرط أو)
بشرط (كونه رقيقاً، فإن آمنه، فله الهرب/ فقط) لعدم شرطه المقتضى عندهم.
وشرط الرق باطل؛ لأنه لا يثبت عليه بقوله، (والإ) يؤمنه، (فيقتل ويسرق)
أي: كما الهرب؛ لأنه لم يؤمنهم، ولم يؤمنه.

٥٨٢/١

(ولو جاء علق) من كفار (بأسير) مسلم (على أن يفادي) المسلم
(بنفسه، فلم يجد) قال أحمد: (لم يرد، ويقتله المسلمون) إلا لم يفتن من بيت
المال (١) فهو فرض كفاية. قال أحمد: (٢) أهون من السلاح، ولا يبعث
بالسلاح (٣). (ولو جاءنا حربي بأماني، ومعه مسلمة لم ترد معه، ويرضى)
ليتركها بدال الإسلام. (ويرد الرجل) إلا لم يرض بتركها، وإن سببت كافوة،
فجاء ابنها وطلبها، وقال عندي أسير، مسلم، فأطلقوها لأحضرة، فقال له
الإمام: أحضره، فأحضره. لزم إطلاقها؛ لأن المفهوم منه إيجابته، فإن قال: لم
أرد إيجابته، لم يجبر على ترك أسيره ويرد إلى ماله.

(١) معونة أو إلى الظهي ٥٧٩٩/٣

(٢) في (٥): «الليل».

(٣) معونة أو إلى الظهي ٥٧٩٩/٣

باب

المُطْلَقَةُ: عَقْدٌ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ مَدَّةً مَعْلُومَةً، لَازِمَةً.
وَتُسَمَّى: مُهْلَكَةً، وَمُؤَادَعَةً، وَمُعَاهَدَةً، وَمُسَالَمَةً. وَمَتَى زَالَ مَنْ
عَقَدَهَا، لَزِمَ الثَّانِي الْوَفَاءَ.

وَلَا تَصَحُّ إِلَّا حَيْثُ جَازَ تَأْخِيرُ الْجِهَادِ، فَهَتَّى رَأَى مَصْلَحَةً، وَلَوْ
بِمَالٍ مِمَّا ضَرُورَةٌ، مَدَّةً مَعْلُومَةً، جَازَ وَإِنْ طَالَتْ.....

شرح منصور

(المُطْلَقَةُ) وَهِيَ لَفْعٌ: الدَّعَى وَالسَّكُونُ. وَشَرَعًا: (عَقْدٌ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ عَلَى
تَرْكِ الْقِتَالِ) مَعَ الْكُفَّارِ (مَطْلَقٌ مَعْلُومَةٌ) وَهِيَ (لَازِمَةٌ) وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِرَأْيِ مَنْ أَلَّهِمْ سُلَاطِمَهُ الَّذِينَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنْ
جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَلَاحِقَ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، وَرَوَى أَنَّهُ ﷺ صَالِحٌ قَرِيشًا عَلَى وَضْعِ
الْقِتَالِ عَشْرَ سِنِينَ (١)، وَلِدَعَاةِ الْمَصْلَحَةِ إِلَيْهَا، إِذَا كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ نَحْوٌ ضَعِيفٍ.
(وَتُسَمَّى: مُهْلَكَةً، وَمُؤَادَعَةً، وَمُعَاهَدَةً، وَمُسَالَمَةً) مِنَ السَّلَامِ، بِمَعْنَى الصُّلْحِ؛
لِحُصُولِ الْعَقْدِ بَيْنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ وَالْكَفَّارِ. (وَمَتَى زَالَ مَنْ عَقَدَهَا) أَيِ:
الْمُطْلَقَةِ، بِمَوْتِ أَوْ عَزْلِ، (الزَّيْمِ) الْإِمَامِ (الثَّانِي الْوَفَاءَ) بِمَا فَعَلَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَهُ
بِاجْتِهَادِهِ، فَلَمْ يَحْزَ نَقْضُهُ بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِ، كَمَا لَا يَنْقُضُ حَاكِمٌ حَكْمَ غَيْرِهِ
بِاجْتِهَادِهِ. وَعَلِمَ مِمَّا تَقَلَّمَ: أَنَّهَا لَا تَصَحُّ مِنْ غَيْرِ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّهَُا عَقْدٌ
مَعَ جُمْلَةِ الْكُفَّارِ، وَلِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ تَعْطِيلَ الْجِهَادِ بِالْكُلِّيَّةِ، أَوْ بِبَعْضِ النَّاحِيَةِ الْمُهْلَكَةِ
أَطْلَعَهُ، وَفِيهِ افْتِلَاحٌ عَلَى الْإِمَامِ.

(وَلَا تَصَحُّ) الْمُطْلَقَةُ (إِلَّا حَيْثُ جَازَ تَأْخِيرُ الْجِهَادِ) لِنَحْوِ ضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ
أَوْ مَلَحٍ بِالطَّرِيقِ، (فَهَتَّى رَأَى مَصْلَحَةً) الْإِمَامُ (مَصْلَحَةً وَلَوْ بِمَالٍ مِمَّا) (لِضَرُورَةٍ)
كَعُورِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ هَلَاكًا أَوْ أَسْرًا، (مَدَّةً مَعْلُومَةً، جَازَ، وَإِنْ طَالَتْ) الْمَدَّةُ؛
لِأَنَّهُ يَحْزُزُ لِلْأَسِيرِ فَدَلُّهُ نَفْسِهِ بِالْمَالِ، فَكَذَا هُنَا، وَلِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ صَغَارٌ، فَهُوَ

(١) انظر سيرة ابن هشام ٣/٣٣٣.

فإن زاد على الحاجة، بطلت الزيادة. وإن أطلقت، أو علقت بمشيئة، لم تصح. ومتى جاؤوا في فاسدة، معتقدين الأمان، ردوا آمين.

وإن شرط فيها أو في عقد ذمة شرطاً فاسداً، كرد امرأة أو صداقها، أو صبي أو سلاح، أو إدخالهم الحرم، بطل دون عقد.

شرح منصور

٥٨٣/١

دون صغار القتل والأسر وسي الذرية. وعن الزهري قال: أرسل رسول الله ﷺ إلى عيينة بن حصن، وهو مع أبي سفيان،/ يعني: يوم الأحزاب: أرأيت إن جعلت لك ثلث ثمر الأنصار، أترجع بمن معك من غطفان، أو تحذل بين الأحزاب؟ فأرسل إليه عيينة: إن جعلت الشطر، فعلت^(١).

(فإن زاد) الإمام في الهدنة (على) مدة (الحاجة، بطلت الزيادة) فقط، بناءً على تفريق الصفقة؛ لعدم المصلحة فيها. (وإن أطلقت) الهدنة أو المدة، لم تصح؛ لأنه يفضي إلى تعطيل الجهاد بالكلية؛ لاقتضائه التأييد، (أو علقت) الهدنة أو المدة (بمشيئة، لم تصح) الهدنة؛ لأنه عقد لازم، فلم يصح تعليقه كالإجارة. (ومتى جاؤوا) أي: المعقود معهم الهدنة (في) هدنة (فاسدة معتقدين الأمان، ردوا) إلى مآمنهم (آمين) ولم يقرؤا في دار الإسلام؛ لفساد الأمان.

(وإن شرط) عاقد (فيها) أي: الهدنة، شرطاً فاسداً، (أو) شرط (في عقد ذمة شرطاً فاسداً، كرد امرأة) إليهم، (أو) رد (صداقها، أو) رد (صبي) مميز، (أو) رد (سلاح، أو) شرط (إدخالهم) في^(٢) (الحرم، بطل) الشرط (دون عقد) كالشروط الفاسدة في البيع. وبطلانه في رد المرأة؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠]، وحديث: «إن الله منع الصلح في النساء»^(٣). وفي رد صداقها؛ لأنه في مقابلة بضعها، فلا يصح شرطه لغيرها،

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٧٣٧).

(٢) ليست في (س) و (ع) و (م).

(٣) انظر: مجمع الزوائد ١٢٣/٧.

وجاز شرط رد رجل جاء مسلماً للحاجة، وأمره سرّاً بقتالهم والفرار، ولا يمنعهم أخذه، ولا يجبره عليه. ولو هرب منهم قن فأسلم، لم يرد، ...

شرح منصور

وفي الصبي المميز؛ لأنه مسلم يضعف عن التخلص منهم، أشبه المرأة، وفي السلاح؛ لأنه إعانة علينا، وفي إدخالهم الحرم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]. ويصح شرط رد طفل منهم؛ لأنه غير محكوم بإسلامه.

(وجاز) في هدنة (شرط رد رجل جاء) منهم (مسلماً للحاجة) لشرطه ﷺ ذلك في صلح الحديبية^(١)، فإن لم تكن حاجة، لم يصح شرطه، أو لم يشترط رده، لم يرد إن جاء مسلماً أو بأمان. (و) جاز للإمام (أمره) أي: من جاءه منهم مسلماً، (سرّاً بقتالهم و) بـ(الفرار) منهم، (ولا يمنعهم أخذه، ولا يجبره عليه) لأن أبا بصير لما جاء إلى النبي ﷺ وجاء الكفار في طلبه، قال له النبي ﷺ: «إنا لا يصلح في ديننا الغدر، وقد علمت ما عاهدناهم عليه، ولعل الله تعالى أن يجعل لك فرجاً ومخرجاً»^(٢)، فلما رجع مع الرجلين، قتل أحدهما في طريقه، ثم رجع إلى النبي ﷺ، فقال له: يا رسول الله قد أوفى الله ذمتك، قد رددتني إليهم، وأنجاني الله منهم، فلم ينكر عليه النبي ﷺ ولم يلمه، بل قال: «ويل أمه مسعر حرب لو كان معه رجال». فلما سمع بذلك أبو بصير، لحق بساحل البحر، وانحاز إليه أبو جندل بن سهيل ومن معه من المستضعفين بمكة، فجعلوا لا يمر عليهم غير لقريش إلا عرضوا لها، وأخذوها، وقتلوا من معها، فأرسلت قريش إلى النبي ﷺ تناشده الله والرحم أن يضمهم إليه، ولا يرد إليهم أحداً جاءه، ففعل^(٣). فإن تحييز من أسلم منهم، وقتلوا من قَدَرُوا عليه منهم، وأخذوا من أموالهم، جاز، ولا يدخلون في الصلح حتى يضمهم الإمام^(٣) إليه بإذن الكفار، للخبر. (ولو هرب منهم قن، فأسلم، لم يرد) إليهم؛ لأنه لم يدخل في الصلح.

(١) تقدم تخريجه ص ٧.

(٢) تقدم في الصفحة (٨٣) أن هذا الخطاب كان لأبي جندل، وبقية الخطاب لأبي بصير.

(٣) ليست في (م).

وَيُؤْخَذُونَ بِحَبْلَتِهِمْ عَلَى مَسْلَمٍ: مِنْ هَالِكٍ، وَقَوْدٍ، وَحَدٍّ. وَيُجَوِّزُ قَتْلُ رَهَائِهِمْ إِنْ قَتَلُوا رَهَائِنَا. وَعَلَى الْإِطْلَامِ حَبْلَتُهُمْ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ. وَإِنْ سَبَّاهُمْ كَافِرٌ، وَلَوْ مِنْهُمْ، لَمْ يَصَحَّ لَنَا شِرَاؤُهُمْ. وَإِنْ سَبَى بَعْضُهُمْ وَلَدًا بَعْضٍ، وَبَاعَهُ، أَوْ وَلَدَ نَفْسَهُ أَوْ أَهْلِيهِ، صَحَّ كَحَرْبِيٍّ،

شرح منصور

(و هو حر) لِأَنَّهُ فَلَيْسَ نَفْسُهُ بِإِسْلَامِهِ؛ الْقَوْلُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

(وَيُؤْخَذُونَ) أي: المهادنون، زمن هدية، ((بِحَبْلَتِهِمْ عَلَى مَسْلَمٍ: مِنْ هَالِكٍ، وَقَوْدٍ، وَحَدٍّ)) قَذْفٍ وَسَرْقَةٍ، لِأَنَّ الْهَلَكَةَ تَقْتَضِي أَمَانَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ وَأَمَانَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فِي النَفْسِ وَالْمَالِ وَالْعَرْضِ، وَلَا يُجَدُّونَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلْتَزِمُوا حَكْمَنَا. ((وَيُجَوِّزُ قَتْلُ رَهَائِهِمْ إِنْ قَتَلُوا رَهَائِنَا)) عَلَى الْأَصَحِّ. قَالَهُ فِي «تَرْجُمَهُ» (١). وَبِإِتْقَانٍ عَيْلَتُهُمْ بِقَتْلِنَا أَوْ مَظَاهِرَةِ عَيْلِنَا أَوْ قَتْلِ مُسْلِمٍ أَوْ اخْتِلَافِ هَالِكِهِ. ((و)) يَجِبُ ((عَلَى الْإِطْلَامِ حَبْلَتُهُمْ)) ثَمَنٌ تَحْتَ قَبْضَتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَتَمَّهُمْ مِنْهُمْ، ((إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ)) فَلَا يَلْزِمُهُ حَبْلَتُهُمْ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْهَلَكَةَ لَا تَقْتَضِيهِ. ((وَالْإِنْ سَبَّاهُمْ كَافِرٌ وَلَوْ)) كَانَ الْكَافِرُ ((مِنْهُمْ)) لَمْ يَصَحَّ لَنَا شِرَاؤُهُمْ ((لَأَنَّهُمْ فِي عَيْلِنَا)) وَلَيْسَ عَيْلِنَا اسْتِقْلَالُهُمْ؛ لَكُونَ السَّلْبِي لَهُمْ لَيْسَ فِي قَبْضَتِنَا. ((وَالْإِنْ سَبَى بَعْضُهُمْ وَلَدًا بَعْضٍ، وَبَاعَهُ)) صَحَّ. ((أَوْ)) بَاعَ ((وَلَدَ نَفْسِهِ)) صَحَّ، ((أَوْ)) بَاعَ ((أَهْلِيهِ)) (٢)، صَحَّ الْبَيْعُ، فَتَصَحَّ الْهَبَةُ، ((كَحَرْبِيٍّ)) بَاعَ وَلَدَ حَرْبِيٍّ أَوْ وَلَدَ نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ وَهَبَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَوْلَادَهُمْ لَمْ يَبْدُ خُلُوعٌ فِي الْعَقْدِ. وَتَقَدَّرَ ذِكْرُ فِي الْخَلَّاشِيَةِ كَلَامُ ابْنِ نَصْرِ اللَّهِ وَأَنَّ مَعْنَى مَا ذَكَرَ: أَنَّ الْأَخَذَ مَلَكَهُمْ بِأَخْلَافِهِ، وَأَنَّهُ نَوَّعَ كَسْبِيٍّ مِنْ الْكَفَّارِ بَيْنَ ذَلِ عِيُونِ أَوْ مَحْلَلَةٍ، وَأَنَّ الْحَرْبِيَّ تَصَحَّ هَبَتُهُ لِنَفْسِهِ كَذَلِكَ (٣)، لَا

(١) معروفة أولى التبعي ٧٤٦/٣.

(٢) فِي (بِ): «أَهْلِهِ».

(٣) حَلَّاهُ فِي هَلْغَتِ الْأَصْلِ مَعْنَاهُ: [فَلَوْ وَهَبَتْ امْرَأَةٌ حَرِيَّةً نَفْسَهَا لِلْمُسْلِمِ، مَلَكَهَا، وَحَلَّاهُ لَهُ يَبْعَاهَا وَوَلَّاهُهَا؛ بَعْدَ عَلَى حُصُولِ الْمَلِكِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَّاهُ يَبْعُ وَلَدَهُ وَهَبَتْهُ، فَهَبَتْهُ نَفْسُهُ أَوَّلَى. وَفَلَا هَرِ كَلَامُ الْأَصْحَابِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي بَيْعِ الْوَلَدِ أَنْ يَبْعَهُ أَبُوهُ أَوْ أُمُّهُ. مَنْصُورٌ لِلْبَهْوتِيِّ].

وإن خيفَ نَقَضُ عَهْلِهِمْ، نُبَذَ إِلَيْهِمْ، بخلافِ ذمَّةٍ. ويجبُ إعلامُهم
قبلَ الإخارة. ويُنْتَقَضُ عَهْلُ نِسَاءٍ وذُرِّيَّةٍ تبعًا.
وإن نَقَضَها بعضُهم، فأنكرَ الباقيون.

شرح منصور

أنهم كانوا أرقلة أو لا.

(لا ذمِّي) فليس له بيعٌ ولديه ولا ولدٌ غيره ولا أهليه؛ لأنَّ عقدَ الذمَّةِ
أكْدُ، لأنَّه مؤبَّد.

(وإن خيفَ) من مهاتنين (نَقَضُ عَهْلِهِمْ) بالمطارة (نُبَذَ) بالبناء للمفعول،
أي: جازَ نُبَذَ الإمام (إِلَيْهِمْ) عَهْلَهُمْ؛ بأنَّ يعلمَهم أنَّ لا عهدَ بينه وبينهم؛
لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخْلِفُ مِنْ قَوْمٍ خِيَلَهُ فَالْيَمِينُ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأفقال: ٥٨].
فإنَّ كان في طارنا منهم أحدٌ رُدَّ إلى مطاعنه، وإنَّ كانا عليهم حقٌّ، استوفى
منهم. ولا يصحُّ نَقَضُهُ إلا من إمامٍ. (بخلافِ ذمَّتِهِمْ) فليس له نُبَذُها إذا خيفَ
خيانةَ أهلها؛ لأنَّ الذمَّةَ مؤبَّدة. ونَحْبُ الإجابةِ إليها، وفيها تنوعٌ معطوضة،
وهذا هو نَقَضُهُ بعضُهم. لم يَنْتَقِضْ عَهْلُ الباقيين، وأيضًا أهلُ الذمَّةِ في قبضة
الإمام وتحت ولايته، ولا يخشى منهم كثيرٌ ضررٍ، بخلافِ أهلِ الهدنة. (ويجبُ
إعلامُهم) أي: أهلُ الهدنة، ببذلِ العهدِ (قبلَ الإخارة) عليهم؛ للآية (١).
(ويَنْتَقِضُ عَهْلُ نِسَاءٍ) أهلِ هدنةٍ (وذُرِّيَّةٍ) بهم بِنَقَضِ رجالِهِمْ (تبعًا) لهم؛
لأنَّه ^{وَيُؤَدُّ} قَتَلَ رجالَ بني قريظة حين نَقَضُوا عَهْدَهُ، وسبى ذراريهم، وأخذَ
أموالهم (٢). ولمَّا نَقَضَتْ قريشٌ عَهْدَهُ بعد الهدنة، حلَّ له منهم ما كان حرمَ
عليه منهم، ولأنَّ عقدَ الهدنة مؤقتٌ ينتهي بانتهاك مدَّته، فيزولُ بِنَقَضِهِ
وفسخه، كالإخارة، بخلافِ الذمَّةِ.

(وإن نَقَضَها) أي: الهدنة (بعضُهم) أي: المهاتنين، (فأنكرَ الباقيون) على

(١) الآية ٥٨ من سورة الأفقال وقد سبقت.

(٢) المخرج: أبو داود (٣٠٠٠٥)، من حديث ابن عمر.

بقولٍ أو فعلٍ ظاهرًا، أو كاتبونا، أقرُّوا بتسليمٍ مَنْ نَقَضَ، أو تميِّزه عنهم. فإنَّ أبوهما قَادِرِينَ، انتَقَضَ عهدُ الكلِّ.

مَنْ نَقَضَ.

(بقولٍ أو فعلٍ) إنكاراً (ظاهرًا، أو كاتبونا) أي: الذين لم ينقضوا بنقض الآخرين، (أقرُّوا) أي: الباقون على العهد (بتسليمٍ مَنْ نَقَضَ) الهدنة، إن قَدَرُوا عليهم، (أو) بـ(تميِّزه) أي: الناقض (عنهم) ليتمكن المسلمون من قتالهم، (فإنَّ أبوهما) أي: التسليم والتمييز، (قَادِرِينَ) على أحدهما، (انتَقَضَ عهدُ الكلِّ) بذلك؛ لأنَّ غيرَ الناقضِ منعَ من قتال الناقضِ، فصار بمنزلته، وإن لم يمكنه تسليمُ ناقضٍ ولا التميُّزُ عنه، لم ينتقضَ عهده؛ لأنَّه كالأسير.

باب عقد الذمة

ويجب إذا اجتمعت شروطه، ما لم تخف غائلتهم. ولا يصح إلا من إمام أو نائبه. وصفته:

شرح منصور

باب عقد الذمة^(١)

وهي لغة: العهد، والضمان، والأمان؛ لحديث: «المسلمون^(٢) يسعى بذمتهم أدناهم»^(٣). من أذمه يذمه^(٤): إذا جعل له عهداً، ومعنى (عقد الذمة) إقرار بعض الكفار على كفرهم، بشرط بذل الجزية، والتزام أحكام الملة. والأصل فيها: قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ الآية. [التوبة: ٢٩]، وحديث المغيرة بن شعبة، قال لجند كسرى يوم نهاوند: أمرنا نبيّنا^(٥) رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده، أو تؤدّوا الجزية. رواه البخاري^(٦).

(ويجب) عقد الذمة (إذا اجتمعت شروطه) أي: بذل الجزية، والتزام أحكامنا من كتابي أو من له شبهة كتاب، (ما لم تخف غائلتهم)^(٧) أي: غدرهم^(٨)، إن مكّنوا من مقام بدار إسلام؛ لحديث: «لا ضرر ولا ضرار»^(٨). (ولا يصح) عقدها (إلا من إمام أو نائبه) لتعلق نظر الإمام به، ودرايته بجهة المصلحة، ولأنه موبّد،/ فعقده من غير الإمام افتتات عليه. (وصفته) أي:

٥٨٦/١

(١) بداية السقط في (ع).

(٢) ليست في النسخ الخطية.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٥٥)، من حديث إبراهيم التيمي، عن أبيه.

(٤) ليست في (س).

(٥) ليست في (م).

(٦) في صحيحه (٣١٥٩).

(٧-٧) في الأصل: «إن خيف غدرهم».

(٨) تقدم تخريجه ٥٨٤/١.

أَقْرَرْتُكُمْ بِجَزِيَّةٍ وَاسْتِسْلَامٍ، أَوْ يَبْذُلُونَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: أَقْرَرْتُكُمْ عَلَيْهِ، أَوْ
نَحْوَهُمَا.

وَالْجَزِيَّةُ: مَالٌ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ الصَّغَارِ كُلِّ عَامٍ، بَدَلًا عَنْ
قَتْلِهِمْ، وَإِقَامَتِهِمْ بَدَارِنًا.

وَلَا تُعْقَدُ إِلَّا لِأَهْلِ الْكِتَابِ: الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَمَنْ يَدِينُ
بِالتَّوْرَةِ، كَالسَّامِرَةِ، أَوْ الْإِنْجِيلِ، كَالْفَرَنْجِ وَالصَّالِبِيِّينَ. أَوْ مَنْ لَهُ شِبْهُةٌ
كِتَابٍ، كَالْمَجُوسِ. وَإِذَا اخْتَارَ كَافِرٌ، لَا تُعْقَدُ لَهُ، دِينًا مِنْ هَؤُلَاءِ،

شرح منصور

عَقْدُ الذِّمَّةِ: قَوْلُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ: (أَقْرَرْتُكُمْ بِجَزِيَّةٍ وَاسْتِسْلَامٍ) أَيْ: اتِّقِيَا
لِأَحْكَامِنَا، ((أَوْ يَبْذُلُونَ ذَلِكَ)) مِنْ أَنْفُسِهِمْ، (فَيَقُولُ) إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ: (أَقْرَرْتُكُمْ
عَلَيْهِ، أَوْ نَحْوَهُمَا) كَقَوْلِهِ: عَاهَدْتُكُمْ^(١) عَلَى الْإِقَامَةِ بَدَارِنًا بِجَزِيَّةٍ. وَلَا يُعْتَبَرُ
تَقْدِيرُ الْجَزِيَّةِ فِي الْعَقْدِ.

(وَالْجَزِيَّةُ) مِنَ الْجَزَاءِ: (مَالٌ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ) أَيْ: الْكَفَّارِ (عَلَى وَجْهِ
الصَّغَارِ) بَفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ، أَيْ: لِلذَّلَّةِ وَالْإِهْوَاجِ، ((كُلُّ عَامٍ)) فِي آخِرِهِ،
((بَدَلًا عَنْ قَتْلِهِمْ، وَ)) عَنْ (إِقَامَتِهِمْ بَدَارِنًا) فَإِنْ لَمْ يَبْذُلُوها، لَمْ تَكْفَعْ عَنْهُمْ.

((وَلَا تُعْقَدُ) الذِّمَّةُ ((إِلَّا لِأَهْلِ الْكِتَابِ)) التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَهُمْ: (الْيَهُودُ
وَالنَّصَارَى، وَمَنْ يَدِينُ بِالتَّوْرَةِ، كَالسَّامِرَةِ) يَدِينُونَ بِشَرِيعَةِ مُوسَى، وَيُخَالِفُونَ
الْيَهُودَ فِي فِرْعَوْنٍ مِنْ دِينِهِمْ، (أَوْ) يَدِينُ بِ(الْإِنْجِيلِ، كَالْفَرَنْجِ وَالصَّالِبِيِّينَ)
وَالرُّومَ وَالْأَرْمَنَ، وَكُلٌّ مِنْ النَّسَبِ لِدِينِ عِيسَى، (أَوْ مَنْ لَهُ شِبْهُةٌ كِتَابٍ،
كَالْمَجُوسِ) فَإِنَّهُ يَرُوى أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ وَرُفِعَ؛ فَذَلِكَ شِبْهُةٌ لَهُمْ أَوْجَبَتْ حَقْنَ
دِمَائِهِمْ بِأَعْزِ الْجَزِيَّةِ مِنْهُمْ، وَلِحَدِيثِ أَخْذِهِ ﷺ الْجَزِيَّةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ. رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ^(٢). (وَإِذَا اخْتَارَ كَافِرٌ، لَا تُعْقَدُ لَهُ) الذِّمَّةُ، كَوُثْنِي، (دِينًا مِنْ هَؤُلَاءِ)

(١) فِي (م): «عَاهَدْتُكُمْ».

(٢) فِي صَحِيحِهِ (٣١٥٧)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

أَقْرَ، وَعَقَدَتْ لَهُ.

وَنَصَارَى الْعَرَبِ، وَيَهُودَهُمْ، وَمَجُوسَهُمْ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ وَغَيْرِهِمْ
لَا حَزِيَّةَ عَلَيْهِمْ وَالْيَوْمَ بَذَلُوهَا، وَيُؤْخَذُ عَمُوضُهَا زَكَاةً لِنِجَارٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، مِمَّا
فِيهِ زَكَاةٌ، حَتَّى يَمُنَّ لَا تَلْزُمُهُ حَزِيَّةٌ.....

شرح منصور

الْأَمْلِيَانِ؛ بَلَّانَ تَنْصَرَّ أَوْ تَهَوَّدَ أَوْ تَمَجَّسَ، وَلَوْ بَعْدَ بَيْعِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

(أَقْرَ) عَلَى ذَلِكَ، ((وَعَقَدَتْ لَهُ)) الذِّمَّةُ كَالْأَصْلِيِّ، لَكِنْ لَا تَحُلُّ ذِيخَتَهُ،
وَلَا مَنَاقَحَتَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَبَوَاهُ كَتَابِيَيْنِ.

(وَنَصَارَى الْعَرَبِ وَيَهُودَهُمْ وَمَجُوسَهُمْ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ) بَفَتْحِ الْمُنْشَاءِ
الْفَوْقِيَّةِ، وَكَسْرِ اللَّامِ، وَظَاهِرُهُ حَتَّى حَرَبِيٍّ مِنْهُمْ لَمْ يَدْخُلْ فِي صَلَاحِ عَمْرِ^(١)،
عَلَاوَةً لِمَا قَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٢)، وَتَبَعَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٣) (وِغَيْرِهِمْ) كَمَنْ تَنْصَرَّ
مِنْ تَنْوُخٍ وَبَهْرَاءَ^(٤)، أَوْ تَهَوَّدَ مِنْ كِنَانَةَ وَجَمِيرَ، أَوْ تَمَجَّسَ مِنْ تَمِيمَ، ((لَا
حَزِيَّةَ عَلَيْهِمْ وَالْيَوْمَ بَذَلُوهَا)) لِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ مُؤَبَّدٌ. وَقَدْ عَقَلَنَهُ عَمْرٌ مَعَهُمْ
هَكَذَا^(٥). ((وَيُؤْخَذُ عَمُوضُهَا)) أَيْ: الْبَلْخَزِيَّةُ ((زَكَاةً لِنِجَارٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، مِمَّا فِيهِ زَكَاةٌ))
لِأَنَّ عَمْرَ ضَاعَفَ عَلَيْهِمْ^(٦)، مِنْ الْإِبِلِ فِي كُلِّ خَمْسٍ ثَلَاثَتَانِ، وَمِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ
بَقَرَةً تَبِيعَانِ، وَمِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا، وَمِنْ كُلِّ مِئَتِي دِرْهَمٍ عَشْرَةٌ
دِرْهَمًا، وَفِيمَا سَقَتِ السَّمَلَةُ الْخُمْسُ، وَفِيمَا سُقِيَ بَبَضْحٍ أَوْ دَوْلَابٍ أَوْ
غَيْرِهَا^(٧) الْعُشُرُ، ((حَتَّى يَمُنَّ لَا تَلْزُمُهُ حَزِيَّةٌ)) فَيُؤْخَذُ مِنْ مَالِ صُغَارِهِمْ وَنَسَائِهِمْ؛

(١) صَلَاحُ عَمْرِ سَجَ نَصَارَى الْعَرَبِ وَيَهُودَهُمْ وَمَجُوسَهُمْ. انظر: «الأموال» (٧١).

(٢) ٢٣٧/٣.

(٣) ١٣٨/٢.

(٤) فِي (م): «بَهْرِي» وَبَهْرَاءُ: قَبِيلَةٌ مِنْ قَضَاعَةَ.

(٥) الْأَمْوَالُ (٧١).

(٦) الْأَمْوَالُ (٧١).

(٧) الْغَرْبُ: الثَّلَاثُ الْعَظِيمَةُ يَسْتَقِي بِهَا عَلَى السَّانِيَةِ. «المصباح»: (غَرْب).

ومَصْرُفُهَا كجزية.

ولا جزية على صبيٍّ وامرأةٍ، ولو بذلتها لدخول دارنا، وتُمْكِنُ
بجَآنَا، ومجنونٍ، وقنٍّ، وزَمِنٍ، وأعمى، وشيخٍ فانٍ، وراهبٍ بصومعةٍ -
ويؤخذُ ما زادَ على بُلُغَتِهِ - وخنثى،

شرح منصور

لظاهر الخبر (١).

(ومَصْرُفُهَا) أي: هذه الزكاة المضعفة (ك) مَصْرَف (جزية) / لأنها عوضها (٢).

٥٨٧/١

(ولا جزية على صبيٍّ وامرأةٍ) لأنهما لا يقتلان، وهي بدلُ القتل، ولقول
عمر: ولا تضربوها على النساء والصبيان. رواه سعيد (٣). (ولو بذلتها) أي:
بذلت المرأة الجزية (لدخول دارنا) فلا تؤخذ منها (٤)، (وتُمْكِنُ) من دخولها
(مَجَآنَا) ويُردُّ عليها ما أعطته، لفساد القبض. فإن تبرعت بشيءٍ مع العلم
بأن لا جزية عليها، قبلَ، فيكونُ هبةً وليس بجزية. فإن شرطته على نفسها ثم
رجعت، فلها ذلك. (و) لا جزية على (مجنونٍ، و) لا (قنٍّ، و) لا (زمنٍ، و)
لا (أعمى، و) لا (شيخٍ فانٍ، و) لا (راهبٍ بصومعةٍ) لأنهم لا يقتلون.
(ويؤخذُ) من راهبٍ بصومعةٍ (ما زادَ على بُلُغَتِهِ) (٥) بضم الموحدة. قاله الشيخ
تقي الدين. قال: ويؤخذُ منهم ما لنا كالرزق (٦) التي (٧) للديورة (٨) والمزارع،
إجماعاً (٩)، وعُلم منه: أنها تؤخذُ من راهبٍ يخالطُ الناسَ، ويبيعُ ويشترى
ويكتسبُ. (و) لا جزية على (خنثى) مشكِل؛ لأنَّ الأصلَ براءته منها،

(١) الأموال (٧١).

(٢) بعدها في (م): «وهل يطلب فيها أيضاً أن تؤخذ منهم على وجه الصغار كالجزية أولاً؟ الظاهر: أنها مثلها».

(٣) في سننه (٢٦٣٢).

(٤) بعدها في (م): «جزية».

(٥) البلغة: ما يتبلغ به من العيش، ولا يفضل. «المصباح»: (بلغ).

(٦) في مطبوع: «الاختيارات»: «كالورق».

(٧) ليست في (م).

(٨) الديورة جمع دير: بيت عبادة النصارى. «المصباح»: (دير).

(٩) الاختيارات ص ٣١٩.

فإن بَانَ رجلاً، أُخِذَ للمستقبلِ فقط، ولا على فقيرٍ غيرِ مُعْتَمِلٍ يعجز عنها. والغنيُّ منهم، مَنْ عدَّه الناسُ غنياً.

وتجبُ على معتقٍ - ولو لمسلمٍ - ومبعضٍ بحسابه. ومَنْ صارَ أهلاً بأثناءِ حَوْلٍ، أُخِذَ منه بِقسطه بالعقدِ الأولِ.

شرح منصور

(فإن بَانَ) الخُنْثَى (رجلاً، أُخِذَ للمستقبل) من اتضاح ذكوريته (فقط) دون الماضي، فلا تؤخذُ منه؛ لعدم أهليته إذ ذاك. (ولا) جزيةً (على فقيرٍ غيرِ مُعْتَمِلٍ) (أي: مكسبٍ^(١)) (يعجز عنها) لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولأنَّ عمرَ جعلِ الجزيةِ على ثلاث طبقاتٍ، جعلَ أدناها على الفقيرِ المُعْتَمِلِ^(٢)، فدَلَّ على^(٣) أنَّ غيرَ الفقيرِ^(٤) المُعْتَمِلِ لا شيءَ عليه. (والغنيُّ منهم) أي: مِمَّنْ تؤخذُ منهم الجزيةُ، (مَنْ عدَّه الناسُ غنياً) لأنَّ بابَ التقديرِ التوقيفُ، ولا توقيفَ في هذا، فرجعَ فيه إلى العرف.

(وتجبُ على معتقٍ ولو لمسلمٍ) لأنَّ حرَّ مكلفٌ من أهل القتال^(٥)، فلم يقرَّ في دارنا بلا جزيةٍ، كحرٍّ أصلي. (و) تجبُ على (مبعضٍ بحسابه) أي: بقدر حرَّيته، كالإرث. (ومَنْ صارَ أهلاً) لجزيةٍ، بأن بلغَ صغيراً، أو أفاقَ مجنوناً، أو عتقَ قنّاً، أو استغنى فقيراً، (بأثناءِ حَوْلٍ، أُخِذَ منه) إذا تمَّ الحَوْلُ (بقسطه) ولم يترك حتى يتمَّ حوله؛ لئلا يحتاجَ إلى إفراذه بحولٍ، وربما أدَّى إلى أن يصيرَ لكلِّ واحدٍ حَوْلٌ، (بالعقدِ الأولِ)^(٦) لأنَّهم دخلوا في العقد، فلم يُحتجْ

(١-١) ليست في النسخ الخطية

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٤١/١٢، والبيهقي في «السنن الكبرى» ١٩٦/٩، من حديث عبد الله الثقفي.

(٣) ليست في النسخ الخطية.

(٤) ليست في (م).

(٥) في الأصل و (س): «القتل».

(٦) نهاية السقط في (ع).

وَيُلْفَقُ مِنْ إِفْلَاقٍ مَجْنُونٍ حَوْلَ، ثُمَّ تَوَخَّذُ. وَمَتَى بَدَّلُوا مَا عَلَيْهِمْ، لَزِمَ قَبُولُهُ، وَدَفْعُ مَنْ قَصَدَهُمْ بِأَذَى، إِنْ لَمْ يَكُونُوا بِدَارِ حَرْبٍ، وَحَرْمَ قَتْلِهِمْ وَأَخْذَ مَالِهِمْ.

وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ سَقَطَتْ عَنْهُ، لَا إِنْ مَاتَ أَوْ جُنَّ وَنَحْوَهُ، فَتَوَخَّذُ مِنْ تَرْكِهِ.....

إِلَى تَجْدِيدِهِ لَهُمْ (١).

شرح منصور

(وَيُلْفَقُ مِنْ إِفْلَاقٍ مَجْنُونٍ حَوْلَ، ثُمَّ تَوَخَّذُ) مِنْهُ جَزِيَّةٌ، لِأَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَخْذًا قَبْلَ كَمَالِ حَوْلِهَا.

(وَمَتَى بَدَّلُوا مَا) وَرَجَبَ (عَلَيْهِمْ) مِنْ جَزِيَّةٍ، (لَزِمَ قَبُولُهُ، وَ) لَزِمَ (دَفْعُ مَنْ قَصَدَهُمْ بِأَذَى، إِنْ لَمْ يَكُونُوا بِدَارِ حَرْبٍ، وَحَرْمَ قَتْلِهِمْ وَأَخْذَ مَالِهِمْ) وَلَوْ انْفَرَدُوا بِيَلَدٍ، وَلَوْ شَرَطْنَا أَنَّهُ لَا نَذْبَ عَنْهُمْ، لَمْ يَصَحَّ. قَالَ فِي «الترغيب» (٢).

(وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ، سَقَطَتْ) الْجَزِيَّةُ (عَنْهُ) نَصًّا، وَقَالَ: يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: // «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ، فَهُوَ لَهُ» (٣)؛ لِأَنَّهَا عَقُوبَةٌ لَا أَجْرَةٌ (٤)؛ لِمَا (٥) رَوَى أَنَّهُ ذَمًّا أَسْلَمَ فَظَوَّلَ بِالْجَزِيَّةِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا أَسْلَمَ تَعَوُّذًا، قَالَ: إِنَّ فِي الْإِسْلَامِ الْمُعْطَا، فَرَفَعَ (٦) إِلَى عَمْرٍ، فَقَالَ عَمْرٍ: إِنَّ فِي الْإِسْلَامِ مُعْطَاً، وَكَتَبَ أَنَّهُ لَا تَوَخَّذَ مِنْهُ بِالْجَزِيَّةِ (٧). رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ (٨) بِمَعْنَاهُ. وَ (لَا) تَسْقُطُ الْجَزِيَّةُ (إِنْ مَاتَ) مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ (أَوْ جُنَّ وَنَحْوَهُ) كَمَا لِلْعَمِيِّ بَعْدَ الْحَوْلِ، كَلِيبُونَ الْأَعْمِيَيْنِ وَسَقُوطُ الْخُلْدِ بِالْمَوْتِ؛ لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ بِفَوَاتِ مَحَلِّهِ، (فَتَوَخَّذُ) الْجَزِيَّةُ (مِنْ تَرْكِهِ

٥٨٨/١

(١) فِي (ب) «الحوطهم».

(٢) الْمُقْفَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٤١٢٩/١٠.

(٣) الْمَوْجُوهُ لِلْبَهْقِيِّ فِي «اللسان الكفوي» ١١٢٣/٩، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٤) فِي (ب) «الْأَجْرَةُ».

(٥) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَ (ب).

(٦) فِي (ب) «فَوَجَّعَ».

(٧) لَيْسَتْ فِي (٤).

(٨) فِي الْأَمْوَالِ (١٢٣٣).

ميت، ومال حي. وفي أثائه تسقط. وتؤخذ عند انقضاء كل سنة، فإن انقضت سنون، استوفيت كلها. ويمتهنون عند أخذها، ويطال قيامهم، وتجر أيديهم، ولا يقبل إرسالها، ولا يتداخل الصغار. ولا يصح شرط تعجيلها، ولا يقتضيه الإطلاق.

شرح منصور

ميت، ومال حي) جن ونحوه بعد الحول، (و) إن مات أو جن ونحوه (في أثائه) أي: الحول، (تسقط) الجزية، لأنها لا تجب ولا تؤخذ قبل كمال حولها.

(وتؤخذ) الجزية (عند انقضاء كل سنة) هلاية كالزكاة؛ لتكررها بتكرر السنين. (فإن انقضت سنون) ولم تؤخذ، (استوفيت كلها) فلا تتداخل؛ لأنها حق يجب في آخر كل حول، أشبه الزكاة، والدية على العاقلة. (ويمتهنون) أي: أهل الذمة وجوباً (عند أخذها) أي: الجزية منهم، (ويطال قيامهم، وتجر أيديهم) لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]. (ولا يقبل) ممن عليه جزية (إرسالها) لفوات الصغار. (ولا يتداخل الصغار) فيمتهنون عند أخذ^(١) كل جزية، حتى تستوفى كلها.

(ولا يصح شرط تعجيلها) أي: الجزية، (ولا يقتضيه الإطلاق) لأنها لا تأمن من نقض أمانه، فيسقط حقه من العوض. ولا يعذبون في أخذها، ولا يشط عليهم. روى أبو عبيد أن عمر أتى بمال كثير، قال أبو عبيد: ^(٢) أحسبه الجزية^(٢)، فقال: إني لأظنكم قد أهلكتم الناس. قالوا: لا والله، ما أخذنا إلا عفواً صفواً. قال: بلا سوط ولا نوط^(٣)؟ قالوا: نعم. قال: الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي، ولا في سلطاني^(٤).

(١) ليست في (س) و (م).

(٢-٢) في مطبوع «الأموال»: «أحسبه قال من الجزية».

(٣) النوط: التعليق. «القاموس»: (نوط).

(٤) الأموال (١١٤).

ويصحُّ أن يشرط عليهم ضيافة من يمرُّ بهم من المسلمين ودوابهم،
وأن يكتفي بها عن الجزية. ويُعتبر بيان قدرها وأيامها، وعدد مَنْ
يُضاف. ولا تجب بلا شرط.

وإذا تولى إمام، فعرف قدر ما عليهم، أو قامت به بيّنة، أو ظهر،
أقرهم عليه،

شرح منصور

(ويصحُّ أن يشرط عليهم) أي: أهل الذمة، بدارنا، (ضيافة من يمرُّ بهم
من المسلمين و) علف (دوابهم) لما روى أحمد بإسناده عن الأحنف بن قيس:
أنَّ عمر شرط على أهل الذمة ضيافة يومٍ وليلة، وأن يصلحوا القناطر. وإن قُتلَ
رجلٌ من المسلمين بأرضهم، فعليهم دية^(١). ولأنهم ربما امتنعوا من ضيافة
المسلمين إضراراً بهم. (و) يصحُّ (أن يكتفي بها) أي: الضيافة (عن الجزية)
لحصول الغرض بها، ولفعل عمر. (ويُعتبر بيان قدرها) أي: الضيافة (و) قدر
(أيامها، وعدد مَنْ يُضاف) من رجالة وفرسان، فيقول: تُضيفون في كلِّ سنةٍ
مئة يومٍ/ مثلاً، في كلِّ يومٍ عشرة من خبز كذا وأدم كذا. وللفرس؛ شعير كذا
وتبن كذا؛ لأنَّه من الجزية، فاعتبر العلمُ به، كالنقود. ويعتبر أيضاً بيان ما ينزلهم
فيه، وما على الغني والفقير. وللمسلمين النزولُ في الكنائس والبيع، فإن لم يجدوا
مكاناً، نزلوا في الأفنية وفضول المنازل. وليس لهم تحويلُ صاحبِ منزلٍ منه،
ومن سبق إلى محلٍّ من ذلك، فهو أحقُّ به ممَّن يجيء بعده. ومن امتنع منهم من
قيام بما وجب عليه، أُجبر، فإن امتنع الجميع، أُجبروا، فإن لم يمكن إلا بالقتال،
قُوتلوا، فإن قاتلوا، انتقضَ عهدهم.

٥٨٩/١

(ولا تجبُ) ضيافة عليهم (بلا شرط) لأنَّه لا دليل عليه.

(وإذا تولى إمام، فعرف قدر ما عليهم) من جزية، (أو قامت به بيّنة، أو
ظهر) ما عليهم، (أقرهم عليه) بلا تجديد عقد؛ لأنَّ الخلفاء أقرُّوا عقدَ عمر

(١) لم نقف عليه في المسند، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٩٦/٩.

وإلا رجع إلى قولهم إن ساغ. وله تحليفهم مع تهمة، فإن بان نقص، أخذه. وإذا عقدها، كتب أسماءهم وأسماء آبائهم وخلاهم^(١)، ودينهم، وجعل لكل طائفة عريفاً يكشف حال من تغير حاله، أو نقض العهد، أو خرق شيئاً من الأحكام.

شرح منصور

ولم يجددوه؛ ولأن عقد الذمة مؤبد، فإن كان فاسداً، رده إلى الصحة.

(والا) ^(٢) بأن لم يعرف قدر ما عليهم، ولم تقم به بينة، ولم يظهر، (رجع إلى قولهم) أي: أهل الذمة (إن ساغ) أي: صلح ما ادعوه جزية؛ لأنهم غارمون. (وله تحليفهم مع تهمة) فيما يذكرون؛ لاحتمال كذبهم، (فإن بان) لإمام بعد ذلك (نقص) أي: أنهم أخبروه بنقص عما كانوا يدفعون لمن قبله، (أخذه) أي: النقص منهم. وإن قالوا: كنا نوذي كذا جزية، وكذا هدية، حلفهم يميناً واحدة؛ لأن الظاهر أن المدفوع كله جزية. وإن قال بعضهم: كنا نوذي كذا، وخالفه غيره، أخذ كل بما أقر به.

(وإذا عقدها) أي: الذمة إمام مع كفار، (كتب أسماءهم وأسماء آبائهم وخلاهم) جمع حلية بكسر الحاء وضمها^(٣)؛ فيكتب: طويل أو قصير أو ربعة، أسمر أو أخضر أو أبيض، مقرون الحاجبين أو أفرقهما، أدعج العين، أقنى الأنف، أو ضدهما، ونحوها، لتمييز كل عن غيره. (و) كتب (دينهم) كيهودي أو نصراني أو مجوسي. (وجعل^(٤)) لكل طائفة عريفاً يكشف حال من تغير حاله) ببلوغ أو غنى أو عتق ونحوه، ويجمعهم عند أداء الجزية؛ لأنه أمكن لاستيفاء الجزية وأحوط، ويكشف أيضاً حال من أسلم منهم، أو جن (أو نقض العهد، أو خرق شيئاً من الأحكام) ليفعل معه الإمام ما يلزمه.

(١) أي: صفاتهم التي تميز كل واحد عن الآخر، كطويل أو قصير، أسمر أو أبيض... إلخ. انظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٤٤٣/١٠.

(٢-٢) ليست في (م).

(٣) الحلية: الصفة، جمعها: حلى وحلى. «متن اللغة»: (حلى).

(٤) في النسخ الخطية: «يجعل».

وَمَنْ أَخَذَتْ مِنْهُ الْجُزْيَةُ وَأَرَادَ أَنْ يُكْتَبَ لَهُ بِهَا بَرَاءَةٌ؛ لَتَكُونَ مَعَهُ حُجَّةٌ إِنْ
اِحْتِاجَ إِلَيْهَا، أُجِيبَ. وَلَا يَصَحُّ مَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ الذَّمِّيِّينَ أَنَّ مَعَهُمْ كِتَابَ
النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْقَاطِ الْجُزْيَةِ^(١).

(١) يُنظَرُ: تَلْخِصُ الْحَبِيرِ ١٤/٤ - ١٥، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيِّ ٣٥/٤.

باب

على الإمام أخذهم بحكم الإسلام في نفس، ومال، وعرض، وإقامة حد فيما يجرمونه، كزنا، لا ما يحلونه، كخمر.

ويلزمهم التمييز عنا بقبورهم، وبجلاهم - بحذف مقدم رؤوسهم، لا كعادة الأشراف^(١)،

شرح منصور

٥٩٠/١

/ باب أحكام أهل الذمة

يجب (على الإمام أخذهم بحكم الإسلام في نفس، ومال، وعرض، و) في (إقامة حد فيما يجرمونه) أي: يعتقدون تحريمه، (كزنا) فمن قتل، أو قطع طرفاً، أو تعدى على مال، أو قذف، أو سب مسلماً أو ذمياً، أخذ بذلك. وكذا لو سرق، أقيم عليه حده بشرطه، لحديث أنس: أن يهودياً قتل جارية على أوضاع^(٢)، فقتله النبي ﷺ. متفق عليه^(٣). وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ أتى يهوديين قد فجرَا بعد إحصانهما، فرجمهما^(٤). وقيس الباقي، ولأنهم التزموا حكم الإسلام، وهذه أحكامه. و(لا) يُحدون في (ما يحلونه) أي: يعتقدون حله، (كخمر) وأكل خنزير، ونكاح ذات محرم؛ لأنهم يُقرؤون على كفرهم، وهو أعظم جرماً وإثماً من ذلك، إلا أنهم يُمنعون من إظهاره، كما يأتي؛ لتأدينا به.

(ويلزمهم) أي: أهل الذمة، (التمييز عنا بقبورهم) تمييزاً ظاهراً كالحياة، وأولى بأن لا يدفنوا أحداً منهم بمقابرنا. (و) يلزمهم التمييز عنا (بجلاهم؛ بحذف مقدم رؤوسهم) أي: بأن يجزؤا نواصيهم، و(لا) يجعلونه (كعادة الأشراف)

(١) أي: أن يجزؤا نواصيهم، ولا يطيّلوا شعر الصدغين. «الإقناع» ١٣٥/٢.

(٢) الوضّح: الحلي من الفضة. «القاموس»: (وضح).

(٣) البخاري (٦٨٧٩)، ومسلم (١٦٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٣٢٩)، ومسلم (١٦٩٩).

وَأَنْ لَا يَفْرِقُوا شَعُورَهُمْ - وَبُكْنَاهُمْ وَالْقَابِهِمْ، فَيُمنَعُونَ نَحْوَ: أَبِي الْقَاسِمِ، وَعَزُّ الدِّينِ، وَبِرْكَوْبِهِمْ عَرْضًا بِكَافٍ عَلَى غَيْرِ خَيْلٍ، وَبِلِبَاسٍ عَسَلِيٍّ لِيَهُودَ، وَأَذْكَنَ، وَهُوَ: الْفَاحِخِيُّ لِنَصَارَى. وَشَدُّ خِرْقٍ بِقَلَانِسِهِمْ

شرح منصور

بأن يتخذوا (١) شرايين (٢).

(وَأَنْ لَا يَفْرِقُوا شَعُورَهُمْ) بل (٣) تكون جمّة؛ لأنّ التفريق من سنة المسلمين، ولأنّ أهل الجزيرة (٤) اشترطوا ذلك على أنفسهم فيما كتبوه إلى عبد الرحمن بن غنم، وكتب به إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليه (٥) عمر: أَنْ أَمْضِي لَهُمْ مَا سَأَلُوا. رواه الخلال (٦). (و) يلزمهم التميّز عنا (بكناهم و) بـ (ألقابهم، فيمنعون) من التكنّي بكُنّي المسلمين، (نحو: أَبِي الْقَاسِمِ) وأبي عبد الله، (و) من التلقّب بألقابنا، نحو (عزّ الدين) وشمس الدين. وعُلم منه: أَنَّهُمْ لَا يُمنَعُونَ مِنَ الْكُنْيَةِ بِالْكَلِيَّةِ؛ لقوله ﷺ «أَسْلِمَ يَا أَبَا الْحَارِثِ» (٧). وقال عمر لنصراني: يَا أَبَا حَسَّانَ، أَسْلِمَ، تَسَلَّمَ (٨). (و) يلزمهم التميّز عنا إِذَا رَكَبُوا (بركوبهم عَرْضًا) رجلاه إلى جانب، وظهْرُهُ إِلَى جَانِبٍ، (بِكَافٍ) أَي: بِرَدْعَةٍ، (على غير خيل) لما روى الخلال: أَنَّ عُمَرَ أَمَرَ بِحُجْرٍ نَوَاصِي أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَأَنْ يَشُدُّوا الْمَنَاطِقَ، وَأَنْ يَرَكَبُوا الْأَكْفَ بِالْعَرْضِ (٩). (و) يلزمهم التميّز عنا (بلباس) ثوبٍ (عسليٍّ ليهود، و) لباسٍ ثوبٍ (أذْكَنَ، وَهُوَ الْفَاحِخِيُّ) لوّن يضرب إلى السواد، (لنصارى) ويكون ذلك في ثوبٍ واحدٍ لا جميع الثياب. (و) بـ (شَدُّ خِرْقٍ بِقَلَانِسِهِمْ

(١) في الأصول: «يتخذوا».

(٢) في النسخ الخطية: «شوايين»، واتخاذ الشرايين: إرسال شعر ما بين النزعة والعدار، وهو شعر الصغد، فيمنعون منه. «كشاف القناع» ١٠٠/٣.

(٣) في الأصل: «بأن».

(٤) في (م): «الجزيرة».

(٥) في النسخ الخطية: «له».

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٠٢/٩، من حديث عبد الرحمن بن غنم.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٩٢٢٠)، من حديث قتادة.

(٨) لم تقف عليه.

(٩) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٣٧).

وعمائمتهم، وزنارٍ فوق ثياب نصرانيٍّ، وتحت ثياب نصرانيَّة. ويُغايِرُ نساءً كلَّ بينَ لوني خُفٍّ. ولدخولِ حَمَامِنَا، جُلُجُلٍ، أو خاتم رصاصٍ، ونحوه برقابهم.

ويحرّمُ قيامَ لهم ولُمبتدِعٍ يجبُ هجره، وتصديرُهم، وبداءتُهم
بسلام، و.....

شرح منصور

٥٩١/١

وعمائمتهم، (و) شدَّ (زَنَارٍ فوق ثياب / نصرانيٍّ، وتحت ثياب نصرانيَّة).
(١) قال في «الإقناع»^(٢): ويكفي الغيارُ^(٣) أو الزنارُ^(١). (ويغايِرُ نساءً كلَّ) من
يهودٍ ونصارى (بينَ لوني خُفٍّ) ليمتازوا به عَنَّا. ولا يُمنعون فاحرَ الثيابِ،
ولا العمائم والطيلسان؛ لحصول التميّز بالغيار والزنار. (و) يلزمُهم (لدخولِ
حَمَامِنَا جُلُجُلٍ)^(٤) أو خاتم رصاصٍ، ونحوه) كحديدٍ، أو طوقٍ من ذلك، لا
من ذهبٍ ونحوه، (برقابهم) ليمتيزوا عَنَّا في الحَمَامِ. ولا يجوز جعلُ صليبٍ
مكانه؛ لمنعهم من إظهاره.

(ويحرّمُ قيامَ لهم) أي: لأهل الذمّة؛ لأنّه تعظيمٌ لهم، فهو^(٥) كبداءتهم
بالسلام. (و) يحرمُ قيامَ (لُمبتدِعٍ يجبُ هجره) كرافضيٍّ. (و) يحرمُ
(تصديرُهم) في المجالس؛ لما تقدّم. ويجوز الدعاءُ لهم بالبقاء، وكثرة المالِ
والولدِ. زاد جماعة: قاصداً كثرةَ الجزية^(٦). وكره أحمدُ الدعاءَ لكلِّ أحدٍ لهم
بالبقاء، ونحوه؛ لأنّه شيءٌ فرغَ منه^(٧). (و) يحرمُ (بداءتُهم بسلام، و) بداءتُهم:

(١-١) ليست في الأصل و(ع).

(٢) ١٣٧/٢.

(٣) الغيار: البدال، وعلامة أهل الذمة كالزنار ونحوه. «القاموس»: (غير).

(٤) الجلجل، بالضم: الجرس الصغير. «القاموس»: (جلجل).

(٥) ليست في (س).

(٦) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٥٧/١٠.

(٧) معونة أولي النهى ٧٧٧/٣، والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٥٧/١٠.

ب: كيف أصبحت؟ أو: أمسيت؟ أو: أنت؟ أو: حالك؟ وتهنئتهم، وتعزيئهم، وعيادتهم، وشهادة أعيادهم، لا بيعنا لهم فيها. ومن سلم على ذمي، ثم علمه، سن قوله: رد علي سلامي. وإن سلم ذمي، لزم رده، فيقال: وعليكم. وإن شمته كافر، أجابه،

شرح منصور

(ب: كيف أصبحت؟ أو) كيف (أمسيت؟ أو) كيف (أنت؟ أو) كيف (حالك؟ و) تحرم (تهنئتهم، وتعزيئهم، وعيادتهم، وشهادة أعيادهم) لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في الطريق، فاضطروه إلى أضيقها». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي^(١)، وقال: حسن صحيح. وما عدا السلام مما ذكر، ففي معناه. و(لا) يجرم (بيعنا لهم) أي: لأهل الذمة (فيها) أي: أعيادهم؛ لأنه ليس فيه تعظيم لها^(٢). (ومن سلم على ذمي) لا يعلمه ذميًا (ثم علمه) ذميًا، (سن) قوله له: (رد علي سلامي) لما روي عن ابن عمر: أنه مر على رجل، فسلم عليه، فقبل له: إنه كافر، فقال: رد علي ما سلمت عليك، فرد عليه، فقال: أكثر الله مالك ولدك، ثم التفت إلى أصحابه، فقال: أكثر للجزية^(٣). فإن كان مع الذمي مسلم، سلم ناويًا المسلم. نصًا، (وإن سلم ذمي) على مسلم، (لزم) المسلم (رده، فيقال) في رده: (وعليكم) أو عليكم، بلا واو، وبها أولى؛ لحديث أحمد^(٤)، عن أنس قال: نهينا، أو أمرنا أن لا نزيد أهل الذمة على: وعليكم. (وإن شمته) أي: المسلم العاطس (كافر، أجابه) المسلم: يبهديك الله. وكذا إن عطس الذمي، لحديث أبي موسى: أن اليهود كانوا يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول لهم: يرحمكم الله، فكان يقول لهم:

(١) أحمد (٧٦١٧)، ومسلم (٢١٦٧)، وأبو داود (٥٢٠٥)، والترمذي (١٦٠٢).

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [«خلافاً لـ» الإقناع] حيث حرم ذلك.

(٣) لم نقف عليه.

(٤) في مسنده (١٢١١٥).

فصل

وَيُمنَعُونَ مِنْ حَمْلِ سِلَاحٍ، وَثِقَافٍ، وَرُمِيٍّ، وَنَحْوِهَا. وَتَعْلِيَةُ بِنَاءٍ
فَقَطْ عَلَى مُسْلِمٍ، وَلَوْ رَضِيَ،

شرح منصور

«يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِالْكُم». رواه أحمد، وأبو داود والنسائي، والترمذي^(١)، وصححه.

(وتكره مصافحته) نصاً، وإن كتب له^(٢) كتاباً، كتب: سلامٌ على من
أتبع الهدى. انتهى.

٥٩٢/١

(وَيُمنَعُونَ) أي: أهل الذمّة/ (من حمل سلاح و) من (ثِقَافٍ)^(٣)، (و) من
(رُمِيٍّ) بنحو نَبَلٍ (ونحوها) كلعبٍ برمحٍ ودُبُوسٍ؛ لأنه يعينُ على الحرب.
وكره أحمد بيعهم ثياباً مكتوباً عليها ذكرُ الله. ولا تعلمُ أولادهم القرآن.
ولا بأسَ أن يُعلموا الصلاةَ على النبي ﷺ^(٤). (و) يُمنَعُونَ من (تعليّة بناءٍ) ولو
مُشترَكاً بين مسلمٍ وذمّيٍّ (فقط)^(٥) فلا يُمنَعُونَ التسوية؛ لظاهر ما يأتي،
(على مسلمٍ) مجاورٍ لهم وإن لم يلاصق، (ولو رضي) جارهم المسلم بتعليّة
بنائهم^(٦) عليه؛ لأنه حقٌّ لله تعالى أيضاً، ولحقٌّ من يحدثُ بعد، و^(٧) ذلك
لحديث: «الإسلامُ يعلو ولا يُعلَى»^(٨)،^(٩). ولقولهم في شروطهم: ولا تَطْلَعْ عليهم

(١) أحمد ٤/٤٠٠، وأبو داود (٥٠٣٨)، والترمذي (٢٧٣٩)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٦١).

(٢) ليست في (س).

(٣) الثِقَاف: ما تقوم به الرماح. «اللسان»: (ثقف) وفي «مطالب أولي النهى» ٦١٠/٢: هو الرمي بالبندق.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٥٥/١٠.

(٥) ليست في (س).

(٦) في (س): «بنائه».

(٧) ليست في (ع) و(م).

(٨) بعدها في (س) و(ع) و(م): «عليه».

(٩) أورده البخاري تعليقاً عقب حديث (١٣٥٣)، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٠٥/٦،

من حديث عائذ بن عمرو.

ويجبُ نقضه، ويضمنُ ما تَلَفَ به قبله، لا إن ملكوه من مسلم، ولا يُعادُ عالياً لو انهدم، ولا إن بنى داراً عندهم دون بنائهم. ومن إحداثِ كنائس، وبيع، ومجتمعٍ لصلاة،

شرح منصور

في منازلهم^(١).

(ويجبُ نقضه) أي: ما علا من بنائهم على بناء جارهم المسلم؛ إزالة لعدوانهم. (ويضمن) ذمِّيٌّ على بناءه على بناء جاره المسلم (ما تَلَفَ به) أي: البناء المَعْلَى (قبله) أي: النقص؛ لتعديده بالتعلية؛ لعدم إذن الشارع فيها.

و(لا) يُهدمُ بناء عالٍ (إن ملكوه من مسلم) لأنه لم يحصل منهم تعلية. (ولا يعادُ عالياً لو انهدم) ما ملكوه من مسلم عالياً؛ لأنه بعد انهدامه كأنه لم يوجد. (ولا) يُنقضُ بناؤهم (إن بنى) مسلم (داراً عندهم) في محلّتهم (دون بنائهم) لأنهم لم يعلوا بناءهم على بنائه. فإن وجدت دارُ ذمِّيٍّ أعلى من دار مسلم بجوارها، وشكٌّ في السابقة، ^(٢) فقال ابن القيم: لا تُقر؛ لأنَّ التعلية مفسدة^(٢)، وقد شكَّ في شرط جوازها.

(و) يُمنعون (من إحداثِ كنائس، وبيع) جمعُ بَيْعَةٍ^(٣)، (ومجتمع) أي: محلٌّ يجتمعون فيه (لصلاة)^(٤) في شيءٍ من أرض المسلمين، سواءً (كانت مما) مصره المسلمون، كبغداد والبصرة وواسط، أو ما فُتِحَ عَنْوَةً، كمصر والشام. ولا يصحُّ صلحُهم على إحداث ذلك في أرض المسلمين؛ لحديث ابن عباس: أيما مصرٍ مصرته العرب، فليس للعجم أن يبنوا فيه بَيْعَةً، ولا أن يضربوا فيه ناقوساً، ولا يشربوا فيه حمراً، ولا يتخذوا فيه خنزيراً. رواه أحمد^(٦)، واحتجَّ

(١) تقدم تخريجه ص ١٠٢.

(٢-٢) ليست في (م).

(٣) البيعة: متعبّد النصارى. «القاموس»: (بيع).

(٤) بعدها في (م): «ولا صومعة لراهب».

(٥-٥) ليست في (س) و(م).

(٦) لم نقف عليه في «المسند»، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٠٢/٩.

وصومعة لراهب.

إلا إن شرط فيما فتح صلحاً على أنه لنا. ومن بناء ما استهدم، أو هدم ظلماً منها، ولو كلها، كزيادتها، لرم شعئها.

ومن إظهار منكر، وعيد وصيلب، وأكل وشرب برمضان، وخر

شرح منصور

به، ولأن أراضي المسلمين ملك لهم، فلا يجوز فيها بناء مجامع للكفر. وما وجد في هذه البلاد من كنائس وبيع حال فتحها، لم يجب هدمه؛ لأن الصحابة فتحوا كثيراً من البلاد عنوة، فلم يهدموا شيئاً من ذلك.

(و) كذا حكم إحداث (صومعة لراهب) لأن في حديث عبد الرحمن بن غنم: وأن لا تُحدث قلابة^(١)، ولا صومعة راهب. (إلا أن يُشرط) إحداث شيء من ذلك (فيما فتح صلحاً على أنه) أي: البلد المفتوح صلحاً (لنا) ونقره معهم بالخراج؛ لأنه لم يفتح إلا على هذا^(٢) الشرط، فوجب الوفاء به.

٥٩٣/١

(و) يُمنعون (من بناء ما استهدم) من نحو كنيسة وبيعة، (أو هدم ظلماً منها، ولو) كان مما استهدم، أو هدم ظلماً منها (كلها) لأنه بعد الهدم كأنه لم يكن. (ك) ما يُمنعون من (زيادتها) أي: الكنائس ونحوها؛ لأنه إحداث فيها لما لم يكن، فيدخل في حديث عمر مرفوعاً: «لا تُبنى كنيسة في الإسلام، ولا يُجدد ما خرب منها»^(٣). و(لا) يُمنعون (رم شعئها)^(٤) أي: إزالة ما فيها من الأتربة والأحجار^(٥)، أي: الكنائس ونحوها؛ لأنهم ملكوا استدامتها، فملكوا رم شعئها.

(و) يُمنعون (من إظهار منكر) كنكاح محارم، (و) إظهار (عيد، و) إظهار (صيلب) وإظهار (أكل، وشرب ب) نهار (رمضان، و) إظهار (خر،

(١) القلابة: هي بيت من بيوت عبادة النصارى، معربة كالأذنة. «اللسان»: (قلي)، والحديث تقدم تخريجه ص ١٠٢.

(٢) ليست في (س) و(ع) و(م).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٠٢/٩.

(٤-٥) ليست في (س) و(م).

وخنزير، فإن فعلوا، أتلفناهما، ورفع صوتٍ على ميتٍ، وقراءة قرآنٍ، وضرب ناقوسٍ، وجهر بكتابهم. وإن صولحوا في بلادهم على جزيةٍ أو خراجٍ، لم يُمنعوا شيئاً من ذلك.

ويُمنعون دخولَ حرم مكة -

شرح منصور

وخنزير) لأنه يؤذينا، (فإن فعلوا) أي: أظهروا حمراً، أو خنزيراً، (أتلفناهما) إزالةً للمنكر. (و) يُمنعون من (رفع صوتٍ على ميتٍ، و) من (قراءة قرآنٍ، و) من (ضرب ناقوسٍ، وجهر بكتابهم) لأن في شروطهم لابن غنم: وأن لا تضرب ناقوساً إلا ضرباً خفيفاً في خوف كنائسنا، ولا نظهر عليها^(١) صلياً^(٢)، ولا نرفع أصواتنا في الصلاة، ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون، وأن لا نخرج صلياً، ولا كتاباً في سوق المسلمين، وأن لا نخرج باعوثاً^(٣) ولا سعانين^(٤)، ولا نرفع أصواتنا مع موتانا، وأن لا نجاورهم بالجنائز، ولا نظهر شركاً. وقيس على ذلك إظهار الأكل والشرب برمضان؛ لما فيه من المفاسد.

(وإن صولحوا) أي: الكفار (في بلادهم) أي: ما فتح صلحاً، على أن الأرض لهم (على جزيةٍ أو خراجٍ، لم يُمنعوا شيئاً من ذلك) المذكور فيما سبق؛ لأنهم في بلادهم أشبهوا أهل الحرب زمن الهدنة.

(ويُمنعون) أي: الكفار، ذميّين أو مستأمنين (دخولَ حرم مكة) لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]،

(١) بعدها في (م): «أي: الكنائس».

(٢) ليست في الأصول.

(٣) الباعوث: استسقاء النصارى. «القاموس»: (بعث).

(٤) في (م): «سعانين»، وهو كذلك في بعض المصادر الفقهية التي بين أيدينا. والصواب: «سعانين»، وهو: عيد للنصارى قبل الفصح بأسبوع، يخرجون فيه بصلبانهم. وهو سرياني معرب، وقيل: هو جمع واحده: سعنون. «اللسان» و«تاج العروس»: (سعن).

ولو بذلوا مالاً، وما استوفى من الدخول مُلك ما يُقابله من المال - لا المدينة، حتى غير مكلف، ورسولهم، ويخرج إليه، ويُعزَّر مَنْ دخل، لا جهلاً، ويُخرج ولو ميتاً، ويُنبَشُّ إن دُفِنَ ما لم يُتَلَّ.

ومن إقامة بالحجاز، كالمدينة، واليمامة، وخيبر، والينبع، وفدك

شرح منصور

والمراد به: الحرم. وإنما مُنعوا من الحرم دون الحجاز؛ لأنه أفضلُ أماكن العبادات وأعظمها. وهذه الآية نزلت واليهود بالمدينة وخيبر ونحوهما من أراضي^(١) الحجاز، ولم يُمنعوا الإقامة به. وأوّل من أجلاهم من الحجاز عمر^(٢).

(ولو بذلوا مالاً) صلحاً لدخول الحرم، لم يصحّ الصلح، ولم يُمكنوا. (وما استوفى من الدخول، مُلك ما يُقابله من المال) المصالح عليه، فإن دخلوا إلى انتهاء ما صولحوا عليه، ملك عليهم جميع العوض؛ لأنهم استوفوا ما صولحوا عليه. و(لا) يُمنعون من^(٣) دخول (المدينة) لأن الآية نزلت، واليهود بالمدينة، ولم يمنعهم ﷺ، ولم يأمرهم بالخروج. (حتى غير مكلف) كصغير، ومجنون، و(و) حتى (رسولهم) أي: الكفار، فيُمنعون دخول حرم مكة؛ لعموم الآية. (ويخرج) إمام (إليه) أي: الرسول إن أبى أداء الرسالة إلا له.

(ويُعزَّر مَنْ دخل) منهم حرم مكة مع علمه بالمنع، و(لا) يعزَّر إن دخل (جهلاً) لعذره بالجهل. (ويُخرج) ويهدّد (ولو) مريضاً، أو (ميتاً، ويُنبَشُّ إن دُفِنَ) به، أي: بالحرم، ويُخرج منه (ما لم يُتَلَّ) لأنه إذا وجب إخراجُه حيّاً، فحيثه أولى، وإخراجُه إلى الحِلِّ سهلٌ ممكن؛ لقربه من الحرم، بخلاف إخراجِه من أرض الحجاز إلى غيرها، وهو مريضٌ أو ميتٌ؛ لصعوبته، لبعد المسافة.

(و) يُمنعون (من إقامة بالحجاز، كالمدينة، واليمامة، وخيبر، والينبع، وفدك) بفتح الفاء والداال المهملة: قرية بينها وبين المدينة يومان.

(١) في (س): «أهل»، وفي (م): «أرض».

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٠٧/٩، من حديث ابن عمر.

(٣) ليست في (م).

وَمَخَالِيفِهَا. وَلَا يَدْخُلُونَهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ. وَلَا يُقِيمُونَ لِتِجَارَةٍ بِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ، أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَيُوكَلُونَ فِي مُؤَجَّلٍ، وَيُجْبَرُ مَنْ لَهُمْ عَلَيْهِ حَالٌ عَلَى وَفَائِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ، جَازَتْ إِقَامَتُهُمْ لَهُ.

شرح منصور

(وَمَخَالِيفِهَا) أي: قراها المجتمععة، كالرُستاق، واحدها مِخْلَافٌ، وَسُمِّيَ حِجَازًا؛ لَأَنَّهُ حَجَزَ بَيْنَ تِهَامَةٍ وَنَجْدٍ، لحديث عمر: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا». قال الترمذي^(١): حسن صحيح. وعن ابن عباس قال: أوصى رسول الله ﷺ بثلاثة أشياء، قال: «أُخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَحْزِرُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُحْزِرُهُ»، وسكت عن الثالثة. رواه أبو داود^(٢). والمراد بجزيرة العرب: الحجاز، لأنهم لم يُجْلَوْا مِنْ تِيَمَاءَ، وَلَا مِنْ الْيَمَنِ، وَلَا مِنْ فَيْدٍ^(٣)، بفتح الفاء، وهي قرية بشرقي سَلْمَى، أَحَدُ جَبَلَيْ طَيْئٍ. (وَلَا يَدْخُلُونَهَا) أي: بلاد الحجاز (إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ) كما لا يدخل أهلُ حربٍ دارَ الإسلامِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَيَأْذَنُ لَهُمْ إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ. وَقَدْ كَانَ الْكُفَّارُ يَتَجَرَّوْنَ إِلَى الْمَدِينَةِ^(٤) زَمَنَ عُمَرَ. (وَلَا يُقِيمُونَ لِتِجَارَةٍ بِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ، أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لَأَنَّهُ الْمُرُوءِيُّ عَنْ عُمَرَ^(٥). (وَيُوكَلُونَ فِي) دَيْنٍ (مُؤَجَّلٍ) مَنْ يَقْبِضُهُ لَهُمْ. (وَيُجْبَرُ مَنْ لَهُمْ عَلَيْهِ) دَيْنٌ (حَالٌ عَلَى وَفَائِهِ) لَهُمْ؛ لَوْجُوبِهِ عَلَى الْفَوْرِ، (فَإِنْ تَعَذَّرَ) وَفَاؤُهُ؛ لِنَحْوِ مَطْلٍ أَوْ تَغْيِبٍ، (جَازَتْ إِقَامَتُهُمْ لَهُ) إِلَى اسْتِيفَائِهِ؛ لِأَنَّ التَّعَدِّيَّ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَفِي إِخْرَاجِهِمْ قَبْلَهُ إِذْهَابٌ لِمَا لَهُمْ،/ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَوْكِيلٌ.

٥٩٥/١

(١) فِي سَنَةِ (١٦٠٧).

(٢) فِي سَنَةِ (٣٠٢٩).

(٣) فِي (م): «فَدَك».

(٤) فِي (م): «الْمَدَن».

(٥) أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٢٠٩/٩، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَرَبَ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ بِالْمَدِينَةِ إِقَامَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، يَتَسَوَّقُونَ بِهَا وَيَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ، وَلَا يُقِيمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ.

وَمَنْ مَرَضَ، لَمْ يُخْرَجْ حَتَّى يَبْرَأَ، وَإِنْ مَاتَ دُفِنَ بِهِ.

وليس لكافر دخول مسجد ولو أذن مسلم، ويجوز استجاره لبنائه.
والذمي، ولو أنثى صغيرة، أو تغليبا، إن اتجر إلى غير بلده، ثم عاد، ولم يؤخذ منه الواجب فيما سافر إليه من بلادنا، فعليه نصف العشر مما معه،

شرح منصور

(ومن مرض) من كفار بالحجاز، (لم يخرج) منه (حتى يبرأ) لمشقة الانتقال على المريض، فيجوز إقامته، ومن مرضه. (وإن مات) كافر بالحجاز، (دُفِنَ فيه) لأنه أولى بالجواز من إقامته للمرض.

(وليس لكافر دخول مسجد، ولو أذن) له فيه (مسلم) لأن أبا موسى دخل على عمر ومعه كتاب فيه حساب عمله، فقال له عمر: ادع الذي كبه ليقراه، قال: إنه لا يدخل المسجد. قال: ولم لا يدخل المسجد^(١)؟ قال: إنه نصراني، فانتهره عمر^(٢). وهذا يدل على اتفاقهم على أن الكفار لا يدخلون المسجد، ولأن حدث الحيض والجنابة يمنع اللبس بالمسجد^(٣)، فحدث الكفر أولى. وأما إنزاله ﷺ لوفد ثقيف بالمسجد^(٤)، فيحتمل أنه للحاجة. (ويجوز استجاره) أي: الكافر (لبنائه) أي: المسجد؛ لأنه لمصلحته.

(والذمي) التاجر (ولو أنثى صغيرة) أو زمنًا، أو أعمى ونحوه، (أو) كان (تغليبا إن اتجر إلى غير بلده) ولو إلى غير الحجاز، (ثم عاد ولم يؤخذ منه الواجب فيما سافر إليه من بلادنا، فعليه نصف العشر مما معه) لما روى أبو عبيد في كتاب «الأموال»^(٥) بإسناده عن لاحق بن حميد^(٦): أن عمر بعث

(١) ليست في (م).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٠٤/٩. وجاء في هامش الأصل ما نصه: [أي: انتهر عمر أبا موسى؛ لاستعماله النصراني].

(٣) ليست في الأصل و(ع).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٠٢٦).

(٥) (١٦٥٣).

(٦) هو أبو مجلز، لاحق بن حميد السدوسي، تابعي، ثقة. توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز. انظر: «طبقات ابن سعد» ٢١٦/٧.

وَيَمْنَعُهُ دِينَ كَزَكَاةٍ، إِنْ ثَبِتَ بَيِّنَةٌ. وَيَصَدَّقُ أَنْ جَارِيَةً مَعَهُ أَهْلُهُ، أَوْ بَنْتُهُ، وَنَحْوَهُمَا. وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَعَ حَرْبِيٍّ أَتَجَرَ إِلَيْنَا الْعُشْرُ، لَا مِنْ أَقَلٍّ مِنْ عَشْرَةِ دَنَانِيرَ مَعَهُمَا، وَلَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ كُلِّ عَامٍ.

شرح منصور

عثمان بن حنيفة إلى الكوفة، فجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون فيها، في كل عشرين درهماً درهماً. وكان ذلك بالعراق واشتهر وعمل به الخلفاء بعده، ولم ينكر، فكان إجماعاً. وعلم منه: أنه لا يؤخذ منهم شيء مما معهم لغير تجارة. نصاً، ولا فيما اتجروا فيه من غير سفر.

(وَيَمْنَعُهُ) أي: وجوب نصف العشر، (دين، كزكاة) فلا يؤخذ^(١) شيء مما يقابله (إن ثبت) الدين (ببيينة) فلا يقبل قوله فيه؛ إذ الأصل عدمه. (ويصدق) كافر تاجر (أن جارية معه أهله) أي: زوجته، (أو) أنها (بنته، ونحوهما) كاخته؛ لتعذر إقامة البينة على ذلك، والأصل عدم ملكه لها، فلا تعشر.

(وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَعَ حَرْبِيٍّ، أَتَجَرَ إِلَيْنَا، الْعُشْرُ) سواء عسروا أموالنا، أو لا؛ لأخذ عمر له^(٢) منهم^(٣). واشتهر، ولم ينكر، فكان كالإجماع. و(لا) يؤخذ عشر ولا نصفه (من أقل من عشرة دنانير معهما) أي: الذمي والحربي؛ لأن العشرة مال يبلغ واجبه نصف دينار، فوجب فيه كالعشرين^(٤) في زكاة المسلم. (و) لا يؤخذ العشر، أو نصفه (أكثر من مرة كل عام) نصاً، لما روى أحمد بإسناده: أن شيخاً نصرانياً جاء إلى عمر، فقال: إن عاملك عشريني^(٥) في السنة مرتين، قال: ومن أنت؟ قال: أنا الشيخ النصراني، قال: وأنا الشيخ

(١) بعدها في (م): «منه».

(٢) ليست في (م).

(٣) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٦٥٦)، من حديث زياد بن حدير.

(٤) في (س): «كالعشر».

(٥) في (م): «عشرين».

ولا يُعَشِّرُ ثَمْنُ خَمْرٍ وَخَنْزِيرٍ.

وعلى الإمام حفظهم، ومنع مَنْ يُؤْذِيهِمْ، وفكُّ أسراهم بعد فكِّ أسْرانَا. وإن تحاكموا إلينا، أو مستأمنان باتفاقهما، أو استعدي ذمي على آخر، فلنا الحكم والترك. ويحرم إحضار يهودي.....

شرح منصور

٥٩٦/١

الحَنِيفُ. / ثم كتب إلى عامله: أن لا يُعَشِّرُوا في السنة إلا مرة^(١). وكالجزية، والزكاة. ومتى أخذ منهم، كتب لهم براءة؛ لتكون حجة معهم، فلا يُعَشِّرُونَ ثانياً، لكن إن كان معهم أكثر من المال الأول، أخذ من الزائد؛ لأنه لم يُعَشِّر. (ولا يُعَشِّرُ ثَمْنُ خَمْرٍ، و) لا ثَمْنُ (خَنْزِيرٍ). نصاً، لأنهما ليسا بمال. وما روي عن عمر: ولَّوهم بيعها، وخدوا أنتم من الثمن^(٢). حمّله أبو عبيد على ما كان يُؤخذ منهم جزية وخراجاً، واستدل له.

(و) يجب (على الإمام حفظهم) أي: أهل الذمة (ومنع مَنْ يُؤْذِيهِمْ) من مسلم، وذمي، وحربي؛ لأنه التزم بالعهد حفظهم، ولهذا قال علي^(٣). إنما بذلوا الجزية؛ لتكون دماؤهم كدمائنا، وأموالهم كأموالنا^(٤). (و) على الإمام (فكُّ أسراهم) سواء كانوا في معونتنا، أو لم يكونوا، كالدفع عنهم (بعد فكِّ أسْرانَا) لأن حرمة المسلم أكد، والخوف عليه أشد؛ لأنه معرض للفتنة عن دينه.

(وإن تحاكموا) أي: أهل الذمة (إلينا) بعضهم مع بعض (أو) تحاكم إلينا (مستأمنان باتفاقهما، أو استعدي ذمي على) ذمي (آخر) بأن طلب من القاضي أن يحضره له، (فلنا الحكم والترك) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]. ولا يحكم إلا بحكم الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]. (ويحرم إحضار يهودي

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢١١/٩.

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٢٩).

(٣) ليست في (س).

(٤) لم نقف عليه.

في سَبْتِهِ، وتَحْرِيمُهُ باقٍ، فَيُسْتَثْنَى مِنْ عَمَلٍ فِي إِجَارَةٍ.
ويجبُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ، وَيُلْزَمُهُمْ حَكْمُنَا. وَلَا يُفْسَخُ بَيْعٌ
فَاسِدٌ تَقَابُضَاهُ، وَلَوْ أَسْلَمُوا، أَوْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ حَاكِمُهُمْ. وَيُمنَعُونَ مِنْ
شُرَاءِ مُصْحَفٍ، وَحَدِيثٍ، وَفَقِيٍّ.

شرح منصور

في سَبْتِهِ. وتَحْرِيمُهُ) أي: السبب على اليهود (باقٍ، فَيُسْتَثْنَى) شرعاً (من
عملٍ في إِجَارَةٍ) لحديث النسائي والترمذي وصححه: «وأنتم يهودٌ، عليكم
خاصّةٌ أَنْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ» (١).

(ويجب) الحكم (بين مسلم وذمّي) لأنصاف المسلم من غيره، أو ردّه عن
ظلمه، ولأنّ في تركه تضييعاً للحقّ، فتعيّن فعله. (ويلزمهم) أي: أهل الذمّة
(حكمنا) فلا يملكون ردّه، ولا نقضه. فيلزمهم قبول ما يحكم به عليهم من
أداء حقٍّ أو تركٍ مُحَرَّمٍ.

(ولا يُفْسَخُ بَيْعٌ فَاسِدٌ تَقَابُضَاهُ، وَلَوْ أَسْلَمُوا، أَوْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ حَاكِمُهُمْ)
لتمامه قبل الترافع إلينا أو الإسلام، فأقرّوا عليه كأنكحّتهم. فإن لم (٢)
يتقابضاه، فُسَخَ، حكم به حاكمهم أو لا؛ لفساده وعدم تمامه، وحكم
حاكمهم به وجوده (٣) كعدمه. وكذا سائر (٤) عقودهم ومقاسماتهم. والذمّي
إن عامل بالرّبا، وباع الخمرَ والخنزيرَ، ثم أسلمَ والمالُ بيده، لم يلزمه أن يخرج
منه. نصّاً، لأنّه مضى في حال كفره، أشبه نكاحه في الكفر إذا أسلم.
(ويُمنعون) أي: أهل الذمّة (من شراء مُصْحَفٍ) وكتب (حديثٍ، وفقهِ) لأنّه
يتضمّن/ ابتذال ذلك بأيديهم، فإن فعلوا، لم يصحّ الشراء. ويُمنعون من التبايع
بالرّبا في أسواقنا؛ لأنّه عائدٌ بفساد نقدنا. ومن إظهار بيع مأكولٍ في نهار رمضان،

٥٩٧/١

(١) أخرجه الترمذي (٣١٤٤)، والنسائي ١١١/٧، من حديث صفوان بن عسال.

(٢) ليست في (م).

(٣) ليست في (س).

(٤) بعدما في (م): «حكم».

فصل

وإن تهوّد نصرانيّ، أو تنصّر يهوديّ، لم يُقرّ. فإن أبى ما كان عليه والإسلام، هُدّدَ وحُبِسَ وضُرِبَ. وإن انتقلا أو مَجُوسيّ إلى غير دين أهل الكتاب، لم يُقبلَ منه إلا الإسلام، فإن أباه، قُتلَ بعد استتابته. وإن انتقلَ غيرُ كتابيّ إلى دين أهل الكتاب، أو تَمَجَّسَ وثنيّ،

شرح منصور

كشوّاء^(١). ذكره القاضي^(٢).

(وإن تهوّد نصرانيّ) لم يُقرّ، (أو تنصّر يهوديّ، لم يُقرّ) لأنّه انتقلَ إلى دين باطلٍ قد أقرّ ببطلانه، فلم يُقرّ عليه كالمُرتدّ، ولا يُقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي كان عليه؛ أقرّ عليه أولاً، فيقرّ عليه ثانياً. (فإن أبى ما كان عليه) من الدين (أو) أبى (الإسلام، هُدّدَ، وحُبِسَ وضُرِبَ) حتّى يسلم، أو يرجع إلى دينه الذي كان عليه، ولا يُقتل؛ لأنّه لم يخرج عن دين أهل الكتاب، ولأنّه مختلفٌ فيه، فلا يُقتل؛ للشبهة. (وإن انتقلا) أي: اليهوديّ والنصرانيّ إلى غير دين أهل الكتاب، لم يُقرّا، (أو) انتقل (مَجُوسيّ إلى غير دين أهل الكتاب) لم يُقرّ؛ لأنّه أدنى من دينه، أشبه المسلم إذا ارتدّ، (لم) ^(٣) يُقبل منه إلا الإسلام نصّاً، لأنّ غير الإسلام أديانٌ باطلةٌ قد ^(٤) أقرّ بطلانها، فلم يُقرّ عليها، كالمُرتدّ. (فإن أباه) أي: الإسلام، (قُتلَ بعد استتابته) ثلاثة أيام، كالمُرتدّ.

(وإن انتقلَ غيرُ كتابيّ) ولو مجوسيّاً، (إلى دين أهل الكتاب) بأن تهوّدَ أو تنصّر، أقرّ؛ لأنّه انتقلَ إلى دينٍ يُقرّ عليه أهله، وأعلى من دينه الذي كان عليه، فأقرّ، كما لو كان ذلك أصلَ دينه. (أو تَمَجَّسَ وثنيّ) أي: أحدُ عبَادِ الأوثانِ،

(١) في الأصل: «كشوّاء».

(٢) الفروع ٢٨٤/٦.

(٣) في النسخ الخطية و(م): «و لم».

(٤) ليست في الأصل.

أَقْرَ. وَإِنْ تَزَنَّدَقَ ذِمِّيٌّ لَمْ يُقْتَلَ. وَإِنْ كَذَبَ نَصْرَانِيٌّ بِمُوسَى، خَرَجَ مِنْ دِينِهِ، وَلَمْ يُقَرَّ. لَا يَهُودِيٌّ بِعِيسَى.

وَيَنْتَقِضُ عَهْدُ مَنْ أَبِي بَذَلَ جَزِيَّةً، أَوْ الصَّغَارَ، أَوْ التَّزَامَ أَحْكَامِنَا، أَوْ قَاتَلْنَا، أَوْ لَحِقَ بَدَارِ حَرْبٍ مَقِيمًا، أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ، أَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ النِّكَاحِ،

شرح منصور

(أَقْرَ) على المجوسية؛ لما تقدّم. (وَإِنْ تَزَنَّدَقَ ذِمِّيٌّ) بأن لم ينتحل^(١) ديناً معيناً، (لَمْ يُقْتَلَ) لأجل الجزية. نصّاً، (وَإِنْ كَذَبَ نَصْرَانِيٌّ بِمُوسَى، خَرَجَ مِنْ دِينِهِ) أي: النصرانية؛ لتكذيبه لنبيه عيسى في قوله: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [الصف: ٦]. (وَلَمْ يُقَرَّ) على غير دين^(٢) الإسلام، فإن أباه، قُتِلَ بعد أن يستتاب^(٣) ثلاثة أيام^(٣). و(لَا) يخرج (يهوديٌّ) من دين اليهودية إن كَذَبَ (بعيسى) لأنه ليس فيه تكذيبٌ لنبيه موسى عليهما الصلاة والسلام.

(وَيَنْتَقِضُ عَهْدُ مَنْ أَبِي) من أهل الذمة (بَذَلَ جَزِيَّةً، أَوْ أَبِي) (الصَّغَارَ، أَوْ) (التَّزَامَ أَحْكَامِنَا) سواء شرط عليهم ذلك أو لا، ولو لم يحكم عليه بها حاكمنا؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]. قيل: الصَّغَارُ: التزامُ أحكامنا. (أَوْ قَاتَلْنَا) منفرداً أو مع أهل الحرب؛ لأنَّ إطلاقَ الأمانِ يقتضي عدمَ القتالِ. (أَوْ لَحِقَ بَدَارِ حَرْبٍ مَقِيمًا) لصيرورته من جملة أهل الحرب، لا لتجارة ونحوها. (أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ، أَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ) نصّاً، لما روي عن عمر: أَنَّهُ رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَرَادَ اسْتِكْرَاهَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً عَلَى الزَّنا، فَقَالَ: مَا عَلَى هَذَا صَالِحِنَاكُمْ؟ فَأَمَرَ بِهِ، فَصُلِبَ فِي بَيْتِ

٥٩٨/١

(١) في (م): «يتخذ».

(٢) ليست في (س) و(م).

(٣-٣) في (س) و(ع) و(م): «ثلاثاً».

أو قطع طريقاً، أو تجسس أو آوى جاسوساً، أو ذكر الله تعالى أو كتابه، أو دينه، أو رسوله، بسوءٍ ونحوه، أو تعدى على مسلم بقتل، أو فتنة عن دينه، لابقذه وإيذائه بسحرٍ في تصرفه. ولا إن أظهر منكرًا، أو رفع صوته بكتابه. ولا عهد نساءه وأولاده. ويُخيرُ الإمام فيه، ولو قال: تبت، كأسير.

شرح منصور

المقدس^(١).

(أو قطع طريقاً) لعدم وفائه بمقتضى الذمة من أمن جانبه. (أو تجسس أو آوى جاسوساً) لما فيه من الضرر على المسلمين، أشبه الامتناع من بذل الجزية. (أو ذكر الله تعالى، أو ذكر كتابه، أو دينه) أي: الإسلام، (أو رسوله ﷺ) (بسوءٍ ونحوه) كقوله لمن سمعه يؤذن: كذب^(٢)، فيقتل. نصاً، لما روي أنه قيل لابن عمر: إن راهباً يشتتم رسول الله ﷺ، فقال: لو سمعته، لقتلته، إنا لم نعطي الأمان على هذا^(٣). (أو تعدى على مسلم بقتل، أو فتنة عن دينه) لأنه ضررٌ يعمُ المسلمين، أشبه ما لو قاتلهم.

(ولا) ينتقض عهده (بقذفه) أي: الذمُّ مسلماً، (و) لا بـ(إيذائه بسحرٍ في تصرفه) نصاً، لأنَّ ضرره لا يعمُ. (ولا إن أظهر) الذمُّ (منكرًا، أو رفع صوته بكتابه) فلا ينتقض عهده بذلك؛ لأنَّ العقد لا يقتضيه، ولا ضرر فيه على المسلمين. (ولا) ينتقض (عهد نساءه وأولاده) حيث انتقض عهده. نصاً، لوجود النقض منه دونهم، فاختص حكمه به. وكذا لا ينتقض عهد غير الناقض ولو سكت.

(ويُخيرُ الإمام فيه) أي: المنتقض عهده، (ولو قال: تبت، كأسير) حربي، بين قتل، ورق، ومن، وفداء؛ لأنه كافر لا أمان له، قدرنا عليه في دارنا بغير عقد، ولا عهد، ولا شبهة ذلك، أشبه اللص الحربي.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٠١/٩، من حديث سويد بن غفلة.

(٢) في (م): «كذبت».

(٣) أورده المتقي الهندي في «كنز العمال»: (١١٥١١).

وماله فيء. ويحرم قتله إن أسلم، ولو كان سب النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا رقه، لا إن رق قبل.

ومن جاءنا بأمان، فحصل له ذرية، ثم نقض العهد، فكذمي.

شرح منصور

(وماله فيء) في الأصح. قاله في «الإنصاف»^(١) و«شرحه»^(٢)؛ لأن المال لا حرمة له في نفسه، بل هو تابع لمالكة حقيقة. وقد انتقض عهد المالك في نفسه، فكذا في ماله. وقال أبو بكر: ماله لورثته، ومشى عليه المصنف في الأمان. (ويحرم قتله) لنقضه العهد (إن أسلم، ولو كان سب النبي ﷺ) لعموم حديث: «الإسلام يجب ما قبله»^(٣). وأما قاذفه ﷺ، فيقتل بكل حال، ويأتي في القذف. (وكذا) يحرم (رقه) أي: من أسلم؛ لأنه عصم نفسه بإسلامه؛ للخبر^(٤). (لا إن رق قبل) إسلامه فلا يزول رقه به^(٥) بل يستمر.

(ومن جاءنا بأمان، فحصل له ذرية، ثم نقض العهد، فكذمي) فينتقض عهده دون ذريته؛ لما تقدم. وتخرج نصرانية لشراء زنار، ولا يشتره مسلم لها؛ لأنه من علامات الكفر. والله تعالى أعلم^(٦) بالصواب، وإليه المرجع

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥١٢/١٠.

(٢) معونة أولي النهى ٨٠٢/٣.

(٣) أخرجه أحمد (١٧٧٧٧)، من حديث عمرو بن العاص.

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٤.

(٥) ليست في (م).

(٦) بعدها في (ع): «الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد وآله على مدى الأوقات. آخر الجزء الأول من معونة أولي النهى بشرح المنتهى، جمع الشيخ العالم العلامة الشيخ منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس البهوتي عفا الله عنه بمحه وكرمه إنه سميع بصير».

والمآب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
إلى يوم الدين^(١).

(١) بعدها في «الأصل»: «وافق الفراغ من كتابته ضحوة الجمعة، لخمس بقين من شهر ذي الحجة الحرام سنة (١٢٩٣هـ) على يد الفقير الحقير المقر بالذنب والتقصير، راجي رحمة ربه وجوده الفاضل، عبده عبد الله بن عايض، غفر الله له ذنوبه ووالديه ومشايخه في الدين، ويرحم الله عبداً قال: آمين. والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين».